

نظريّة الرّبط لتشومسكي
في ضوء قواعد العربيّة وأصولها من وجوه
الاتّصال والانفصال

نظريّة الربط لتشومسكي

في ضوء قواعد العربيّة وأصولها من وجوه
الاتّصال والانفصال

د. أسماء ياسين رزق

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢١م

مُقَدِّمَةٌ

هذا كتاب يعرض لنظرية تشومسكي المسماة «نظرية الربط» (the theory of Binding)، ويُقابلها على ما في التراث العربي ليتعرّف جهودَ النحويين واللغويين العرب في هذا المجال، مقدّمًا بين يدي ذلك فصلاً تمهيدياً عن الربط تعريفه وأهميته وأنواعه وأدواته وعلاقاته وصلته باللسانيات النصّية، والفرق بينه وبين التماسك النصّي، مُشيراً إلى تاريخ ظهوره في النحو العربي لفظاً ومضموناً، مبيناً المصطلحات الأخرى التي عبّر عنه بها علماء العربية.

ولا يقتصر على الجهود النظرية المسرودة في كتب النحو؛ بل يعمل على تقرّي شواهد ظاهرة الربط في بطون كتب العربية ما استطاع، من تعليقات مؤلّفي كتب التطبيق النحويّ، وكتب البلاغة والتفسير.

ولا يَضْرِبُ صفحاً عن الدراسات العربيّة الحديثة في هذا المجال؛ بل يعرّج عليها لينطلق من حيث انتهت إليه.

وتستوقفه فرادة العربية وفرادة فكر أهلها وبراعته، تلك الفرادة التي استطاعت على تقادم عهدها وبكورة بحثها وقصور مواردها أن

توظف ظاهرة الربط توظيفات فريدة، ليست في جهود أكابر علماء التركيب اليوم، ولا في أحدث نظرياتهم على سعة اطلاعهم على لغات العالم بأسرها، وتطور وسائل البحث لديهم، واحتشاد المصادر تحت أناملهم في عالم الشبكة العنكبوتية، فكان إظهار هذه الفريدة أحد أهداف البحث.

جاء هذا الكتاب على تمهيد وثلاثة فصول، على النحو الآتي:

تمهيد: عن مفهوم الربط.

الفصل الأول: نظرية الربط لتشومسكي.

الفصل الثاني: جهود النحويين الأوائل العامة في الربط، وبعض تعليقات المحدثين.

الفصل الثالث: توظيفات فريدة للربط في العربية لم يأت عليها تشومسكي، أو تنقُص ما قاله.

وكان من عوائق البحث التنظير الرياضي المجرد لتشومسكي عند بسط مفردات نظريته ووضع مبادئها وقيودها، وقد اعتاد السالك في درب اللغة أن يكون الكلام أدبيًا لا علميًا، ودلاليًا معنويًا أكثر منه قاليًا جامدًا، معرفيًا نظريًا (إبستمولوجيًا).

ومنها قلة المصادر التي تناولت هذه النظرية لتشومسكي مُقابلاً
على النحو العربيّ.

أساء رزق

دمشق - سفح قاسيون

م ٢٠٢٠/٢/٢٢

الموافق لـ ١٤٤١/٦/٢٩ هـ

مَهْيَدٌ

مفهوم الرِّبَط:

الرِّبَط لغة:

ربط الشيءَ يربطه ربطاً: شدّه، فهو مربوط وربيط، والرِّباط: ما رُبط به، والجمع: رُبط.

وربط جأشهُ رباطة: اشتدَّ قلبه ووثق وحزم، فلم يفرَّ عند الرَّوع^(١).
والرباطة: هي الوصلة بين شيئين.

الربط اصطلاحاً:

«ظاهرة تركيبية تنشأ بين مجموعة من الكلمات بوسائل معينة، ملفوظة أو ملحوظة تتضافر مع قرائن لفظية أخرى لأداء المعنى الوظيفي للتركيب، ولتحقق الغاية من اللغة، وهي فهم المعنى وإفهامه»^(٢).

والروابط ألفاظ دالة على معنى الاجتماع بين الشيئين نحويّاً ودلاليّاً، وهي وسائل لغوية تصل بين العناصر المكوّنة لجزء من سياق، أو سياق كامل، يُسمّى بنية داخلية.

(١) انظر مقاييس اللغة، واللسان (ربط).

(٢) الربط النحوي ووسائله اللفظية ٣.

وقد عرّفه د. مصطفى حميدة بأنه «الحلقة الوسطى بين الارتباط والاتّصال»^(١).

وعرّفه أيضاً بأنّه «اصطناع علاقة سياقية نحوية بين طرفين باستعمال أداة تدل على تلك العلاقة»^(٢).

وعرّفه د. جمعة عوض الخبّاص بأنّه «علاقة نحوية بين أجزاء الجملة، أو بين الجمل، وهذه العلاقة تكون بواسطة لفظية أو دون واسطة لفظية»^(٣).

وعرّف تمام حسان الرّابط بأنّه «قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر»^(٤).

الظاهرة في علم النفس (السيكولوجيا):

يرى تمام حسان أنّ ظاهرة الربط تتّصل في الأساس بنوعين من النشاط العقلي هما التذكّر والتعرّف^(٥)، ويعني بذلك أنّ الذي يدفع المتكلّم إلى استعمال أدوات الربط ووسائله حاجة المستمع إلى تذكّر ما قيل وتعرّف ما يُقال، ولولا اتّكأ المتكلّم على نشاط عقل المستمع القادر على التذكّر والتعرّف لاضطرّ المتكلّم إلى أن يُعيد كلّ لفظٍ سبق ذكره يعيده بلفظه لا بمعناه ولا بالإشارة إليه ولا بالإحالة عليه.

(١) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ١.

(٢) المصدر نفسه ١٤٣.

(٣) نظام الربط في النص العربي ٢٠.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ١٣.

(٥) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب ١٣.

وهنا يربط الباحث بين كلام تمام حسان وبين الاقتصاد اللغوي وأهميّة التخفيف في اللغة، فالإيجاز مطلب عظيم من مطالب اللغة أيّ لغة.

غير أنّ الباحث يستوقفه أنّ تمام حسان مسبق إلى هذا الربط بين ظاهرة الربط اللغويّة وبين النشاط العقليّ الإنسانيّ؛ فتشومسكي أسّس نظريّة بأسرها لمعرفة مكان من هذا الربط بين اللغة والعقل، وأقام فرضيّة النّحو الكلّيّ على هذا الأساس؛ ذلك أنّ العقل البشري واحد، وعليه ينبغي أن يكون النّحو البشريّ كليّاً عالمياً واحداً، وكتب تشومسكي ومحاضراته المرثيّة والمسموعة كلّها دليل على هذه الفرضيّة بدءاً من «محاضرات في الحكم والربط» عام ١٩٨١.

وقد «أكدت البحوث والدراسات التي أُجريت في مجال اللسانيات التوليدية والعلوم الجينية والطبية العصبية وجود تلك الصّلة الوثيقة بين الدّماغ البشري واللغة، والتقت نتائج تلك البحوث مع ما خلصت إليه دراسات قديمة أجراها في القرن التاسع عشر كلُّ من الطبيب بول بروكا، ثم في منتصف القرن العشرين روجير سبيري من أن الفصّ الدماغي الأيسر مسؤول عن المنطق والتجريد والتحليل وبالتالي عن الآلية اللغوية اكتساباً وتعلّماً»^(١).

ويرى أصحاب التوليدية أنّ هذه الحقائق اكتشفت حديثاً أوّل مرّة، فعدّوا هذا الابتكار أصالة في فكر تشومسكي، تميّز بها ففاضت نظريّته شهرة^(٢).

(١) آليات الدّماغ في اكتساب اللغة وتوليدها ١.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٦٢.

وقد وجد تشومسكي أنَّ الكفاية اللغوية تقوم بها ملكة في الذَّهن، وأنَّ الإنسان يكتسب لغته بفضل وجود هذه الملكة، أي بالفطرة والسليقة، وأنَّ اللغة تكمن في أدمغتنا بمعزل عن تعليلها.

فاللغة إذاً في منظور التوليدية الحديثة «لا تُكتسب بالمحاكاة، بل هي وليدة عمليات دماغية إبداعية، تحفُّزها المدخلات التي تمدُّ بها البيئة اللغوية الدماغ، فهي من اللغة البيئُة الحاضنة والتربة الحِصبة المغذِّية، بدونها لا تورق أغصان المشجّر اللغوي البنيوي براعمَ وأزاهير، ولا تثمر كلاماً ينبئ عن فكر ويمدُّ حبال تواصل»^(١).

لذلك كانت مُهمّة النحو الكلي دراسة الملكة الذهنية وسبر أغوارها، بحيث تكون القواعد الكلية بأسرها صورةً عن تلك الملكة الفطرية المجهَّز بها كلُّ متكلم بلغة ما.

فربط التوليديون بهذا ربطاً محكماً بين التركيب النَّحوي وآلية عمل العقل أو الذهن، حتّى إنَّ تشومسكي أفرد لذلك كتاباً سماه «آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل»، وأولى حدس المتكلم المسؤولية في الحكم على التراكيب ومعرفتها، ويكاد يكون هذا الأمرُ المجال المبرَّر المتفرَّد الذي ابتدعه تشومسكي، فكانت به ثورته اللغوية اللسانية الجهرية، وهذا هو لبُّ اللسانيات التوليدية^(٢).

(١) آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها ٢.

(٢) يُنبه هنا على أنَّ لدى التوليديين بعض المغالاة في اعتماد دور العقل والاعتناء بالملكة الفطرية في تكوين الموروث اللغوي والظواهر اللغوية عند متعلّم اللغة؛ فالتجربة والمحاكاة لها دور لا يُستهان به في هذا المجال، ولا تستوي لغة طفل عربيّ سمع العربية الفصحى الليل والنهار ولغة آخر لم يسمع إلا قليلاً، وهذا رأي أستاذي الدكتور محمد موعد (أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق).

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ النّحويين العرب عرفوا هذا المعنى، ونبّهوا عليه، وساقوا أدلّة كثيرة على أنّ العرب كانوا يستدلّون بفطرتهم وسليقتهم على القاعدة النّحويّة الصّائبة قبل أن تقوم المقاييس النّحويّة، وتُتّعدّ القواعد^(١).

ويلخصّ نيل سميث تفرّدات تشومسكي وإبداعاته اللغويّة بقوله مقدّمًا كتاب تشومسكي «آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل»: «إنّ ما هو مؤثّر في كتابة تشومسكي ليس فقط اتّساعها المرعب ومداهما الكبير، بل إنّ بعد نصف قرن لا يزال يمتلك القدرة على الإدهاش، من ملاحظة أنّ الكائنات البشريّة ليست نوعاً طبيعياً، إلى أهميّة اللغة اليابانيّة لتحليل اللغة الإنكليزيّة، من رفض اختراعه المشهور البنية العميقة، إلى حدسه بأنّ تلك اللغة رغم طبيعتها البيولوجيّة قد تكون قريبةً من الكمال، من التوتّر بين البديهة والعلم إلى المعاني الضمنيّة لما نعرفه حول بيت بنيّ اللون أو فنجان من الشاي، كل شيء يتفاعل ليعطي رؤية فريدة وطاغية للغة والعقل»^(٢).

الفرق بين الربط والارتباط:

جاء في اللسان: ارتبط في الحبل: نَشِب^(٣).

وجد دارسون أنّ الترابط يختلف عن الربط؛ ومنهم د. حميدة الذي يرى أنّ الارتباط علاقة وثيقة بين طرفين تُغني عن الربط بأداة، وأنّ الربط

(١) وضع ابن جني باباً في ذلك عنوانه: «باب في أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما حملناه عليها ونسبناه إليها»، انظر الخصائص ١/٢٣٧.

(٢) آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، مقدمة.

(٣) انظر مقاييس اللغة، واللسان (ربط).

علاقة تصنعها اللغة بطريق اللفظ، أي: الأداة؛ لأمن اللبس في فهم الارتباط أو الانفصال، ويعني هذا أن الارتباط قرينة معنوية، وأن الربط قرينة لفظية، وأن الارتباط علاقة موجودة بالفعل، وأن الربط علاقة موجودة بالقوة^(١).

ملخص هذا الكلام إذن:

- الارتباط علاقة معنوية والربط علاقة لفظية.
- الارتباط يكون من دون أداة، أما الربط فيكون بأداة.
- الارتباط علاقة موجودة بالفعل، والربط علاقة موجودة بالقوة.

فالارتباط محصلة ونتيجة لعملية الربط.

غير أن الباحث حين يدرس نظرية تشومسكي ويطلع على ماجاء به النحويون من جهود مقابلة لها تخدم جوانب الربط في اللغة يتحقق من أن هذه النقاط في التفريق بين الربط والارتباط ليست دقيقة ولا داعي يدعو إليها؛ فثمة ربط بلا أداة، وثمة ربط معنوي ولفظي في آن؛ لذلك يصل الباحث إلى أنه لا معنى للتفريق بين الربط والارتباط، والمرء في حل من هذا التفريق بين الربط والارتباط؛ لأنهما مفهوم واحد لداعي لتمييز أحدهما من الآخر بهذا التكلف والعنت.

وعدم التفات علماء العربية الأوائل إلى تمييز أحدهما من الآخر اصطلاحاً يدل على أنهما واحد، لا يفصل بينهما إلا الصيغة الصرفية المختلفة بين فعل وافتعل، فصيغة «افتعل» صيغة للفعل اللازم الذي مجردة متعد إلى واحد، تقول: ربطته فارتبط، إذن ربط وارتبط هما فعل واحد، اختلف بين

(١) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ١٥٢.

لزوم وتعدُّ، فزاد معنى المطاوعة على معناه الأصليّ، ولم يختلف المعنى كلّ، ولو كان للتفريق بينهما معنى وجدوى لوجب أيضاً التفريق بين ربط وانربط، وربط وترابط، ووجب نشوء مصطلح الانرباط والترابط نشوءاً يجعل لكل مصطلح مجاله اللسانيّ، وحقله الدلاليّ، واستبداده بنفسه لغة واصطلاحاً!

لذلك نخرج من الوقوع في شبكة المصطلحات غير النهائية التي كانت ولا تزال إشكاليّة كبيرة في الدراسات اللسانية الحديثة، فنكتفي بمصطلح الربط لدراسة هذه الظاهرة؛ فالتوليد والتفتيق للمصطلحات ليس من صالح العالم ولا المتعلّم حيث لا حاجة إليه، وهو إنّما يكون حين يلزم الأمر وتطلبه الحاجة، لا عبثاً وترفاً وتكاثراً.

ولا يردُّ ذلك اختلافُ اللفظين في المعنى اللغوي كما في لسان العرب؛ فلا يلزم من تعدُّد المعنى اللغوي تعدُّد المعنى الاصطلاحي، فالاصطلاح يولد بولادة الضرورة.

ومن الأدلّة على عدم التفريق بين الربط والارتباط أنّ علماء النحو لم يلتفتوا إلى ذلك في تناولهم قضايا الربط كما في جملة المضاف إليه وجملة الصفة، فكلتا الجملتين مرتبطة أو مربوطة بما قبلها، ولا يختلف في ذلك اثنان، ومع ذلك فهم قد اشترطوا في الأولى فقدان الرابط وفي الثانية حضوره^(١)، ولم يغيروا في التسمية شيئاً ولا في التعليق عليهما، تقول:

- «جئتُ يومَ قام زيدٌ، فتكون الجملة مضافاً إليها، ويشترطون فيها فقدان الرابط، وهو يُقابل «أداة الربط» عند د. حميدة.

(١) مغني اللبيب ٥٩٢ (تح: عبد الحميد).

-«أعجبني يومٌ قام زيدٌ فيه»، فتكون الجملة صفة، ويشترطون فيها وجود الرابط.

ولم يسمّوا الأولى «المرتبطة» ولا الثانية «المربوطة»!

فهذا دليل من النحو القديم، وهاك دليلاً من الدراسات المعاصرة، وهو أن الروابط عند اللغويين المحدثين على نوعين: روابط لفظية، وروابط معنوية، وسيأتي شرح كلٍّ منها، فلو كان الربط من دون أداة يصير ارتباطاً ما أدرجوا الروابط المعنوية تحت أنواع الروابط!

أهمية الربط:

يُعَدُّ الرِّبْطُ الوسيلةَ الأهمَّ لتماسك الجملة ولتماسك الجمل المتوالية، ولتماسك النصِّ بأكمله التماسك النَّحْوِيَّ والدَّلَالِيَّ معاً.

والربط ينتظم اللغات بأسرها، لا العربيَّة فحسب، فليس من المعقول أن تؤدي لغةٌ وظيفتها في الإفهام والإبلاغ دون وسائل الربط، لأنَّ الكلام المبعثر لافائدة منه مرجوة.

فالربط «قرينة من القرائن النَّحْوِيَّة التي تهدف إلى أمن اللبس ووضوح المعنى، بل إنَّه من أهم تلك القرائن؛ إذ إن الكلام لا يكون مفيداً إذا كان مجتمعاً بعضه مع بعضه الآخر دون ترابط، فبالربط تنعقد الجملة، وتتم الفائدة، ويصبح الكلام ذا معنى، وبالربط تتألف الكلمات، ويأخذ بعضها بحُجَزٍ بعض، وبدونه تنفكُ عُرَى الكلام، وتنحلُّ ويصبح الكلام مهلهلاً فاسد المعنى إن لم يكن في الكلام ما يدلُّ علي»^(١).

(١) الربط في سياق النص العربي ٢.

الربط والتماسك النصّي:

يندرج مفهوم التماسك النصّي تحت لسانيات النصّ.

ولسانيات النص هي النحو الذي يتخذ من النص وحدته اللغوية الكبرى للتحليل، بخلاف نحو الجملة الذي يعدُّ الجملة وحدته الكبرى في التحليل.

والتماسك النصّي هو دراسة الوظيفة الدلالية لبعض العناصر النحويّة وربطها بشبكة الدلالة في النصّ^(١).

وقد نالت نظرية الربط في الدرس اللساني النصّي عناية بالغة، وشكّلت بؤرة اهتمام اللسانيّين النصّيّين، وعدُّوا الرّبط من أهمّ معايير النصّيّة فيما صار يُعرّف عندهم بمعيارَي الاتّساق والانسجام.

فلسانيات النص نقلت الوسائل المنهجية التي كانت تُطبّق على الجملة إلى مستوى النصّ، وذلك منذ أن نشر زيليج هاريس مقاله: «تحليل الخطاب»، فلم يعد ثمة ما يدعو إلى القول بضرورة كون الجملة هي أكبر وحدة لغويّة قابلة للدراسة.

وبهذا صار النصّ بؤرة اهتمام النظرية اللسانية الجديدة، ونظرت إليه على أنّه شبكة من العلاقات النحويّة والدلاليّة والتداوليّة تُسهّم جميعاً في إنتاجه، وذلك لأنّ نحو الجملة كان قد قصّر في ربط الجملة بالسياق والمعنى، وجعل الدلالة بعيدة عن التركيب.

(١) انظر قرينة الربط بين النحو العربي ولسانيات النصّ ١٣، و التماسك النصّي من خلال الإحالة والحذف، دراسة تطبيقية في سورة البقرة ١١.

وللربط اتجاهًا تطبيقيًا^(١):

الأول: تركيب نحوي، وتدرسه اللسانيات التركيبية.

والثاني: أسلوب بلاغي، وتدرسه اللسانيات النصية.

بهذا يتضح الفرق بين اللسانيات النصية واللسانيات التركيبية:

فالأولى تبحث في العلاقات الدلالية والمضمونية للكلام، والثانية في

العلاقات التركيبية.

فكل لسانيات نصية يُشترط فيها التركيبية لا العكس؛ لأن اللسانيات

التركيبية جزء من اللسانيات النصية تندرج تحتها، لا يمكن إغفالها.

والتماسك النصي هو العلاقات أو الأدوات الشكلية والدلالية التي

تُسهّم في الربط بين عناصر النص الداخلية وبين النص والبيئة المحيطة،

ويهدف إلى تحديد الطريقة التي ينسجم بها النص، ويكشف من خلاله عن

الأبنية اللغوية، وكيفية تماسكها وتجاورها^(٢).

وللربط الأهمية الكبرى في الحكم على نصية النص فقد عدّ «هاليداي»

روابط التماسك بين الجمل هي المصدر الوحيد للنصية، فالجمل المترابطة

تجعل المقطع اللغوي نصًّا، وانعدام الترابط بين أجزائها يجعلنا نحكم عليه

بأنه «لا نص»^(٣).

(١) انظر ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي ٤٠.

(٢) انظر مفهوم التماسك النصي عند القدامى والمحدثين ١٩٥.

(٣) المصدر نفسه ١٩٢.

الربط في لسانيات النص:

يُشكّل معيارا الاتساق والانسجام الركيزة الأساسية للتحليل النصّي في الدرس اللساني الحديث من موقع صلتها المباشرة بالنصّ، ولذا حظيا بعناية بالغة عند علماء اللغة النصّيين^(١).

ففي الاتساق ذكر الدكتور خطابي قول بعض علماء النصّ: «يبرز الاتساق في تلك المواضع التي يتعلّق فيها تأويل عنصر من العناصر بتأويل العنصر الآخر، يفترض كلّ منهما الآخر مسبقاً، إذ لا يمكن أن يُحلَّ^(٢) الثاني إلا بالرجوع إلى الأوّل، وعندما يحدث هذا تتأسّس علاقة اتّساق»^(٣).

وفي الانسجام على الباحث الخوض في علم الدلالة؛ لأنّ الانسجام يتّصل بعلم الدلالة، وليس هذا مقام التحوّل إلى علم الدلالة، الذي يعيننا أنّ الانسجام هو ظاهرة تأويلية تتوقّف على التلقّي وفهمه المعرفي للنصّ^(٤).

فالربط إذن يدخل في مفاهيم التماسك، وهي عند علماء النصّ أربعة: الاتساق والانسجام والترابط والسبك.

ومصطلحات التماسك عندهم قسمان^(٥):

قسم يُعنى بالمستوى السطحي للنصّ، ويُسمّى السبك.

(١) انظر قرينة الربط بين النحو ولسانيات النصّ ٢٤.

(٢) مصطلح الحل هنا مأخوذ من علم الرياضيات الذي بنت اللسانيات الحديثة كثيراً من قواعدها على أساس قواعده، وسيأتي بيان ذلك، انظر ٢٩.

(٣) لسانيات النصّ، محمد خطابي ١٥.

(٤) انظر قرينة الربط بين النحو ولسانيات النصّ ٣٨.

(٥) انظر مفهوم التماسك النصي عند القدامى والمحدثين ١٩٣.

وقسم يُعنى بالمستوى الدلالي للنص، ويُسمّى الحَبْك.
فالسبْك يُعنى بالعلاقات النَّحْوِيَّة والمُعْجَمِيَّة والصرْفِيَّة الشَّكْلِيَّة.
والحَبْك هو الانسْجَام أو التَّرَابُط على مستوى التَّصَوُّرات والمفَاهِم،
وهو يقوم على علاقات الرِّبْط وعلاقات التَّبْعِيَّة، ولا يتجاوزها.
فالْحَبْك يشترط السبْك، والعكس غير صحيح.
يُسْتَتَج من هذا أنَّ الرِّبْط داخل في السبْك وفي الحَبْك على السواء، فالرِّبْط
بين الاسم الموصول والعائد مثلاً يدخل في السبْك، والرِّبْط بين معنى الجملة
ومعنى النصّ يدخل في الحَبْك، ولا يستغني عن السبْك على الإطلاق.

الفصل الأول

نظرية الربط لتشومسكي

مبادئها وقيودها وغايتها

يشرح هذا الفصل مفهوم الربط عند تشومسكي في نظريته «نظرية الربط»، ويوضح مبادئها الثلاثة التي بُنيت عليها، ويقدم إشارات يسيرة ومقتطفات وجيزة عن مكانة الرجل ونظرياته في علوم اللغة، ويبين المواضع التي يكون العنصر فيها مربوطاً، والمواضع التي يكون فيها حراً، ومتى تُحرق قيود الربط؟ وماذا يريد تشومسكي أن يثبت من وراء هذه النظرية؟ وهل تصلح هذه النظرية اللسانية للتطبيق على العربية؟ فيتحقق بذلك هدف تشومسكي، وهو إثبات وحدة النحو وكيته وعالميته؟^(١).

مكانة تشومسكي في علوم اللغة وما قيل عن نظريته:

لابدّ قبل الخوض في النظرية من تبيان مكانة واضعها؛ فتشومسكي «يُدعى الأب المؤسس لفلسفة اللغة المعاصرة، بإنشائه مجالاً بأكمله، وهذا بحدّ ذاته شيء نادر، وقام بتأليف مئة كتاب، اعترف به في عدّة إحصائيات على

(١) انظر هذه النظرية في:

Lectures on Government and Binding, P183-222

Universa Grammar approach, P5-20.

والمعرفة اللغوية Knowledge of language ١٥٦-٢١٠، ٢٢٨-٢٨٥، ٣٠٥-٣٣٧، واللغة ومشكلات المعرفة ٦٦-٨٧، واللسانيات واللغة العربية ١٢١-٢٢٦، ٢٧٧-٣٤٤، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٤-٩٠، وأنظمة الربط في العربية ٢٩-٤٢، والنظرية النحوية ٢٣٩-٢٧١، ونظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية ١١.

الأقل كأكثر^(١) المثقفين شعبية في كل العالم، وتحديداً في عام ٢٠٠٥، ومرتين بعدها كأحد المفكرين الأكثر تأثيراً في القرن العشرين^(٢).

ونظرية الربط هي إحدى النظريات الفرعية لنظرية العمل والإحالة لتشومسكي: (Government and Binding theory) التي وضعها عام ١٩٨١، فكانت أوعب نظرياته؛ لأنها الطور الأحداث من أطوار النظرية التوليدية التحويلية، تلك النظرية التي تتبوأ أعلى ما يمكن أن تتبوأه نظرية لغوية في العصر الحديث؛ يقول جون ليونز: «نظرية تشومسكي النحوية تعدُّ بلا شك أكثر النظريات اللغوية حيوية وتأثيراً، بحيث لا يستطيع أيُّ عالم لغويّ يريد أن يساير التطور المعاصر في علم اللغة أن يتجاهل وجود هذه النظرية، بل لقد أصبحت كلُّ مدرسة لغوية الآن تُحدِّد موقعها وموقفها بالنظر إلى آراء تشومسكي في قضايا لغوية معينة^(٣).

مبادئ نظرية الربط^(٤):

أقام تشومسكي هذه النظرية على ثلاثة مبادئ ثابتة:

(١) هكذا في الترجمة، والصواب: «بصفته أكثر»، ومثلها: «كأحد».

(٢) استمع إلى: محاضرة لورانس كراوس مع تشومسكي، ٢٠١٥، الشابكة:

<https://www.youtube.com/watch?v=wTuGzizn3g8->

<https://www.youtube.com/watch?v=8UZAqfIWCsq->

(٣) نظرية تشومسكي اللغوية ٢٩.

(٤) انظر:

Lectures on Government and Binding, P188

والمعرفة اللغوية ٢٠٣-٣٠٧، ٣٧٠، والنظرية النحوية ٢٧٠، وأهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ٥٦، وستتضح هذه المبادئ من أمثلتها في الكلام الآتي.

- المبدأ (أ):

نُصّه: «يجب على العائد أن يكون إحيائياً (مربوطاً) في فصيلته العاملة»^(١).

- المبدأ (ب):

نُصّه: «يجب أن يكون الضمير حرّاً في فصيلته العاملة»^(٢).

- المبدأ (ت):

نُصّه: «يجب أن يكون التعبير الإحالي حرّاً»^(٣).

ولكلّ مبدأ من هذه المبادئ قوانين تندرج تحته:

فأما المبدأ (أ) فيشتمل على القوانين الآتية:

١ - أيربط ب إذا كان أ يتحكّم مكونياً ب ب وله قرينة ب نفسها.

يتّضح هذا المبدأ بالمثال الآتي:

«نام زيدٌ جائعاً»، فالضمير في «جائعاً» يعود على زيد، وبالتالي: زيد يربط ذلك الضمير؛ لأنّه يتحكّم به؛ إذ إنّ صاحب الحال يتحكّم في الحال بالتأكيد، وكلاهما له القرينة نفسها، أي: الدلالة المرجعية، فـ «زيد» هو الضمير المستتر في «جائعاً» نفسه.

٢ - الفصيطة العاملة للعنصر أ هي العبارة الاسميّة (ع. اس) الدنيا

التي تحتوي:

(١) انظر النظرية النحوية ٢٦٦.

(٢) انظر النظرية النحوية ٢٧٠.

(٣) انظر المصدر نفسه ٢٧٣.

- العنصر أ

- وعاملاً في أ

- وفاعلاً متاحلاً أ.

١- أ هو فاعل متاح ل ب إذا وفقط إذا لم يخرق القرن المشترك (الافتراضي) بين العائد والفاعل مبدأً قواعدياً.

فهذا المبدأ كما يبدو لك لا يناقض العربيّة، بل يوافق أوضاعها.

وأما المبدأ (ب) فيقتضي حرّية الضمير في مجاله الأقرب، فحين تقول: «زيدٌ أنصفه» يمتنع - وفقاً لهذه النظريّة - ربط الضمير بـ «زيد»، فيجب أن يكون حرّاً من زيد غير مقيّد به، بل يعود على مرجع آخر خارج هذه الجملة يفهم من سياق الكلام.

وهذا المبدأ أيضاً لا يخالف العربيّة في ظاهره وجملته، وإن كان في دقائقه يناقض بعض الشواهد الصحيحة العربيّة^(١).

والمبدأ (ت) يقتضي أن الأسماء الظاهرة لا ترتبط بسابق تعود عليه، ولا تحتاج إلى تفسير، كزيد وكتاب ورجل وشجرة... الخ، فحين أقول: «زيدٌ أعطاني كتاباً» لست بحاجة إلى البحث عمّن يعود عليه زيدٌ، فهو بحدّ ذاته مرجع، وكذلك الكتاب.

وهو في عمومه يوافق العربيّة، وتبقى للعربيّة خصوصية تجعل تطبيق هذا المبدأ في بعض الحالات جائراً لا يصدّق^(٢).

(١) انظر التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية ٢٩٨.

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٩٩.

العناصر التي تكلمت عليها نظرية الربط^(١):

لفهم مبادئ نظرية الربط لابد من الوقوف على العناصر التي تكلمت عليها هذه النظرية، وهي:

- العوائد «anafor»^(٢):

وهي العناصر المعجمية التي تحتاج بالضرورة إلى كلمة قبلها تفسرها وتحدد مرجعيتها، ولولا هذه المرجعية لفسدت الجملة لتفككها، وعدم الترابط البنيوي بين عناصرها.

والعوائد بحسب المبدأ الأول من مبادئ نظرية الربط المذكورة يجب أن تكون مربوطة ضمن مقولتها العاملة.

والعوائد في نظرية الربط نوعان^(٣):

أ- عوائد مليئة معجمياً: وهي نوعان:

• عوائد تُسمى عند التوليديين بـ «الضائر الانعكاسية»: كقولنا:
هندٌ تحبُّ نفسها.

(١) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٧، والنظرية النحوية ٢٤٠.

(٢) «العائد» أو «العائدي» هو الترجمة التي ارتأها المترجمون لمصطلح «anafor»، وهي ترجمة تختلط بمصطلح العائد التحويلي الذي يختلف في مفهومه عن العائد التوليدي، وأقترح ترجمته بالمحيل للخلاص من هذا التداخل.

(٣) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٨.

• وعوائد تسمّى بـ «ضمائر التبادل»: كقولنا: الأولاد يحبُّ بعضهم بعضاً^(١).

فـ «نفسها» و«بعضهم بعضاً» يفتقران إلى مرجع يرتبطان به ويعودان عليه، ولذلك سمّيا بالعوائد.

وفي النحو العربي لا تكاد تجد لهذه العوائد الأحكام النحوية الخاصة بها، بل يعربها النحاة توكيداً معنوياً لما قبلها، أو يعربونها حسب موقعها من الجملة كأى مفردة عادية لاحكم خاصاً لها، وذلك وفق السياق التركيبي الصناعي الذي وردت فيه^(٢).

ب- وعوائد فارغة: وهي الآثار الناتجة عن تقديم المركب الاسمي، كقولك: «زيداً رأيتُ»، فالضمير المستتر يُعدُّ عند التوليديين عائداً فارغاً.

- المضمّرات:

وهي في نظرية الرّبط نوعان:

- مضمّرات مليئة معجمياً: وهي الضّمائر الظاهرة المتّصلة والمنفصلة.

- ومضمّرات فارغة: وهي مقولة فارغة مجردة من المحتوى الصوتي، وإن بدت في شكل الضّمائر، وهي حرّة ليس لها سابق يفسرها في مقولتها، ويرمز لها بـ (ضم).

(١) هنا ينبغي التنبيه على مسأله لغوية، هي أنّ الاستعمال الصّواب «بعضهم بعضاً»، أمّا ما شاع في عامّة الكتب اللسانية التي ترجمت لتشومسكي نظريته هذه من قولهم: «بعضهم البعض» فخطأ لغويّ انبغى التنبيه عليه، انظر نحو إتقان الكتابة العلميّة باللغة العربيّة ٥٦.

(٢) انظر ما سيأتي: الروابط والمربوطات.

و(ضَمٌّ) هو مضمَرٌ مِن نوع خاصٍّ، إذ له وجود دلاليٍّ وتركيبيّ، وليس له مضمون صوتي، وهو في منظور تشومسكي مكوّن يظهر في البنية المكوّنة مكانَ المركّبات الاسميّة الظاهرة، إلّا أنّ مواطن وروده تختلف عن مواطن ورود المركّبات الاسميّة الظاهرة، إذ ليس له علامة إعرابية ظاهرة.

وهو في الغالب فاعلُ الفعل المصدريّ (المصدر)، كقولك: «سرّني ضربُ عمرو»، ففاعل (ضربُ) هنا وفق ما يراه التوليديّون ضميرٌ مستتر لا حالة إعرابية له، ولكنَّ له موقعاً على المشجّر التركيبيّ^(١).

ولـ (ضم) هذا موقعٌ يلازمه دوماً، فهو يقع في التوليديّة:

- إمّا فاعلاً قبل المصدر المؤوّل، ومثاله قولنا: يسرّني [ضم] (أنّ زيداً ناجحٌ)، فـ (ضم) هنا هو فاعل الفعل يسرّ.
- وإمّا فاعلاً للمصدر الصريح المضاف إلى مفعوله، كقولنا: أردتُ (محاسبة [ضم] الظالم)، فضم هنا هو فاعل المصدر محاسبة^(٢).

لكنَّ (ضم) لا مقابل له في النّحو العربيّ؛ لأنّه في النّحو العربيّ لا يربّ أنّ فاعل «يسرّ» في المثال السابق هو المصدر المؤوّل من أنّ وما بعدها، وهو ما اصطلح عليه التوليديّون بـ (ضم).

(١) المشجّر التركيبيّ هو الطريقة التي رآها تشومسكي لتحليل الجملة إلى عناصرها التركيبية، وهو يقابل الإعراب عند العرب، انظر نماذج له في التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية ٦٦، ٩٢، ٢٧٤، ٣٠٨، وغيرها.

(٢) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدريّ ١٣٨، وهنا يجدر ذكر أنّ إضافة المصدر إلى مفعوله في العربيّة قليلة، والكثير الشائع إضافة المصدر إلى فاعله.

وإضافة الظالم إلى المحاسبة هو من إضافة المصدر إلى مفعوله عند أهل العربية، هكذا يقولون في التعليق عليه، ويعربونه مضافاً إليه وحسب.

- التعبيرات الإحالية:

وهي كل كلمة لا تحتاج إلى سابق يفسرها، أي: كل كلمة ليست بضمير ولا هي من العوائد، ككتاب وخالد وقلم، هذه الكلمات قائمة بذاتها، لا تحتاج إلى مرجع يفسرها^(١).

وهذا يوافق ما في العربية إلا في حالات يسيرة.

أهميّة نظرية الربط عند اللسانيين:

نظرية الربط واحدة من أكثر النظريات اللسانية درساً وتناولاً في العشرين سنة الأخيرة^(٢)؛ وذلك لأنّ ربط أوصال الكلام بنية وتركيباً مما يرنو إليه كل دارس للغة ما، فلا يكاد الدارس يصل إلى حقيقة معرفة تلك اللغة إلا بمعرفة ربط الضمائر بمرجعها، وربط كل عنصر بعنصر آخر يحتاجه.

على أنّ الكلام فيها لم يصل إلى حلّ جذريّ ودواء شاف كاف، ولذا ظلّ الدرسُ والبحث والتقصّي فيها قائماً مستمراً؛ يقول د. الفاسي الفهري: «من المشاكل التي لم تحظْ لحدّ الآن بحلٍّ مُرضٍ في الأدبيّات اللسانية مُشكِل معرفة الطريقة التي تُقام بها العلائق العائديّة في الكلام»^(٣).

(١) انظر Lectures on Government and Binding ,P220

والنظرية النحوية ٦٣٥.

(٢) انظر النظرية النحوية ٢٣٩.

(٣) اللسانيات واللغة العربية ٢١٤.

ولا يخفى على دارس اللسانيات أنَّ تشومسكي قبل أن يقدم نظريّة الربط كان قد أتى بمفهوم البنية السطحية والبنية العميقة في مراحل نظريّته الأولى، وكان يرى فيها السبيل الأقوم لمعرفة أصل الكلام وربط بعضه ببعض، ولكنه حينما أطلق نظريّة الربط صار لها الفضل في تقليص دور البنية العميقة وتوسيع نطاق البنية السطحيّة، فبعد أن كان في أطوار سابقة لا بدّ من العودة إلى البنية العميقة لمعرفة مرجع كلّ ضمير صار بفضل نظريّة الربط يُكتفى بالبنية السطحيّة.

حتى إنَّ كثيراً من القواعد التحويلية التي كان لزاماً على اللساني التطبيقى أن يقوم بها عند تحليل الجملة صارت غير ملزمة بظهور نظرية الربط، وبهذا لم يعد هناك تكلف أو تعسّف في تطبيق القواعد التوليدية^(١)، ولذلك «عدّ هوروكس نظريّة الرّبط العامليّ إطار التحليل التوليدي الأحدث عند تشومسكي»^(٢).

وظائفها:

الجانب الذي تمثله هذه النظرية وتخدمه وتعني به عند درس الجمل هو الجانب الوظيفي، فالاهتمام فيها بالبنية الوظيفية للكلام لا بالبنية التركيبية المحض ولا بالفلسفة النحويّة المجرّدة، وهذا يتأتى من النظر في الدلالة والتركيب معاً؛ يقول تشومسكي عنها: «تهتمُّ بالرّوابط بين المركّبات الاسميّة»^(٣).

(١) انظر المعرفة اللغوية ٣٨.

(٢) المعرفة اللغوية ٥٨ ح.

(٣) «المركّبات الاسميّة» هذه عبارة المترجم، مع أنَّ العنصر الإحالي من الممكن أن يكون اسماً أو ضميراً، أو ضميراً انعكاسياً، أو أثراً لعنصر م، أي: أثراً لاسم الاستفهام أو للاسم الموصول.

وهي روابطٌ تتعلّق ببعض الخصائص الدلالية، كالاكتفاء على المرجع^(١)، ومن ثمّ العلاقة التركيبية بين الضمير ومفسّره^(٢).

لكنّ الاهتمام بالخصائص الدلالية عند تشومسكي مرحلة آنية يصل منها إلى قواعد كلية وقيود آلية ثابتة تركيبية، تنتظم التركيب فحسب، ولا تتطرق إلى الدلالة بعد ذلك.

غايتها وعلاقتها بالنحو الكليّ:

لابدّ للباحث قبل أن يدرس أي نظريّة من نظريّات تشومسكي أن يربطها بالغاية الرئيسيّة من صوغ الرّجل نظريّاته، وهي إثبات وحدة النّحو وكليّته وعالميّته، ولمعرفة مدى مصداقيّة هذه الرّؤية التي يراها تشومسكي، لابدّ من تطبيق نظريته على كل لغة على حدة، لتبيّن درجة صحّة تحقّق النظرية في اللغات كافّة؛ وفي هذا يقول تشومسكي عن نظريّة الربط: «هي نظريّة فرعيّة للنّحو الكليّ الذي يهتمّ بالمبادئ التي تحكم العلاقات الواقعة بين العناصر الإحالية المعتمدة... من ناحية، ومراجعتها الممكنة من ناحية أخرى»^(٣).

فبقدر ما تحقّق هذه النظرية من مبادئ ثابتة مشتركة بين اللغات جميعاً تعدّ نفسها قد حققت من النّجاح.

(١) حيث إنّ معرفة المرجع الذي يعود إليه الضمير غالباً ما تكون دلالية لا تركيبية، لأنّ المعنى والدلالة هما الفيصل فيه، وهذا ما يراه التوليديون تجديداً وريادة حينما أضافوا عنصر الدلالة وأخذوه بعين النظر بعد أن كانوا أقصوه في نظريّاتهم ورؤاهم الأولى، فربطوا هنا بين العلاقات الدلالية والعلاقات التركيبية.

(٢) اللغة ومشكلات المعرفة ٨٤.

(٣) المعرفة اللغوية ١٥٩.

يفترض تشومسكي أن قواعد تصلح للتطبيق على كل اللغات البشرية، ومن صلاحيتها هذه انطلق ليثبت أن النحو عالمي كلي؛ يقول: «نظرية القواعد الكلية يجب لذلك أن تُحدّد خصائص ثلاثة أنظمة من التمثيل على الأقل: البنية السطحية والشكل الصوتي والشكل المنطقي، وثلاثة أنظمة من القواعد: قواعد المكوّن النحويّ المولّدة للبنية السطحية، وقواعد المكوّن الصوتي، التي ترسم بتفصيل البنى السطحية للشكل الصوتي، وقواعد المكوّن المنطقي، التي ترسم البنى العميقة للمكوّن المنطقي»⁽¹⁾.

هل تصلح نظرية الربط دليلاً من الأدلة على النحو الكلي؟
يرجع ذلك إلى مدى صلاحيتها للتطبيق على العربية.

مدى صلاحيتها للتطبيق على العربية:

تنطبق مبادئ الربط الأساسية الثلاثة على العربية في عمومها، كما تبين عند شرح كل منها، وثمة قيود أخرى للربط ستذكر لاحقاً في هذا الفصل. غير أن هنالك ما تختص به العربية من حالات ومواضع لا يمكن تطبيق نظرية الربط عليها، ويرجع هذا لخصوصية هذه اللغة.

فما وافق العربية يصلح دليلاً على النحو الكلي؛ لأن تشومسكي طبّقه على لغات عديدة، فانقاد وانسحب، وما خالف العربية يُترك ولا يصلح دليلاً على النحو الكلي.

هذا الحكم مستقى من قول تشومسكي في ذلك: «يجب علينا محاولة الفصل ما أمكن بين المناقشات التي تتعلّق بالأفكار الرئيسيّة، والمناقشة التي

(1) Lectures on Government and Binding, P4. & Universal Grammar approach, P5-20.

تتعلّق بخيار تحقيقها الخاصّ، فهناك العديد من المناقشات في رأيي مضلّلة وربّما غير مبرّرة، بسبب استخدامها الأدلّة المتعلّقة فقط بالأفكار الرئيّسيّة، دون الأخذ بعين الاعتبار التحقيقات البديلة»^(١).

وقوله: «إنّ أقوى برهان ممكن لإثبات عدم صلاحية نظريّة لغويّة هو أن يبيّن المرء أنّها لا يمكن تطبيقها على إحدى اللغات الطبيعيّة، وهناك برهان أضعف، ولكنّه وافٍ لإثبات عدم الصّلاحية، وهو أن يبيّن المرء أنّ هذه النظريّة لا تنطبق إلّا بشكل رديء، أي: أن كلّ نظام للقواعد يُقام طبقاً لهذه النظريّة يكون معقّداً للغاية واعتباطياً، ولا يُقدّم لنا شيئاً من المعرفة»^(٢).

لذلك ينبغي القول: إنّ «القواعد اللغويّة الحديثة اليوم تتساقط وتبي عن حفظ أنفسها ما لم تحفظ للغّة ما جوهرها وكيانها، والموقف الذي يُتخذ من قواعد التوليديّة وغيرها من القواعد المستحدثة عرضها على فصيح الكلام من قرآن وشعر وتحكيّمها إليه، فما اتّفق وذلك الفصيح قبل وأخذ به، وما تناقض مع أوضاع العربيّة وتهاجر تُرك ورُدّ على قائله ومبتدعه»^(٣).

فتطبيق الرّبط وغيره من أدوات النّحو وقواعده متوقّف على العيش في جوّ النّص وفهم خباياه وأسراره ومراد قائله، فثمة فرق بين أن تُحسّن توظيف الأدوات الصناعيّة وبين أن تسقطها على النّص إسقاطاً يجافي روحه ويسلبه معناه؛ «فإنّ تذوّق النّص والتلقّي من فيضه وسحره والوقوف على أسراره وخباياه سيكون له كبير الأثر في إعرابه الإعراب الصّحيح السديد؛

(١) Lectures on Government and Binding .p3.

(٢) البنى النحوية، Syntactic Structures، ٥١.

(٣) التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربيّة ٣٣٦.

لأنَّ فهم النَّصِّ وتدوُّقه سيزيد في بيان الإعراب ، وإنَّه لمن فضول أن تقول: إنَّ الإعراب يعني الإبانة والإفصاح، فكلمًا أفصحنا عن دقيق المعنى ووضعنا الطالب في عمق النَّصِّ كان لهذا أثره البيِّن في الإعراب وكان هذا هو مفرق الطرق بين النِّصاعة وبين اللَّبس»^(١).

الربط وصياغة النحو في قواعد آية:

يرى تشومسكي أنَّ التركيب في استقلال عن الدَّلالة، وأنَّه ينبغي فصل العناصر التركيبيَّة عند دراستها عن عناصر مكوِّنات النَّحو^(٢) الأخرى التي لا تؤدِّي إلا أدواراً دلاليَّة^(٣).

فالربط في النَّحو التوليديِّ ليس بين المعنى والإعراب، إنَّما الربط عندهم بين الإعراب والموقع البنيويِّ للكلمة، أي: علاقتها ببنية الجملة، وبالتركيب عامَّة.

فالنَّحو التوليديِّ يحاول قدر الإمكان التخلُّص من العوامل النَّفسيَّة في صياغة قواعده ومبادئه الثابتة، وقد عدَّ تشومسكي في المراحل الأولى من انطلاق نظريَّته من يناصرون المعنى ويعتدُّون به في إقامة قواعد لغة المتكلِّمين بلغة ما كمن يعتدُّ بلون شعرهم، فلا صلة للمعنى بنظام القواعد في نظره، كما لا صلة له بلون الشعر^(٤).

(١) سحر اللغة والبيان، أمثلة من ندي النصوص ٥٨.

(٢) مصطلح النحو عند تشومسكي كما يتَّضح يقصد به ما نعنيه نحن بمصطلح «علم العربيَّة» الذي يشمل النحو والصرف واللغة والأصوات والبلاغة.

(٣) انظر البنى النحوية ١٢٤، واللسانيات واللغة العربية ٧١.

(٤) انظر البنى النحوية ١٢٤.

ولذا حاول المبرمجون والعاملون في الذكاء الصناعي الاستفادة من القواعد الكليّة الخاصّة بطريقة النمذجة التوليدية في رسم العلاقات بين مكوّنات الجملة، لبرمجة اللّغة الحاسوبية، ذلك لأنّ طبيعة القوانين التوليدية تسمح بذلك؛ إذ هي قوانين أشبه ما تكون بالقوانين الفيزيائية الطبيعية الثابتة، لذلك يمكن الجهاز الآلي أن يجريها دون حاجة إلى تدخل الإنسان لتفسيرها^(١).

والتوليديون يرون أنّ «النحو يجب أن يكون ذا كفاية معرفية، بحيث يمكن إدخاله في الآلة كمخزون قاعدي، نستطيع بواسطته معالجة المعلومات حين يتعلّق الأمر بالترجمة الآلية أو تحليل النصوص... الخ، ومن هنا نادوا بضرورة اتّصال اللسانيات النظرية باللسانيات الإعلامية»^(٢).

«لذا فمن المحتمل أنّه [أي: نظام اللغة] قد صمّم كنظام حاسوبي، بل هو نظام حاسوبي بالفعل، لا تفسير آخر لهذا النسق من القدرات، لدى النظام الحاسوبي خصائصٌ مثل محدّدة، بعضها فعّال أكثر من غيره، وكلُّ الأسباب تجعلنا نعتقد بأنّ هذا تطوّر بصورة مفاجئة كنظام تواصلٍ أمثل، متّبعاً لقوانين الطبيعة بشكلٍ أساسي، تماماً كما تتخذ ندفة الثلج هيئة معقّدة جدّاً، ليس بسبب الخبرة أو التدريب، بل لأنّ هذه هي الطّريقة التي تسير بها القوانين الفيزيائية، وكلُّ الأسباب تجعلنا نعتقد بأنّ اللغة شبيهة بهذا»^(٣).

(١) انظر البنى النحوية ٥.

(٢) اللسانيات واللغة العربية ٣٣.

(٣) استمع إلى: تصميم اللغة، تشومسكي، الشابكة:

[.https://twitter.com/MissVerse 2016](https://twitter.com/MissVerse 2016)

من هذا يتضح منطلق اللسانيين وهدف نظرياتهم، وهو قولبة القواعد النحوية في قوالب محدّدة، وتثبيتها في مبادئ ثابتة؛ في حين كان همُّ النحويين العرب في قواعدهم التي قعدوها خدمة المعنى وترجيبه (تعظيمه)، وصيانة حرمة، وجعل الإعراب خادماً له، وتابعاً يسير في ظلّه، ويفيء إليه، ويُفصح عن مراده.

فأنت ترى بهذا أنّ تشومسكي «وسّع من آفاق علم اللغة الرياضي، وفتح به ميداناً جديداً في الدرس اللغوي، لا يهمُّ علماء اللغة فحسب، بل المناطقة وعلماء الرياضيات أيضاً»^(١).

وقد استُخدم الأنموذج التحويلي الذي صمّمه تشومسكي بقدر كبير من التوفيق والنجاح في السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية، ممّا لفت أنظار علماء النفس والفلاسفة^(٢)، فصار التوليديون مثلاً يُحتذى في أتهم «يبحثون عن نظام أكثر تجريداً في مبادئه»^(٣).

ومن هنا امتاز النحو التوليديّ بجداره بأنّه أسهم بدراسته للغة البشرية في التقدّم التقني للحوسبة وللأنساق الصوريّة حين مزج بين هذه العلوم واللغة، فصارت «نسبة الواقعية إلى قاعدة نحوية هي بمثابة نسبتها إلى نظرية فيزيائية حينما نقول عنها: إنها واقعية، فالواقعية العلمية التي نحتاج إليها في الفيزياء هي عينها التي نحتاج إليها في النحو»^(٤).

(١) نظرية تشومسكي اللغوية ٢٥٣.

(٢) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٥٤.

(٣) نحو نظرية لسانية عربية حديثة ٥١.

(٤) اللسانيات واللغة العربية ٤٦.

وقد استخدم تشومسكي لإثبات نظريته أدوات البحث في العلوم الطبيعية^(١)، وهذا ما لم يكن معهوداً من قبل في دراسة اللغة.

إنَّ المنهج الرياضي الذي أتبعه تشومسكي جعله يحوّل النحو إلى عمليات حسابية رياضية، فما ينطبق على هذه الرموز من معادلات رياضية ينطبق على الجمل اللغوية، ومثال ذلك: الاستئناس بقاعدة «عملية الضرب تسبق عملية الجمع» لمعرفة تأويل مثل هذه الجملة:

«رجل و فرس كبير»

فباستعمال الأقواس يطبق تشومسكي إحدى المعادلتين الرياضيتين الآتيتين على الجملة للتخلص من غموضها الدلالي، أي: لمعرفة صفة «الكبير» هل تسري على الرجل والفرس أم على الرجل وحده؟

• (ص ع) + س

• ع (ص + س)

فيكون تأويل الجملة القوسية تبعاً للمعادلة الأولى:

(رجل) و فرس كبير.

فالرجل لا يسري عليه الوصف.

ويكون تأويلها تبعاً للمعادلة الثانية:

(رجل و فرس) كبير.

(١) انظر النظرية النحوية ٣٤.

فيكون الوصف لكليهما معاً.

فهذا الوصف يوضح ربط التعبير الإحالي «كبير» بمرجعه^(١).

صعوبة ضبط عود الضمير بقاعدة:

إذا نظرت إلى العربية من منظور تشومسكي لتضع لها قواعد آلية ثابتة ثبات القواعد الفيزيائية فستجد أنه يستحيل ضبط النحو بتلك القواعد، وإن طُبِّق ذلك الثبات الآلي على مواضع من العربية فهي مواضع معدودة لا ترقى أن تكون نظرية متكاملة.

وقد يظن ظان أن هذا تقصير من النحاة في صوغ القواعد؛ لكنه في الحقيقة مراعاة للمعاني الغزيرة المواراة في نفس المتكلم، التي تبيح له التصرف في وجوه الكلام حسب مراده في إفهام السامع، وذلك شيء لا يُضبط بقاعدة ولا بمبدأ ربطي.

وفي العربية يُنظر إلى ذلك النظام النحوي الذي يراعي الجمل متعددة المعاني على أنه نظام غني متنوع، ولا يُظن فيه أدنى ضمير أو عجز أو قصور، بل إن احتمال الجملة لغير ما معنى قد يكون أحياناً أمراً مراداً ومقصوداً لذاته، لأنه يفني بمتطلبات الكلام وأحوال المتكلم النفسية وأسيقة كلامه اللانهاية، وهذا تحدّه ظاهرة لطيفة هي ظاهرة الاتساع في اللغة.

(١) هذا القانون يُعوز اللغة الإنكليزية ولا يُعوز العربية؛ لأن الوصف فيها إذا جرى على الرجل والفرس كليهما صار مثني، فتقول: «رجل وفرس كبيران»، فلا يلتبس بالحالة التي يكون فيها الوصف خاصاً بالفرس!

أوضاع الرِّبْط عند تشومسكي:

ذُكرت المبادئ الثلاثة الأساسية للربط في نظرية تشومسكي، وهي بجملتها تنطبق على العربيّة، وإن كان في تفاصيلها ما يناقض أوضاع العربيّة، وسيتطرق هذا البحث إلى قيود ومبادئ أخرى للرِّبْط أتى التوليديون على ذكرها.

المبدأ العامُّ لنظرية الربط هو التالي:

«نقول بأنَّ العنصرَ أ يربط العنصرَ ب إذا ما كان العنصرَ الأوَّل يتحكَّم مكوِّباً في العنصرَ ب، ويشترك معه في القرينة.

ويربط العنصرَ أ محلياً العنصرَ ب إذا ما كان العنصرَ الأوَّل يربط الثاني، ولم يكن هناك عنصر آخر هو العنصرَ ج، على نحوٍ يربط فيه العنصرُ أ العنصرَ ج، والعنصرُ ج العنصرَ ب»^(١).

مثال ذلك: جاء زيدٌ يبيع كتبه، فالهاء تعود على زيدٍ ومربوطةٌ به.

أمّا لو قلنا: جاء زيدٌ وأبوه يبيع كتبه، فالهاء في كتبه لا يمكن أن تعود على زيدٍ وفق نظام نظرية الربط، لأنَّ «زيدٌ» يربط «أبوه»، و«أبوه» يربط الهاء في «كتبه».

(١) المعرفة اللغوية Knowledge of language ٣٠٥، وانظر:

وأهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ٥٤ - ٥٧، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٤-٩٠، وأنظمة الربط في العربية ٢٩-٤٢، والنظرية النحوية ٢٣٩-٢٧١.

لكنَّ هذا لا يصدق دائماً على العربيَّة؛ ففيها يجوز عود الهاء في كتبه على زيد أو على الأب حسب مراد المتكلم!

قيود الرِّبَط عند تشومسكي: (١)

- قيد الفاعل المحدد:

ينصُّ قيد الفاعل المحدد على أنه لا بدَّ أن ترتبط المضمَّراتُ ضمنَ مجال الفاعل (٢) المحدد الأقرب (٣)، ففي قولنا: «أمر الأبُ ابنه أن يبيع كتبه» يجب ارتباط الضمير في كتبه بالفاعل الأقرب، وهو «ابنه».

أمَّا في العربيَّة فلا ضابط صناعياً يضبط ذلك، إنَّما يجوز أن يكون الأب أو الابن المرجع حسب مراد المتكلم.

نلاحظ في هذا القيد أنَّ مبادئ الربط عند تشومسكي تحصر المعنى في شيء واحد لا ينصرف الذهن إلا إليه، وذلك يُريح المتعلم، ويوفِّر الجهد على المتكلم والسامع في تتبُّع مفسِّر الضمير، في حين أنَّ العربيَّة لا تضبط ذلك بضابط، بل تترك الأمر مفتوحاً وفيه متَّسع.

«والنحويُّون العرب ينظرون إلى النظام الذي يحوي مثل هذه الجمل متعدِّدة المعاني على أنَّه نظام غنيّ متنوع، ولا يرون فيه أدنى ضيرٍ أو عجز أو قصور، بل إنَّ احتمال الجملة لغير ما معنى أمرٌ مراد ومقصود لذاته، وهو

(١) مصطلح القيد يقابل مصطلح الضابط عند علماء العربيَّة.

(٢) مفهوم الفاعل في هذه القيود لا يُقصد به الفاعل النَّحويّ بل المعنويّ، أو كما يسمِّيه التوليدويُّون الفاعل المنطقيّ.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ٣٠٥.

ما اصطُح عليه بشجاعة العربية، أي: مرونتها، وقدرتها على استيعاب المعاني المختلفة، والمستجد من المسميات والأساليب اللغوية»^(١)

- قيد الفاعل المتاح:

أدخل تشومسكي هذا القيد دفعا لإشكالية بعض الجمل، وهو ينص على ما يلي:

«يكون أفاعلاً متاحاً للعائد ب إذا وفقط إذا لم يشكّل القرن المشترك (الافتراضي) بين العائد والفاعل خرقاً لأي مبدأ قواعدي»^(٢).

ففي قولنا: «ليلي هندٌ أحببتُها»، لا يمكن ربط الهاء في «أحببتُها» بالفاعل الأقرب «هندٌ»؛ لأن ذلك يُسبب خرقاً من ناحية المعنى ومن ناحية القواعدية، فمن ناحية المعنى الفسادُ جليٌّ، ومن ناحية القواعدية خلا المبتدأ «ليلي» من رابط في جملة الخبر يعود عليه.

وهذا يوافق ما في العربية.

- مبدأ القرب:

كما يُن في مبدأ قيد الفاعل المحدد فيما يتصل بالمضمّرات فكذلك يُقال فيما يتصل بالعائديّات: «لابدّ أن ترتبط العائديّات بأقرب فاعل يوجد في مجال مقولته العاملة»^(٣)؛ فلو قلت: رأى الآباءُ أنّ الأبناءَ يحبُّ بعضهم بعضاً، فالعائد «بعضهم بعضاً» يعود على «الأبناء»؛ لأنّها الأقرب.

(١) التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية ٣٠٦.

(٢) النظرية النحوية ٢٦١.

(٣) المعرفة اللغوية ٢٤٠، واللسانيات واللغة العربية ٣٠٠.

وهذا يوافق ما في العربية.

- شرط التّطابق والعبارة الصّرفية الدُّنيا:

العبارة الصرفية الدنيا أو ما يُعرف بإعراب التصريف (إ/ت): هو العامل في الفاعل الرَّفَع في نظر التوليديين، وهو مكوّن من سمات التّطابق بين الفعل والفاعل في العدد والجنس، إضافة إلى الزّمن، فأعراب التصريف هو الزّمن والتّطابق (ز+تط)، كياء المضارعة في قولنا: «عمرُو يساعِدُ المحتاج»^(١).

وهو عامل رفع لفاعل الجملة المتصرّفة ذات الزّمن إذا كان مؤلّفاً من عنصر التّطابق (تط) في النوع والعدد والموجّهات التي ترتبط بالفعل بواسطة القواعد الصوتية للغة (الفونولوجيا)، فتصيرُه (أي: إعراب التصريف) ذا محتوى معجمي^(٢).

مثال: جاء الأولاد، والأولاد جاؤوا.

فالعامل في رفع «الأولاد» عند التوليديين في الجملتين هو عامل إعراب التصريف مع الزمن، أي: التّطابق بين الفعل والفاعل في عناصر التّطابق المذكورة.

وهو يشغل دوماً موقع الصّدر في الإسقاط الجمليّ المؤلّف منه، ومن تكملته الفعلية، أي: (م ف)، ويتجسّد على المستوى السّطحيّ المادّي في شكل

(١) انظر البناء الموازي ٢٥، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٢١٧، ٢٢٣، والإعراب

الفعل ٥٥، والنظرية النحوية ٦٣٨.

(٢) انظر النظرية النحوية ٦٣٨.

لواحق فعلية، كالياء في قولنا: الولد يدرس، وأمّا في البنية الواسطة
فيتخذ الشكل:

ج — [م اس + إ/ت + م ف + (م اس ٢) ...]^(١).

مثال [زيدٌ] [(إ/ت)] + ماضٍ + (تظ) نجح — زيدٌ نجح].

فإعراب التصريف في التوليدية يقابله في العربية من حيث الدلالة
الضائر المتصلة المعربة فاعلاً كقولك: «الأولادُ جاؤوا»، أو علامات العدد
على لغة «أكلوني البراغيث»، كالواو في قولهم: جاؤوا الأولاد، والألف
في قولهم: جاء الولدان، ويقابلها كذلك أحرف المضارعة، وهي ليست
عوامل على مذهب جمهور النحويين^(٢)، ليست هي العاملة الرَّفَع في الفاعل
ولا النَّصَب في المفعول، إنّما الفعل العامل^(٣).

والفعل عند النحويين العرب إنّما هو حدثٌ مقترن بزمن^(٤)، فنلاحظ
أنهم لم يرغب عنهم عنصر الزمن من عناصر عمل الفعل، لكنهم لم يُفردوه
عاملاً كما فعل التوليديون.

(١) الرمز «ج» يُعنى به الجملة، والرمز «م اس» يُعنى به المركب الاسمي، والرمز «م ف»:
المركب الفعلي.

(٢) وخالفهم الكسائي وأبو سعيد المؤدّب من الكوفيين، انظر دقائق التصريف ٤٧،
والإنصاف ٥٥٠.

(٣) وذهب فريق من النحويين إلى أنّ الفعل والفاعل معاً عملاً النَّصَب في المفعول، انظر
أسرار العربية ١٦٠.

(٤) انظر الكتاب ٣٥/١، وشرح المفصل ٩/٧.

والعائد في التوليدية يجب أن يكون له سابق يتطابق معه في الجنس والعدد،
ويجب على العائد أن يكون له سابق في الجملة نفسها التي يحددها أقرب فاعل^(١).

ففي قولنا: «أخبرني زيدٌ أنَّ هنداَ أَحَبَّتْ نفسها» يرتبط العائد مع العنصر
القريب منه، المطابق له في العدد والجنس، وهو «هند».

وهذا ما في العربية أيضاً.

- قيد التناظر:

اقترحه تشومسكي عام (١٩٧٧)، وينصُّ على أنَّ الرَّبَطَ بين السَّوابق
واللَّواحق في الكلام يكون بالتناظر^(٢)؛ فإذا قلت: «زيدٌ عمروٌ أنصفه» فحسبَ
هذا المبدأ يجب أن يعود ضمير الفاعل المستتر في «أنصف» على الأوَّل أي
«زيد»، ويعود ضمير المفعول «الهاء» على الثاني، أي: «عمرو»، فالمسألة مسألة
تناظر لا غير، الأوَّل يعود على الأوَّل، والثاني يعود على الثاني.

وهذا يخالف ما في العربية، فلا يصح تطبيقه عليها؛ لأنَّه لو كان المراد
ما ذكره تشومسكي لكانت الجملة: «زيدٌ عمراً أنصفه»، ويكون «عمراً»
منصوباً على الاشتغال!

- قيد عدم البعد:

ينصُّ هذا القيد على أنَّ «الرَّابِطَ يُجَازِ بارتباطه بمتغيِّر، لا يبعد عنه أكثر
مما ينبغي»^(٣)، أي: أنَّك حين تحكم على ضمير ما أو عائديِّ بأنَّه مرتبط بمرجع

(١) انظر النظرية النحوية ٢٤٣، والفاعل المقصود هو الفاعل دلاليًّا لا تركيبياً أيضاً.

(٢) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢١٥.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٨٥.

ما تحدّده فإنّ ذلك المرجع يجب أن يكون قريباً ممّا يعود عليه، غير بعيد عنه، ففي قولنا: «أخبرني عمرو أنّ زيدا يحبُّ نفسه» لا يجوز ربط «نفسه» بعمرو وللبعد بينهما.

وهذا ينطبق على ما في العربية أيضاً.

ويُشار هنا إلى الترادف والتقارب بين المفهومات الثلاثة التي طرحها التوليديون لخدمة نظرية الربط، فكلُّها تصبُّ في الفكرة ذاتها، وإن تنوّعت ألفاظها: «القرب، وعدم البعد، والدنو»^(١).

ونلاحظ من هذه القيود التي أرساها تشومسكي أنّها ذات صفة رياضية، وهذا ما يفخر به المنهج التشومسكي، تحويلُ النحو إلى عمليات ذهنية حوسبيّة لا تقتصر إلى مكوّن نفسيّ خارجيّ يساندها، وهذا ما دعاه تشومسكي بالأسلوب الغاليلي^(٢) في البحث اللغوي، وهو ذو ثلاث آليات^(٣):

- التجريد: فالبحث ذو الأسلوب الغاليلي يقتضي بناء نماذج مجردة، لا ترتبط بصفة مباشرة بالبنى المحلّة.

(١) التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية ١١٥.

(٢) سُمّي بهذا الاسم نسبة إلى العالم الإيطالي غاليليو (ت ١٦٤٢م) الفيلسوف الفلكي الفيزيائي، الذي يعدُّ أول من قطع الصّلة بالفكر القديم، مُدسّناً طريقة جديدة في البحث تقوم على نظرة جديدة إلى الطبيعة، نظرة علميّة حقّ، وهذا المنهج ليس للتجربة فيه دور حاسم في بناء النظريّات اللسانية، وكثير من التجارب التي يُحيل عليها غاليليو عندما يصوغ نظريّته هي تجارب فكريّة؛ فالنظريّات اللسانية التوليديّة تشبه النظريّات الفيزيائيّة من حيث إنّها تتعامل مع واقع معدّل ومبنيّ، ومن أهمّ آليات الأسلوب الغاليلي: (التجريد- والترييض- والمرونة المعرفيّة النظرية).

(٣) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٤.

- الطبيعة الرياضية: هذه النماذج المجرّدة ذات طبيعة رياضية، أي: تُقدّم مادّتها بمفاهيم رياضية.

- المرونة في نظرية المعرفة (الإبستمولوجيا): هذه النماذج الرياضية المجرّدة أكثر واقعية من الإحساسات العادية للعلماء، فمن مرونتها أنّها تسمح ببقاء بعض الظواهر دون تفسير، وتتسامح في وجود بعض الحجج المضادة لمبادئها.

وهذا ما دعا بعض الباحثين إلى القول: «لقد أسّست اللسانياتُ جملةً من المقولات النظرية والتطبيقية، هي من العمق ومن الصفاء بحيث لامست مرتبة القواعد المعرفية المجرّدة»^(١).

نماذج من خروق القيود^(٢):

بيّن تشومسكي متى نحكم على جملة نحويّاً بأنّ فيها خرقاً لنظرية الربط، أو خرقاً لقيود من قيودها، وسيذكر البحث أمثلة من حالات الخرق لتوضيح ذلك:

• ارتباط الضمير بالضم يخرق نظرية الربط^(٣):

(١) مباحث تأسيسية ١٢.

(٢) مصطلح الخرق يُقصد به مخالفة القاعدة اللسانية، ويقابله في العربية اللحن أو الخروج عن القياس ومخالفة الصناعة النحوية، أو الخطأ وعدم الصحّة، كلُّ أولئك عبّر عنه تشومسكي بالخرق.

(٣) انظر شرح مفهوم «ضم» في التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية ١٠٣، وانظر ما سبق ١٨.

يقول تشومسكي معلقاً على الجملة التالية:

- John is too stuboorn [PRO to talk to B]^(١)

«إذا ما كان الرمز B هو الضمير him» كان الضم^(٢) مربوطاً في هذه الحالة بالكلمة John إذا ما كان الرمز B حرّاً^(٣)، وكذلك يكون الضم حرّاً بالضرورة إذا ما كان هذا الرمز^(٤) مقيداً بالكلمة John، وإلا فسوف يصبح الضمير «him» مرتبطاً بالضم، وهو ما يخرق المبدأ الثاني من مبادئ نظرية الربط، كما في: John» talked to him مع عد الضمير «him» مرتبطاً بالكلمة «John»^(٥).

ترجمة الجملة التي ذكرها تشومسكي إلى العربية تحتل معنيين:

الأول: جون أعند من أن يتحدّث إليه، (أي: أن يتحدّث هو إلى شخص ما غير مذكور في الجملة، يعرفه المخاطب).

والثاني: جون أعند من أن يتحدّث إليه شخصٌ ما^(٦).

فالمسألة - وفق ما يفهم من نصّ تشومسكي هذا - مسألة تناوب وتبادل أدوار بين الرمز B والضم في الجملة، فحين يُربط «الضم» بجون -

(١) حاولت التزام مثال تشومسكي نفسه لتتضح الفكرة؛ فالقواعد التي يقدمها أشبه بمسائل الرياضيات، ويُحشى إن تغير المثال أن يتغير التطبيق عليه.

(٢) وهو هنا الضمير المستتر في يتحدّث.

(٣) أي: لا يعود على المرجع المذكور في الجملة.

(٤) أي: الرمز B.

(٥) المعرفة اللغوية ٢٤٥.

(٦) هكذا ترجمها المترجم، ويمكن ترجمتها باختصار: «جون أعند من أن يتحدّث إليه».

أي: حين يعود الضمير المستتر في «يتحدّث» على جون - يجب أن تُطلَق الحريّة للرمز B ، فلا يعود على مرجع مذكور في الجملة نفسها، وذلك يتفق مع الترجمة الأولى للجملة.

وحين يُربط الرمز B ويُقيّد بجون يُمنع (الضم) من التقييد وتجب له الحريّة، أي: العودة على مصدر غير مذكور في الكلام، وذلك يتفق مع الترجمة الثانية.

على حين أنّه إن ارتبط الشيطان بجون فهذا خرق للمبدأ الثاني من نظرية الربط؛ لأنّه يستلزم جعل «جون» المتحدّث و«جون» المتحدّث إليه، وذلك مُحال.

لذلك لا بدّ من مرجع خارجيّ يعود إليه (الضم) يغيّر المرجع الذي تعود عليه الهاء في «إليه»، ليتحقّق للترجمة المذكورة الفهم السديد^(١).

ويمثّل تشومسكي لذلك بمثال قريب إلى الأذهان يمتنع فيه عود الضمير على المذكور في الكلام، وهو قولنا: «John talked to him». جون تحدّث إليه.

يحظر هنا أن يكون الضمير عائداً على جون، ولا بدّ له من مرجع خارجيّ، فهو لذلك حرٌّ لا مقيّد على حسب اصطلاح التّوليديين، وذلك تبعاً لما جاء في المبدأ «ب» من مبادئ نظرية الربط^(٢).

(١) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ٦٦-٨٧.

(٢) ونصّه: «يجب أن يكون الضمير حرّاً في فصيلته العاملة».

وهذا موافق - بجملته لا بتفصيله - لما جاء في النحو العربي؛ فأنت إذا قلت: «زيدٌ أكرمهُ» يعود الضمير «الهاء» على رجل آخر غير زيد، غير مذكور في الجملة، يفهم من السياق.

تضح لك الآلية التي بها يحلّل تشومسكي بنية العبارة ليصل إلى مرجع الضمير وربطه الصحيح، وهي آلية التمثيل القوسي، أي: وضع أقواس تحصر عناصر الجملة، كما في المثال الذي في الفقرة الآتية، وقد يجد فيها المتعلّم والقارئ كثيراً من الإرباك والتعقيد.

• خرق نظرية الفصل (وهي مندرجة تحت نظرية الربط):

ذكر تشومسكي^(١) أمثلة يمتنع فيها عودُ الضمير على اسم الاستفهام المصدرية به الجملة؛ لأنّه يخرق نظرية الفصل. وهالك مثلاً على ذلك:

- *who [does John believe [the claim [that[Bill saw e]]]]?

* (من يعتقد جون ما زعم من أن بيل رأى أ؟)

حيث الرمز أ هو الأثر^(٢)، أي: الضمير المستتر المفعول به، الذي يعود على من الاستفهامية، أي: (... ما زعم من أن بيل رآه).

والجملة الخبرية التي حوّلت عنها هذه الجملة الاستفهامية صحيحةٌ نحويّاً، وهي:

(١) المعرفة اللغوية ٢٨٤.

(٢) سيأتي الإلماح إلى الضمائر المستترة في العربية وتفسيرها، وعودها في بعض الأحيان على محذوف، وما إلى ذلك ممّا يقابل نظرية الأثر عند تشومسكي، إلا أن تفصيل نظرية الأثر وما يقابلها في جهود التحوين العرب مجال قائم بذاته، يحتاج إلى بحث مفرد.

أما إذا كان الفاعل المتاح (الضم) حرّاً في الجملة الاسميّة، وكان الضمير المستتر في «يفشل» (ض ١) حرّاً في جملة، وكان الضمير في «ضايقه» (ض ٢) حرّاً في الجملة الثالثة (ج ٣) غير حرّاً في الإسقاط الأقصى (الجملة الكبرى) لأنّه يعود على «زيد»، وكان «زيداً» تعبيراً إحاليّاً حرّاً في الجملة الاسميّة الكبرى كلّها = فإنّ التعبير حينئذٍ سليم سديد لا يخرق أيّ قيد.

ويُمثّل لذلك بالأقواس لمعرفة مبتدأ كلّ ركنٍ جمليٍّ ومنتهاه ورموزه عند التوليديين:

ج ١ [معرفة (ضم) ج ١] [أنّ زيداً ج ٢] [قد يفشل (ض ١)]
ج ٣ [ضايقه (ض ٢)].

ويبدو أنّ خرق قيد الفاعل المحدّد وقع حينها عاد الضمير المستتر في «ضايقه» على غير الفاعل، ف«زيد» وقع في حيّز مفعول المعرفة لا فاعلها، فلا يمكن أن يعود الضمير عليه، يقول تشومسكي: «ولا يمكن كذلك للضمائر أن يُربط بعنصر ليس بفاعل يقع ضمن مجال الفاعل»^(١).

ولعلنا إذا قصدنا المعنى الثاني، وهو أنّ زيداً هو المتضايق، وجب حينئذٍ أن نقول:

معرفة أنّ زيداً قد يفشل ضايقت زيداً.

أو: ضايق زيداً معرفة أنّه قد يفشل.

فإنّما أن يُصحّح الخرق بالتصريح بالفاعل المشترك بين المعرفة والمضايقة، فنقول: معرفة خالدٍ بأنّ زيداً قد يفشل ضايقتّه.

(١) المعرفة اللغوية ٣٠٨.

وإمّا بالتصريح بزید لا الإضمار كما ذُكر: معرفة أنّ زیداً قد يفشل ضابقت زیداً.

وقد يكون التصريح بطريقة أخرى، بإضافة المصدر إلى فاعله، فنقول: معرفة زید بأنه قد يفشل ضابقتة.

كلُّ هذه مخارج للجمله من الإشكال لو كان الحديث عن العربيّة، أما الإنكليزيّة فقد لا تستوعب كلَّ هذه التآليف من وجوه الكلام؛ فلذلك حكم عليها تشومسكي بالخرق وعدم القواعديّة^(١).

• الخرق بالبعد:

ذُكر عدم البعد من قيود الربط، وهنا يُذكر مثلاً ساقه تشومسكي على خرق الربط للبعد:

* مَنْ يعتقد جون ما زعم من أنّ بيل رأى [أث]؟

العنصر الفارغ [أث]^(٢) لابدّ أن يكون بع، ولا ينبغي أبداً أن يُترك بلا عامل؛ لأنّ ذلك محلُّ عرى الكلام وروابطه، فلمّا بعد عن معموله وربطه حصل الخرق.

مفهوم المجال:

ومن قضايا الربط مفهوم المجال، ولاشكّ أنّ ربط الضمير بعائده السابق وإحالاته عليه ليس أمراً مبهماً عاماً، بل مخصّصاً بقيود وضوابط،

(١) التركيب النحوي في اللسانيّات الحديثة في ضوء جهود علماء العربيّة ١١٨.

(٢) أي: الأثر، وهو يُقارب في العربيّة الضمير المستتر، أو أي عنصر محذوف مقدّر في الكلام.

ومفهومُ المجال أحد هذه الضوابط؛ فالعنصر يُربط بآخر إذا كان يقع في مجاله نفسه لا خارجه، ومن نصوص تشومسكي الآتية يظهر ذلك:

يقول: «مجال العنصر هو المركب الأصغر الذي يظهر فيه»^(١).

ويقول: «المجال المحلي للعائدي أو الضمير أ في نظرية الربط هو أصغر مقولة عاملة في العنصر أ، حيث المقولة العاملة هي الإسقاط الأقصى المتضمنُ فاعلاً ومقولةً معجميةً تعمل في العنصر أ، ومن ثمَّ تتضمنه أيضاً»^(٢).

ويقول في موضع آخر: «فالمجال المحلي للعائدي أو الضمير أ في نظرية الربط هو المركب الوظيفي الكامل الأصغر الذي يشتمل على العامل المعجمي في العنصر أ، أي هو أصغر مقولة عاملة في هذا العنصر أ»^(٣).

يُفهم من نصوص تشومسكي هذه أن مجال العنصر هو الجملة التي تشتمل على الضمير مع عائده على السواء، وقد تكون جملةً كبرى وقد تكون جملةً صغرى، مثال: إن زيدا أبوه تاجرٌ، فالضمير

عاد على مرجع تشتمل عليه الجملة الكبرى لا الصغرى.

نتائج الفصل:

١ - نظرية الربط واحدة من أكثر النظريات اللسانية درساً وتناولاً في العشرين سنةً الأخيرة.

(١) المعرفة اللغوية ٢٩٩.

(٢) اللغة ومشكلات المعرفة ٨١.

(٣) المعرفة اللغوية ٣١٤.

٢- نظرية الربط العامليّ إطار التحليل التوليدي الأحدث عند تشومسكي.

٣- هي نظرية فرعية للنحو الكليّ الذي يُعنى بالمبادئ التي تحكم العلاقات الواقعة بين العناصر الإحالية المستندة إلى غيرها من ناحية، ومراجعتها الممكنة من ناحية أخرى.

٤- تضم نظرية الربط ثلاثة مبادئ ثابتة، وهي لا تخرج عن ثلاثة عناصر كلامية: العوائد والمضمرات والتعبيرات الإحالية.

٥- أخذ التوليديون بعين النظر أنّ الربط هو التقييد وهو ضد الحرية، وهذا مفهوم من تتبّع مبادئ الربط عندهم، وإذا نظرت في أحوال العربية تجد الربط يُراد به أمران: نقيض الحرية، ونقيض التفكك في الكلام.

٦- الغاية من نظرية الربط عند تشومسكي كالغاية من سائر نظرياته، هي إثبات وحدة النحو وکليته وعالميته بين اللغات البشرية جميعاً.

٧- نظرية الربط عند اللسانيين تقابل مفهوم الإحالة عند النحويين؛ لأنّ مفهومها عند اللسانيين أن تجد للوحدات المعجمية والضمائر والعوائد العناصر الإحالية التي تفسرها محدّدةً علاقتها بسوابقها، ومن ثمّ تجد العلاقة التركيبية بين الضمير ومفسّره.

وفي جانب آخر يلتقي مفهوم الربط عند اللسانيين بمفهوم الربط أيضاً عند النحويين، وذلك لأنّها نظرية لا تقتصر على تفسير الضمائر، بل تضع قواعد صارمة للإحالة بين (أ) وعائده (ب) على اختلاف طبيعة (أ)، ضميراً كان أم غير ضمير.

٨- وضع تشومسكي نظرية الرِّبْط للرِّبْط بين أجزاء الجملة من حيث البنية التركيبية، وأراد صياغة قواعد ثابتة تخدم التركيب والدلالة معاً، لكنّها لا تُطبّق على العربيّة في سائر أحوالها؛ فثمة مواضع كثيرة لا يُفلح فيها الإسقاط الآلي للقواعد الطبيعيّة الرياضيّة على الكلام.

٩- تجد أنّ تناول تشومسكي لمسائل الربط يغلب عليه الطابع الرياضي الفيزيائي، وكأنك تدرس العلوم الطبيعيّة الكونية التي تأتي قوانينها بمعزل عن الرأي والأحوال النفسية السياقية.

١٠- آليّة تشومسكي في تحليل جمل الرِّبْط معقّدة وعِرة لا يكاد الفهم يستوعبها، وكثرة الأقواس فيها تربك فهم القارئ، لأنّه يتناولها من منظور العلوم الرياضيّة الثابتة، ولذلك تتعدّد على الفهم في كثير من الأحيان تعذُّراً لا تلقى مثيله عند سبرك أغوار الربط عند أهل العربيّة، فهناك لا يحول بينك وبين فهم توجيهاتهم وضوابطهم إلّا فهم المعنى والعيش في رحابه.

١١- صعوبة ضبط عود الضمير بقاعدة آليّة ثابتة تنسحب على الكلام بأسره في العربيّة.

١٢- إذا دققت النظر في المبدأ الثالث من مبادئ الربط عند تشومسكي تجده مبدأ لعدم الربط لا للرِّبْط!

الفصل الثاني

جهودُ النحويين الأوائل العامة في الربط
وبعض تعليقات المحدثين

الرّبط قوام الكلام وعصبه، واهتمام النّحويين الأوّلين به أمر بديهي، وإن لم يُفردوا له باباً نظريّاً ولا تطبيقياً مستقلاً بنفسه، وتجلّى ذلك في نواح عديدة، سواء بحضوره في أذهانهم ونسج قواعدهم، أم في كلامهم.

فأمّا الحضور في الأذهان فيتمثّل في الجهود التي ستُذكر عقب هذا المبحث، وقد خدم بها النحويون الربط، وأمّا الحضور في كلامهم فيظهر في حديثهم عن الروابط واستعمالهم مُصطلح الربط في قواعدهم ومصطلحات أخرى تُفيد معنى الربط.

أولاً: استعمالهم مصطلح الرّبط ومصطلحات رديفة له:

كان ابن السّراج أوّل من فصّل في الروابط إذ أشار إلى الربط بالحرف، فقال: «اعلم أنّ الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع: إمّا أن يدخل على الاسم وحده، مثل: الرّجل، أو الفعل وحده مثل: سوف، أو ليربط اسماً باسم: جاءني زيدٌ وعمرو، أو فعلاً بفعل، أو فعلاً باسم، أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائداً...»^(١)

وأشار الرضيّ إلى أهميّة الضمير في الربط بين الجمل قائلاً: «الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض»^(٢).

(١) الأصول في النّحو ١/٤٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٨.

وخصَّ ابن هشام أدوات الربط بمبحث مستقل في كتابه مغني اللبيب^(١).
وغير ذلك من لدن النحويين كثير، وهو يدلُّ على استعمال هذا
المصطلح عندهم، وحضوره يدلُّ على خدمتهم له، وإن لم يُفردوا لذلك
أبواباً وفصولاً نظريّة^(٢).

ويتجلّى اهتمامهم بالربط أيضاً باستعمالهم مصطلحات تفيد الربط
وترادف مصطلحه، ومنها:

الكلام: وهو عند النحويين اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها،
ومن المعلوم أن الفائدة لا تحصل بالكلم مُفكِّكاً؛ بل بضمِّ بعضه إلى بعض
ضماً نحويّاً ودلالياً مفيداً.

وقد قسّم سيبويه الكلام إلى أقسام، فلتتأمل فيها لترى وجه الاهتمام
بقضية الربط فيها:

يقول الشيخ: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيمٌ
حسنٌ، ومُحالٌ، ومستقيم كذبٌ، ومستقيم قبيحٌ، وما هو مُحال كذب.
فأمّا المستقيم الحسنُ فقولك: أتيتك أمسٍ وسأتيك غداً.
وأمّا المُحال فأنْ تنقُضَ أوَّلَ كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً،
وسأتيك أمسٍ.»

(١) ٥٠٢ (تح: عبد الحميد).

(٢) قام باحثون بتبُّع تاريخي لاستعمال مصطلح «الربط» عند النحاة الأوائل، فلا داعي لتكرار ذلك
ههنا، فليُرجع إليها في مظانها، مثل: الربط بالإحالة والمعاقبة في القرآن الكريم، بوضياف
رمضان ١١، ومفهوم التماسك النصي عند القدامى والمحدثين ١٨٨ وما بعدها.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربتُ ماء البحر، ونحوه.
وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد
زيداً رأيتُ، وكى زيداً يأتك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس^(١).

أفترأه فصل بين المستقيم والقبيح هذا الفصل إلا لأنه رأى فيهما
جانب الربط النحوي التركيبي وراعه؟

أو تُراه سمى القبيح قبيحاً والمحال مُحالاً إلا لأنه خالف القياس
النحوي علاقات الربط المنطقي العقلي في الربط بين الكلمات، فجاءت على
غير القياس الموضوع للربط بينها؟!!

فذلك مما يدلُّ على أنَّ النحويين راعوا الربط في قواعدهم، وإن
لم يشترطوه بلفظه في تعريف الكلام.

ومن ذلك مصطلح الوصل؛ يقول ابن السراج: «والحروف العوامل
في الأسماء نوعان: نوع منها يخفض الأسماء ويدخل ليصل اسماً باسم
أو فعلاً باسم...»^(٢) إلى آخر كلامه.

فوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم لا يخرج عن مسألة الربط في شيء.
ومن تلك المصطلحات التي تتصل بالربط بطرف أو بأطراف مصطلح
التركيب، ومصطلح النظم، ومصطلح التعلق، ومصطلح الترتيب، ومصطلح

(١) الكتاب ٢٥/١.

(٢) الأصول في النحو ٥٥/١.

الإعمال، ومصطلح الإسناد، وغيرها من المصطلحات التي تصبُّ كُلُّها - إن أحسنت تأملها - في ميدان الربط وتقوم بخدمته ومراعاته.

وإليك صوراً من ذلك:

عرّف الإمام الجرجاني النّظْمَ ووضّحه في كتابه دلائل الإعجاز في غير ما موضع، مدارُ المواضع كُلُّها على أنّ النّظْمَ إنّما هو توخّي معاني النّحو، أي: إقامة أحكامه وقواعده، وانتظام الكلمات على أساسها.

ومن نصوصه في ذلك قوله: «لا نظْمَ في الكلام ولا ترتيبَ حتّى يُعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسببٍ من تلك»^(١).

وقوله: «معلومٌ أن ليس النّظْمَ سوى تعليقِ الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلمُ ثلاثٌ: اسمٌ وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة...»^(٢)، ثمّ قال: «فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النّحو وأحكامه»^(٣).

وقوله: «وذلك أنّ النّظْمَ كما بيّنا إنّما هو توخّي معاني النّحو وأحكامه وفروقه ووجوهه، والعملُ بقوانينه وأصوله»^(٤).

والإسناد في عرف النُّحاة «ضمُّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجهٍ تحضُّل به الإفادة التامة، أي: على وجهٍ يحسن السُّكوت عليه»^(٥).

(١) دلائل الإعجاز ٥٥.

(٢) المصدر نفسه ٤.

(٣) المصدر نفسه ٨.

(٤) المصدر نفسه ٤٥٢.

(٥) التعريفات ٢٢.

والإسناد قسمان: عامٌّ وخاصٌّ، فالعامُّ نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى،
والخاصُّ نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصحُّ السُّكوت عليها^(١).

وطرفاً كلُّ إسناد في النَّحو مُسندٌ ومُسندٌ إليه، فالمسند في الجملة
الفعلية الفعل، وفي الجملة الاسمية الخبر، والمسند إليه في الجملة الفعلية
الفاعل، وفي الجملة الاسمية المبتدأ.

وذكر النحويون وجوه ائتلاف الكلم بعضها مع بعض لتكون كلاماً
مفيداً؛ قال الجرجاني: «اعلم أنَّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمَّى
كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا - نحو: خرج زيدٌ - سُمِّي كلاماً، وسُمِّي
جملة، والائتلاف يكون بين الاسم والفعل، كما ذكرنا، وبين الاسمين، كقولك:
زيدٌ منطلقٌ، وبين الاسم والحرف في النداء خاصة، نحو يا زيد»^(٢).

فوجوه الائتلاف إذاً:

الاسم مع الاسم، وذلك نحو: زيدٌ أخوك.

والفعل مع الاسم، كقام زيدٌ.

والحرف يأتلف مع كلِّ من هاتين الجملتين، نحو: قد قام زيدٌ،
وما عمرٌو منطلقاً.

ولا يأتلف الحرف مع الاسم إلا في النداء، وذلك لأنَّ النداء على تقدير
فعل محذوف، فقولك: يا زيدٌ تقديره: أنادي زيداً، كذا علل أبو علي^(٣).

(١) انظر الكليات ١٠٠.

(٢) الجمل ٤٠، وانظر دلائل الإعجاز ٦.

(٣) العسكريات ١٠٩.

إلا أن ثمة موضعين يأتلف فيهما اسمٌ واسم، أو اسمٌ وفعل، ولا يكونان كلاماً مستقلاً، بل يظللان مفتقرين إلى ما دونهما، وهما الشرط والقسم، كقولك: «أقسم زيدٌ ليفعلن»، و«لعمرك لأفعلن»، «وإن تزرع تحصد»، فهذه الجمل لا يستقلُّ فيها الفعل وفاعله الظاهر أو المستتر، ولا مبتدأ وخبره المحذوف المقدّر، بل لابدّ من جواب القسم وجواب الشرط لتمام المعنى، وقيام الكلام بنفسه؛ قال أبو علي: «فأمّا الاسم والفعل إذا اتلّفا، وكذلك الاسم والاسم فلم أعلمهما غير مستقلّين، ولا مفتقرين إلى غيرهما إلا في موضعين، وهما الجزاء والقسم»^(١).

وجاء في الأشباه والنظائر نقلاً عن بعض النحاة: «التأليف حقيقة في الأجسام، مجازٌ في الحروف...، والفرق بين التأليف والتركيب أنه لابدّ في التأليف من نسبة تحصيل فائدة تامة مع التركيب، فالمركب أعمُّ من المؤلّف»^(٢).

وقال الأشموني معلقاً على قول ابن مالك: «الكلام وما يتألّف منه»: «إنّما قال: وما يتألّف منه، ولم يقل: وما يتركّب منه؛ لأنّ التأليف - كما - قيل أخصُّ؛ إذ هو تركيب وزيادة، وهو وقوع الألفة بين الجزأين»^(٣).

وقد أدخل الجرجانيّ إلى التركيب والتأليف مصطلح الترتيب، فقال: «الألفاظ لا تُفيد حتى تؤلّف ضرباً خاصّاً من التأليف، ويُعمد بها إلى وجه من التركيب والترتيب»^(٤)، ومثّل لذلك بيت امرئ القيس المشهور^(٥):

(١) المصدر نفسه ١٢٢.

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٠٢.

(٣) شرح الأشمونيّ ١/٩.

(٤) أسرار البلاغة ٢.

(٥) ديوانه ١١.

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بسقط اللوى بين الدخول فحوملٍ

واستدلَّ على قيمة الترتيب بنقيضه؛ فلو جرَّب مجرَّب أن يخلط ترتيب كلمات البيت، فقال: (منزل قفا ذكرى من نبك حبيب) لأفسد معناه، وخرج به من الشعر إلى الهذر؛ قال: «وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي كانت له هذه الكلم -بيت شعر أو فصل خطاب- هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة،... وعلى ذلك وُضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدونة، فقول: من حقَّ هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما ههنا أن يقع هنالك»^(١).

ففي هذا ما يوضح لك أن ترتيب الكلمات في تركيب محدّد هو العمد والأركان للربط، وإن لم يستعملوا في هذا الصدد مصطلح الربط.

فترآك على هذا تكاد تقصر فائدة الكلام بجملته على تركيبه أو طريقة ربطه، وتجزم بأن ربط التركيب غاية في الأهمية، وكأنه مبتدأ الكلام ومنتهاه، وحمته وسداه، وأنه السبيل الفردي إلى التعبير عن المعاني التي يجول بها خاطر الفرد.

وفي هذا المقصد قال الجرجاني: «ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان، ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر متفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً، أو ما شاكل ذلك»^(٢).

(١) أسرار البلاغة ٥.

(٢) المصدر نفسه ٤١٠.

ومن ذلك مصطلحات التعليق والضمّ والاتّساق في كلام سيبويه وغيره من النحاة، وليس هذا مقام عرضها؛ الذي يعيننا أنّ مفهوم الرّبط حاضرٌ ماثلٌ عند النّحويّين بلفظه أو باستعمال مصطلحات أخرى له، وستبيّن وجوه خدمتهم لقضيّة الرّبط وأحواله في المبحث الآتي.

فالرّبط حاضر في أذهانهم ماثل في أعينهم وقلوبهم، وإن لم يضعوا له نظرية أو مبادئ ثابتة أو باباً نظريّاً مفرداً قائماً برأسه، وهو من السّعة والحضور عندهم ما لا تتّسع له مجلّدات، ولا كتب في صفحات، وما إذا استقصي أملّ القلم وأعقب السّام، والموضوع متشابك مترابط شبيه باسمه، يأخذك إلى كل باب من أبواب النحو، فيربطك به ربطاً وثيقاً، لا تستطيع الفكّ منه، ولا الوفاء بمتطلّباته على وجهها، ولا شكّ أنّ تشومسكي له الفضل في لفت النّظر إلى صناعة نظريّة مستقلّة للرّبط.

ثانياً: تناولهم مسائل النّحو ووضعهم أحكامه وفقاً لقضيّة الرّبط:

وجد النّحويّون وسائل عدّة للرّبط بين وشائج الكلام، فهم قد عرّفوا هذه النّظريّة، وإن لم يسمّوها بهذا الاسم ويجمّعوا الكلام عليها في باب مفرد، وكانت خدمتهم لها بتناولهم قضايا عدّة، بعضها يصبّ في التعليق، وبعضها في عود الضمير، وبعضها في ربط الأشياء التي تحتاج إلى رابط، كلُّ أولئك مما تعرّضت له نظرية تشومسكي اليوم بقالب جديد.

تفسير الضمير عندهم:

جاء الكلام على تفسير الضمير موزّعاً على أبواب النّحو كلها، منتشراً في كتب النّحو النّظري والتطبيقيّ على السواء.

والأصل في المفسّر (المرجع) أن يكون سابقاً للضمير الذي يعود عليه^(١)، وأن يكون الأقرب، فإذا قلت: لقيتُ زيداً وعمراً يضحك، كانت الحال من «عمرو» لا من «زيد».

ويُعدّل عن الأقرب إن دلّ دليلٌ على ذلك كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ * إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾^(٢)، فأقرب مذكور إلى الضمير في «ظهره» «الريح»، والذي يليه في القرب الضمير المستتر في «يُسكن» العائد على الله سبحانه، وكلا المرجعين لا يصحّ عائداً للضمير ولا مفسراً له، إنّما المفسّر «البحر»، وهو أبعد مذكور.

فعود الضمير لا يرتبط دائماً بالمذكور الأقرب في العربية، وإن كان هو الأصل؛ فثمّة مواضع يفسد المعنى فيها لو عاد الضمير على أقرب مذكور، بل لا يستقرّ المعنى فيها إلا بربط الضمير بأبعد مذكور.

والمفسّر يكون إمّا مصرّحاً بلفظه، وإمّا محذوفاً للعلم به، والغالب أن يكون مصرّحاً به، فإن حُذِف فتُغني عنه عند السامع دلالة ما، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٣)، أي: القرآن العظيم، دلّ المقام عليه.

(١) انظر الخصائص ١/٢٩٤.

(٢) سورة الشورى: ٣٢-٢٢.

(٣) سورة القدر: ١.

وقد يكون مرجع الضمير مفهوماً من الكلام المذكور، غير مصرّح بلفظه، كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(١)، أي: العدل أقرب، وقوله: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾^(٢)، أي: يرضى الشكر لكم^(٣).

وقد يُخَالَف الأصلُ في تقديم المفسّر على الضمير في مواضع يجوز فيها تأخير المفسّر وعود الضمير عليه متأخراً، وهذا بخلاف ما جاء به تشومسكي.

الروابط والمربوطات:

اقتصرت تشومسكي على الضمائر والعائديات فيما يحتاج إلى ربط، ودرّسها من حيث الحرية والربط في مبادئه الثلاثة الجهرية، ولم يكتف النحويون بهذين العنصرين بل عدّوا من الأشياء التي تحتاج إلى رابط أموراً كثيرة، منها^(٤):

١ - الجملة المخبر بها: كقولك: «زيدٌ قرأ كتاباً»، فالضمير المستتر في «قرأ» يعود على «زيد»، فلو قلت: «زيدٌ قرأ عمرو كتاباً» ما كان في كلامك رابط يربط بين أجزائه، ويفهم السامع قصدك.

٢ - الجملة الموصوف بها، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ﴾^(٥)، فلو قال: كتاباً نقرأ المقالة كان الكلام مفككاً.

(١) سورة المائدة: ٨.

(٢) سورة الزمر: ٧.

(٣) انظر إعراب النحاس ٧٦٢.

(٤) انظر مغني اللبيب ٦٠١/٥.

(٥) سورة الإسراء: ٩٣.

٣- الجملة الموصولة بها، كقولك: جاء الذي أحببته. وسيأتي الكلام على أحكام الصلة والعائد مفصلاً.

٤- الجملة الواقعة حالاً، وربطها الواو مع الضمير، كقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(١)، أو الواو فقط، كقوله تعالى: ﴿لَيْنٌ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾^(٢)، أو الضمير فقط، كقولك: جاء زيدٌ وجهه متهللٌ.

٥- الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾^(٣).

٦- بدل بعض من كل: ولا يربطه إلا الضمير، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾^(٤).

٧- بدل الاشتغال، ولا يربطه إلا الضمير، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٥).

٨- معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه بها إلا الضمير، كقولك: زيدٌ حسنٌ وجهه.

٩- جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا﴾^(٦).

(١) سورة النساء: ٤٣.

(٢) سورة يوسف: ١٤.

(٣) سورة يس: ٣٩.

(٤) سورة المائدة: ٧١، ويجوز أن يكون ﴿كَثِيرٌ﴾ على إضمار مبتدأ محذوف، أي: العمي والضم كثيرٌ منهم، ويجوز أن يكون فاعلاً لفعل محذوف، انظر إعراب النحاس ٢٩٣.

(٥) سورة البقرة: ٢١٧.

(٦) سورة المائدة: ١١٥.

١٠- العاملان في باب التنازع، فلا بدّ من ارتباطهما إمّا بالواو، كقولك: «قامَ وقعدَ أخواكَ»، وإمّا بكون الثاني منهما جواباً للأوّل، كقوله تعالى: ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(١)

١١- ألفاظ التوكيد: ولا بدّ من ضمير يربطها، نحو «جاء زيدٌ نفسه».

ومن الواضح أنّ التفسير النحوي لهذه المواضع كلّها فيه تحقيقٌ تماسك الكلام وترابطه صناعةً ومعنىً، وردّ عجزه على صدره، ومن ثمّ تحصيل الفائدة منه.

الصّلة والعائد:

مما درسه النّحويون - وهو مقابل لما درسه تشومسكي في الربط - الصّلة والعائد على الصّلة.

وقبيل الخوض في أحكامهما لا بدّ من التنبيه على أنّ مصطلح العائد في النّحو العربي يختلف عن مصطلح العائد في النّحو التوليديّ؛ ففي النّحو التوليديّ يُعنى به ألفاظ خاصة مثل: «بعضه بعضاً» و«نفسه»، وفي النّحو العربي يُعنى به الضمير العائد على الاسم الموصول، ومن ثمّ أقترح ترجمته بـ «المُحيل» لئلا يلتبس بمصطلح العوائد المستقرّ في أذهان التوليديّين.

يجب في الاسم الموصول أن يُوصَلَ بجملَةٍ تتضمّنُ عائداً يعودُ عليه، يربطُ الجملَةَ بالاسم الموصول، وحكمُ الضمير المطابقةُ للموصول في الأفراد والتذكير، تقول: «جاء الذي أحسنَ العملَ»، فالضمير في «أحسنَ» يعود على «الذي» ويطابقه.

(١) سورة الكهف: ٩٦.

حذف عائد الصلّة^(١):

ويعبر عنه في التوليدية بوجود عنصر فارغ يدلُّ عليه أثرٌ يُحيل إلى الاسم الموصول^(٢).

ويجوز في العربية حذفُ عائد الاسم الموصول غير (ال) إن كان بعض معمولِ الصلّة مطلقاً، كقولك: «أين الرَّجل الذي قلتَ؟» أي: أين الرَّجل الذي قلتَ إنّه سيأتي، أو نحو ذلك.

فإن لم يكن كذلك^(٣)، فإنّما أن يكون منفصلاً، وإنّما أن يكون متصلاً: فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه، كقولك: جاء الذي إيّاه أكرمتَ أو ما أكرمتَ إلا إيّاه.

وإن كان متصلاً فله أحوال:

أولها: أن يكون منصوباً، وله موضعان:

الأول: أن يُنصبَ بفعلٍ أو وصف، وحينئذٍ يجوز حذفه، كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٤)

الثاني: أن يُنصبَ بغير الفعل والوصف، فلا يجوز حينئذٍ حذفه، كقولك: جاء الذي إنّه مريضٌ.

(١) انظر المقتضب ١/١٩، وشرح المفصل ٣/٢٧٥، وجمع الهوامع ١/٢٩١.

(٢) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٩٣، ٦٧-١٠٣

(٣) أي لم يكن بعض معمول الصلّة بل كلّه.

(٤) سورة الفرقان: ٤١، وانظر العسكريات ١٩٢.

ثانيها: أن يكون مجروراً، فيجوز حذفه في مواضع:

الأول: أن يُجَرَّ بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْضِ
مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(١)، أي: ما أنت قاضيه، فإضافة الهاء إلى اسم الفاعل هنا من
إضافته إلى مفعوله.

الثاني: أن يُجَرَّ بحرف جرّ الموصول بمثله لفظاً ومعنىً ومتعلّقاً، كقوله
تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٢).

ثالثها: أن يكون مرفوعاً، فإن كان فاعلاً أو نائباً عنه أو خبراً لمبتدأ أو
ناسخ لم يجر حذفه، كقولك: جاء اللذان قاما، وجاء الذي الفاضل هو.
وإن كان مبتدأً جاز حذفه بشروط:

الأول: أن لا يكون بعد حرف نفي، كقولك: جاءني الذي ما هو قائمٌ.

الثاني: أن لا يكون بعد أداة حصر، كقولك: جاءني الذي ما في الدار إلا هو.

الثالث: أن لا يكون معطوفاً على غيره، كقولك: جاء الذي زيدٌ
وهو منطلقان.

الرابع: أن لا يكون معطوفاً عليه غيره، كقولك: جاء الذي هو
وزيد منطلقان.

الخامس: أن لا يكون خبره جملةً و لا ظرفاً و لا مجروراً، كقوله تعالى:
﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ﴾^(٣)، وقولك: جاء الذي هو في الدار.

(١) سورة طه: ٧٢.

(٢) سورة المؤمنون: ٣٣.

(٣) سورة الماعون: ٦.

السادس: أن تطول الصّلة، وقد شرط ذلك البصريّون؛ لئلا يطول الاسمُ بصلته، كالذي ذكره سيبويه عن الخليل من قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً»^(١).

فحذف العائد لا يكون إلا بمجموع شروط ثلاثة^(٢):

١- أن يكون ضميراً منصوباً؛ لأنّ المفعول كالفضلة في الكلام والمستغنى عنه، فإن كان ضميراً مجروراً أو مرفوعاً ففي مسألة حذفه تفصيل كما تبين.

٢- أن يكون متّصلاً لا منفصلاً؛ لكثرة حروف المنفصل.

٣- وأن يكون هناك دليلٌ على حذفه.

فهذه التفصيلات والتفريعات التي جاء بها النّحويون العربي ليست من عمل التوليديين اليوم في شيء.

بين الربط في النّحو العربيّ والربط عند تشومسكي:

تبين لك أنّ الربط في النّحو العربيّ قد يكون بعود الضمير على سابقه، وقد يكون بالصلة والموصول، والصفة والموصوف، والبدل والحال وغير ذلك من أبواب النّحو التي لا يتضح مفهومها ولا يتأتى تطبيقها لولا هذا الربط.

والربط في النّحو التوليدي ممثلاً برأده تشومسكي يتناول الضمائر والعائدات، ولا يقتصر على الربط بل يشمل عدم الربط؛ فالمبدأ «ت» من

(١) الكتاب ١٠٨/٢.

(٢) شرح ابن عقيل ١٦٩/١.

مبادئ الربط يخص الأشياء التي لا تحتاج إلى ربط، ويُلاحظ أنّ مفهوم الربط فيه يختلف عن مفهوم الربط في المبدئين «أ» و«ب»، لأنّهما يقابلان في العربية ما يُعرّف بالإحالة، بخلاف المبدأ الثالث.

الإحالة عند التوليديين تعني الربط، لكنّها لا تقتصر على تفسير الضمائر، بل تضع قواعد صارمة للإحالة بين (أ) وعائده (ب)، على اختلاف طبيعة (أ)، حيث (أ) ضمير أو غير ضمير، و(ب) عائده.

فعلاقة العنصر الإحاليّ بسابقه الذي يفسّره هي جوهر هذه النظرية ومحورها.

فكيفية معرفة ربط العناصر الكلامية بعضها ببعض أمر يشترك فيه اللسانيون والنحويون العرب؛ إذ تأتي معرفة رابط الاسم بمتعلّقه من المعنى والصناعة معاً عند النحويين، وبتعبير التوليديين من الدلالة والتركيب؛ يقول تشومسكي عن نظرية الربط: «تهتمُّ بالروابط بين المركّبات الاسميّة، وهي روابط تتعلّق ببعض الخصائص الدلالية، كالاعتماد على المرجع، ومن ثمّ العلاقة التركيبية بين الضمير ومفسّره»^(١).

غير أنّ تشومسكي يهدف إلى صياغة قواعد ثابتة كلية تضبط الروابط، ووضع نظرية مستقلة لها، ولا يترك ذلك للتطبيق النحوي كما فعل العرب النحويون.

ثمة بين النحو العربي والنحو التوليدي إذاً فارق في الرّبط مفهومه ووظيفته؛ فجهود النحويين فيما يتّصل بنظرية الربط تتلخّص في ثلاثة مناحٍ:

(١) اللغة ومشكلات المعرفة ٨٤.

أولاً: في ربط الأشياء الأحد عشر المذكورة آنفاً التي يُعوزها رابطٌ يصل الكلامَ بعضه ببعض.

وثانياً: في عود الضمائر، في أيّ الكلام كانت، بحيث تبحث لكلّ ضمير عن الاسم الظاهر الذي يعود عليه، ملفوظاً كان أم مقدرّاً.

وثالثاً: في ضبط العائد على الاسم الموصول، فتبحث لكلّ اسم موصول عن عائد يصله به.

وإذا تبصّرت في هذه المناحي الثلاثة من حيث البنية والصناعة وجدت الضمير محوراً في الأغلب، أو من حيث الوظيفة وجدت غايتها المشتركة خدمة المعنى، والحرص على تماسك الكلام وإفهام السامع، وتلافي سوء فهمه المعنى المراد.

وذلك - كما تعلم - لا يُجسّم ولا يُجَدَم بمبادئ محصورة معدودة؛ لأنّ المعاني تتعدّد وتتجدّد، لا تنحصر، بخلاف ما في التوليدية التي قدّمت الربط ضمن مبادئ ثلاثةٍ حصرتّها.

فمفهوم الربط في العربية يقابله مفهوم التفكك، وذلك أمرٌ معنويٌّ وصناعيٌّ معاً، ومفهوم الربط في التوليدية يقابله مفهوم الحرية، وذلك أمرٌ صناعيٌّ تركيبِيٌّ بحثٌ.

«فإذا دققت النظر في المبادئ الثلاثة لنظرية الربط التوليدية تجد أنّهم التوليديين البنية التركيبية هل الضمير فيها حرٌّ أو مقيدٌ، ولم يُحكّموا الصلة بين المعنى وبين هذه المبادئ، فيجعلوه حاكماً سلطاناً عليها كما وجدت في جهود النحويين العرب، وأكبر دليل على هذا خلوّ هذه المبادئ الثلاثة وشروحها من

أي من المفردات التالية: المعنى / الدلالة / السامع / الفهم / المراد / أمن اللبس / المقام / المغزى.

لذلك إذا أنتِ عدمتِ نظريّةً تركيبيةً في النحو العربيّ تسمّى «نظريّة الربط» فاعلم أن ليس ذلك من تقصير النحويين في شيء، بل من مراعاتهم لحرمة المعنى، وحرصهم على أن يكون هو الحكم في ربط الكلام بعضه ببعض، وذلك لا يكون بضوابطٍ صناعيةٍ مستقلة ثابتة^(١).

وحالّ التوليديين في ذلك أنهم استعاضوا عن تلك المفهومات جمعاءً بمفهوم التشارك بالإحالة الذي يقضي بأنّ (أ) يربط عائدته (ب) إذا كان (أ) و(ب) يحملان الإشارة الإحالية نفسها (*)، وكانت العلاقة التركيبية بين أ و ب هي علاقة ربط سليمة، وبذلك أنسوا من جانب آخر العلاقة الدلالية من حيث التشارك بالإحالة العائدية.

وخلاصة القول أنّ تشومسكي أجاد وأحسن في ابتداعه نظرية مفردة في مجالها، جمع فيها مسائل الربط، وحاول جاهداً أن يحصر القواعد التي تنتظم أذهان المتكلمين على اختلاف لغاتهم، ليصل منها إلى إمكانية وحدة النحو وکليته.

وكان تناول اللغويين والنحويين العرب للربط من مناح أوسع وأعمق، فكان منها ما يتقاطع مع جهود تشومسكي، ومنها ما انفردوا به.

ولا شك أنّ هذه المقاربة بين عمل الفريقين تجدي نفعاً لمعلمي العربية ودارسيها والباحثين فيها على السواء^(٢).

(١) التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية ٢٠٩.

(٢) انظر أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ٥٤-٥٧.

كيف نحكم على النحو العربي؟

لا ينبغي الحكم على نظرية لسانية ما بقبول أو رفض إلا بعد معرفة مدى موافقتها لأوضاع العربية، ومدى مراعاتها لخصائصها وروحها، وذلك لا يتأتى بمجرد النظر في كتب النحو النظريّ التعليمي، بل لا بدّ من سبر أغوار أمهات العربية، و كلّ ما يمتُّ إلى العربية بطرف من كتب الأقدمين، من نحو وبلاغة وأصول النحو وأصول اللغة وفلسفتها وفقهها وإعراب الشواهد وتطبيقها.

ولا شكّ أنّ الاعتداد بمبدأ ما أو رفضه إنّما هو بمقابلته على كتب العربية التطبيقية منها والنظريّ على السواء.

ولست تَبْعُدُ إذا قلت: إنّ جهود علماء العربية في الجانب التطبيقي تربو على مثلها في الجانب النظريّ، وهذا صادر عن وعيٍ منهم ويقينٍ بأنّ النظرية لا تثبت مصداقيّتها إلا بتطبيقها.

فينبغي لمن وجد تقصيراً في كتب النحو التعليميّ النظريّ عن الوفاء بمتطلّبات الفكر اللغويّ الحديث أن يواصل بحثه مصاحباً كتب التراث بأسرها، لئلا تكون نظرتة قاصرة أحادية الجانب، ضيقة الزاوية، مُجْحَفَةٌ الحكم، تُعَوِزُهَا الدِّقَّة، ويجانبها الرِّشَادُ والسَّدَاد، ولئلا يكون بناؤه على غير أساس ورميّه من غير مَرْمَى، فعليه أن يَعْكُفَ على ذلك الموروث العظيم، فيعيد سبر أغواره، لعلّه يُفِيده مزيّةً ويُوْجِده خاصّةً ليست في كتب النحو النظريّ، وسيدرك أنّ العربية بحرٌ لا تَنْفَدُ درره ولآلئه على مرّ الأزمان وكرور الأيام.

فلا يجوز إخضاع اللغة العربيّة للنظريّات اللغوية الحديثة إخضاعاً
يمحور روحها ويُجافي سماتها، وكأنّ النظريّات اللسانيّة الحديثة إنّما خلقت لها،
بل كلّ صاحب نظريّة يؤخذ منه ويُردُّ عليه.

بعض تعليقات العرب المحدثين في الربط:

الربط أحد القرائن النحوية:

عدّد. تمام حسان الربط أحد القرائن النحوية، والقرائن النحويّة عنده:

البنية والإعراب والربط والتضام والأداة والنغمة والسياق^(١).

أنواع الروابط:

وجد الدارسون أنّ الروابط على نوعين^(٢):

أولاً: روابط معنويّة: وهي مجموعة العلاقات والقرائن المتضافرة التي
تربط بين أجزاء التركيب النحوي أو تعيد ترتيب مكوّناته.

وهي روابط غير ملفوظة، تكون عن طريق ربط ملحوظ غير ملفوظ
ولا محذوف، هو طريق تسلسل المعنى من بداية الحديث إلى نهايته، وتُسمّى
«روابط عرَضِيّة»، ولك أن تسمّيها الروابط العقليّة؛ لأنّ العقل مُعتمدها،
ولك أن تُسمّيها «روابط خفيّة»، وهي سرّ من أسرار التماسك النصّي الذي
تقوم عليه لسانيّات النصّ، وقوامها الدلالة وفهم المعنى.

(١) ارجع إلى شرح كل منها في ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي ١٤.

(٢) انظر اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، ١٨٧، والربط النحوي ووسائله اللفظية

ومن روابط الجملة المعنويّة:

- ١ - الترتيب من العام إلى الخاص، ومن الخاص إلى العام.
- ٢ - العلاقات الإسناديّة، كعلاقة الفعل بالفاعل والمبتدأ بالخبر، فذهن المتلقّي الذي عرف أين خبر المبتدأ وأين فعل الفاعل هو الذي فهم الكلام.
- ٣ - الانتقال من السؤال إلى الجواب.
- ٤ - الترتيب المكاني والزماني.
- ٥ - الانتقال من البسيط إلى المعقّد، ومن المألوف إلى غير المألوف.

ثانياً: روابط لفظيّة: وهي مجموعة من الألفاظ التي توضع بين الجمل، فتربط بينها رباطاً لفظياً واضحاً، وتسمّى «روابط صريحة»، ومنها الفاء وثمّ وأيضاً وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر.

علاقات الارتباط:

وجد دارسو اللغة أنّ الربط يقوم على علاقات أساسيّة هي^(١):

- ١ - علاقة الإسناد: بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل، وبين كل ما يعمل عمل الفعل كالمصدر والمشتقات العاملة ومرفوعها.
- ٢ - علاقة التعدية: بين الفعل المتعدّي وما يُحمّل على ذلك الفعل ومفعوله.
- ٣ - علاقة الملازمة: بين الحال وصاحبها.
- ٤ - علاقة الظرفية: بين الفعل والظرف بنوعيه.

(١) انظر نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ١٦٣.

٥ - علاقة التحديد: بين الفعل والمفعول المطلق المبيّن للنوع أو للعدد.

٦ - علاقة السببية: بين الفعل والمفعول لأجله المنصوب.

٧ - علاقة التمييز: بين التمييز والمميّز^(١).

٨ - علاقة الوصفية: بين النعت والمنعوت.

٩ - علاقة الإبدال: بين البدل والمبدل منه.

١٠ - علاقة التأكيد: بين التأكيد والمؤكّد.

ولكلّ منها شواهد في أسبقته، فلتتقّصّ فيها.

الرّبط في لسانيّات النصّ:

تقدّم أنّ الرّبط من دعائم لسانيات النصّ، وأنّه يدخل في لسانيات النصّ كما يدخل في لسانيات التركيب، ولولاه ما كان النصّ نصّاً، ولا كان لتمامه سبيل^(٢).

والرّبط في لسانيات النص على ثلاثة أنواع^(٣):

(١) ويرى أ. د. محمّد موعّد أنّ استعمال «علاقة التفسير» هنا أدقّ من استعمال علاقة التمييز، والنّحويون القدماء كما هو معلوم يسمّون المميّز المفسّر والتمييز التفسير، وعليه يمكننا توسيع دائرة علاقة التفسير لتشمل كلّ ما كانت العلاقة بين أجزائه التفسير، وتدخل فيها العلاقة السببية على ذلك، فتصبح العلاقتان علاقة واحدة شاملة مجمّلة، فالسببية علىّية تحليلية، والتفسيرية بيانية توضيحية، والتحليل والتوضيح كلاهما يبيّنان ما الكلام في حاجة إليه.

(٢) انظر التمهيد.

(٣) قرينة الربط بين النحو العربي ولسانيات النص ٥٠ وما بعد.

١ - الربط بالكنايات:

كالرَّبط بالضمير في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَّكْرُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(١)، فالضمير في جملة الصفة يربط الموصوف، وكقوله: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾^(٢)، فالضمير (هم) في جملة الحال ربطاً الحال بصاحبه، إلى غير ذلك من الأمثلة.

ويُلاحظ أنَّ اللسانيين المحدثين استعملوا مصطلح الكنايات للضمائر، وهو مصطلح علماء النحو الكوفيين من قبلهم، فهم يُسمّون المضمّر المكني، ولا فرق عندهم بين المضمّرات والمكنيّات، بخلاف علماء النحو البصريين الذين يرون المضمّرات نوعاً من أنواع المكنيّات؛ لأنّ الكناية عندهم إقامة اسم مُّقام اسم تورية وإيجازاً، كقولك: فلان وفلانة، وكَيْتَ وكَيْتَ... الخ^(٣).

فالكناية عند البصريّين من علم البلاغة، وعند الكوفيين من علم النحو، لا فرق عندهم بينها وبين المضمّرات.

٢ - الربط بالأداة:

كالربط بأحرف الجر وأحرف العطف وأدوات الاستثناء وأدوات الشرط... الخ.

(١) سورة الأعراف: ١٢٣

(٢) سورة الأعراف: ٤.

(٣) انظر معاني الفراء ٥/١، ١٩، ٨٥/٢، والأصول ١١٤/٢، والنكت ٦٥٠، وشرح المفصّل ١٥٣/٣.

ويسمى لسانيو النص الربط بأحرف الجر «الوصل»، والوصل عندهم أداة من أدوات الاتساق النصي، وهو تحديد الطريقة التي يربط فيها اللاحق مع السابق بانتظام، ولكي يتحقق هذا الربط لابد من استعمال بعض العناصر اللغوية كأدوات الجر^(١).

٣- الربط بالتكرار والحذف:

تكرار لفظة أو جملة؛ قال تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُجِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢)، فأعاد جملة «لا تحسبن» لما طال الكلام ليفهم السامع، ولا ينقطع المعنى، فيرتبط أول الكلام بآخره.

وقال تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٣) فربط بين المبتدأ وجملة الخبر بإعادة لفظ المبتدأ.

عنايتهم بالإحالة:

تناول القسم الأول من هذا الفصل جهود علماء العربية في الربط والإحالة، وهنا يأتي دور الكلام على عناية المحدثين بهذه القضية؛ فالإحالة عندهم من وسائل الربط لتحقيق التماسك النصي، وقد استطاعت الباحثة «إنسي» بالإحالة أن تمزج بين بعض الأنواع الرابطة كاستخدام ضمير الغائب والإشارة والتكرار وعناصر معجمية أخرى.

(١) انظر قرينة الربط بين النحو العربي ولسانيات النص ٩٠.

(٢) سورة آل عمران: ١٨٨.

(٣) سورة الحاقة: ٢/١.

والإحالة من أهم المعايير التي تسهم إسهاماً فعالاً في الكفاءة النصّية المتعددة والمتنوعة للسبك، أو لسبك العبارات لفظياً دون إهدار لترابط المعلومات الكامنة^(١).

وقد اعتبر «روبرت دي بوجراند» الإحالة من البدائل المهمة في إيجاد الكفاءة النصّية، والمقصود منها كما قال: «صياغة أكبر كمية من المعلومات بإنفاق أقل قدر ممكن من الوسائل»^(٢)

ويقسم علماء النصّ الإحالة إلى نوعين أساسيين^(٣):

١ - الإحالة النصّية: أي الإشارة إلى علاقات التماسك التي تساعد على تحديد بنية النصّ، سواء أكان بالرجوع إلى ما سبق أم بالإشارة إلى ما سوف يأتي داخل النصّ، وهي تنقسم إلى قسمين:
- إحالية قبلية: وهي عودة العنصر الإحالي على عنصر إشاري مذكور قبله.

- إحالة بعدية: وهي إحالة إلى الأمام، ويرى الدكتور نعمان بوقرة أنّ الإحالة البعدية دخيلة على الدرس اللغوي، ولجت إليه نتيجة تأثير اللغات الأجنبية^(٤).

٢ - الإحالة المقامية: وهي إحالة إلى خارج النصّ لعنصر من عناصر العالم، وهو عنصر غير لغوي، موجود في المقام الخارجي للكلام.

(١) انظر الربط بالإحالة والمعاقبة ٤١.

(٢) النصّ والخطاب والإجراء ٢٩٩.

(٣) انظر التماسك النصّي من خلال الإحالة والحذف ٢٠ وما بعدها.

(٤) في العربية لا يعود الضمير على متأخر إلا في حالات خاصّة، انظر شرح التسهيل ٢٥٦/١، ومغني اللبيب ٥٣٣/٥، والهمع ٢٢٠/١. وسيأتي البحث في ذلك في الفصل الثالث.

ويرى «دافيد كريستال» أنه ليس للإحالة المقامية دور في تحقيق تماسك النص؛ لأنَّ مرجعيتها تخرج عن بنية النص، وتشير إلى السياق الخارجي والظروف المحيطة به.

نظرة الباحثة:

عند إدامة النَّظر وإعمال الفكر في أحوال الربط في العربيَّة وفي الفكر اللساني الحديث يتبيَّن للباحث أنَّ علماء الرَّبط تعاملوا مع قضيَّة الرَّبط وَّفَق ثلاث آليَّات:

١ - الآليَّة التركيبيَّة الصناعيّة، وذلك حين جعلوا للرَّبط قوانين ثابتةً كقوانين الرياضيات والعلوم الطبيعيَّة، وهي لخدمة البنى التركيبيَّة، والصناعة النَّحويَّة، وهي آليَّة تتجلَّى في نظريَّة الربط عند تشومسكي كلِّها، وقوانينه وقبوده التي حدَّدها، وفي بعض القواعد النَّحوية العربيَّة، كالقواعد التي تضبط أحوال حذف عائد الصِّلة، فهي أحوال تستند إلى الوضع التركيبيِّ الصناعيِّ للجملة حصراً، وكأنَّ يَخْتَلَف إعراب الجملة باختلاف الرابط فيها، كالفاء الرابطة لجملة جواب الشرط، فهذا تعامُل تركيبٍ صناعيِّ مع أوضاع الرَّبط، وهي قواعدُ ثابتة ثبات التركيب نفسه، ولا تتوقَّف على الأحوال النفسيَّة للسامع أو القائل.

٢ - الآليَّة الدلاليَّة المعنويَّة، وغايتها إفهام السامع، والوفاء بغرض المتكلِّم وتبيان مراده دون تعمية، وغالب القول في الربط عند النحاة العرب نظرياً وتطبيقياً من هذا الباب، وبعض كلام تشومسكي منه، ولكنَّه فصله عن نظرية الربط، وأفرد له النظرية الموضوعاتيَّة.

ومن أمثلة العربيّة على ذلك: أن يُعلّق النّحويون جوازَ حذف الرابطة أو حذف الكلام كلّه وعدمه على أمن اللبس عند السامع، وذلك أمرٌ دلاليّ معنويّ، لا تضبطه قواعد التركيب الثابتة التي ضبّطت الآليّة الأولى؛ بل يختلف من مقامٍ إلى مقام، ومن جملة إلى أخرى.

٣- الآليّة الجماليّة النفسيّة البلاغيّة، وهي التي يحرص عليها النّحويون العرب في ضوابطهم وأقيستهم، فيراعونها ويضعونها جنباً إلى جنب مع التركيب النّحويّ، وهي ما سيشير إليها الفصل الآتي في حديثه عن توظيفات العربيّة الفريدة، وتلقى أمثلتها في كتب التطبيق النّحويّ، وكتب التفسير على وجه الخصوص، حينما يكون الرّبط ضمّيم الشرح والتفسير وأغراض الشاعر وأسباب نزول الآية، ومرادات المشرّع، وحكمة المتكلّم، وهي الآليّة التي تحكمهم أحياناً، فتجعلهم في أحيان يخرجون عن القياس مراعاة لمقام الكلام ومرادات أهله.

نتائج الفصل:

١- جهّد النّحويون لربط الكلام ببعضه ببعض، ودرسوا عوّد الضمير، وعناهم موضوع الإحالة بين عناصر الكلام، ولدى نظرك في جهودهم تجد نظرية الربط عند اللسانين تقابل مفهوم الإحالة عند النّحويين؛ لأنّ مفهومها عند اللسانين أن تجد للوحدات المعجميّة والضمائر والعوائد العناصر الإحاليّة التي تفسّرها محدّدةً علاقتها بسوابقها، ومن ثمّ تجد العلاقة التركيبية بين الضمير ومفسّره.

وفي جانب آخر تجد أن مفهوم الربط عند اللسانيين يُقابل مفهوم الربط أيضاً عند النحويين، وذلك لأنها نظرية لا تقتصر على تفسير الضمائر، بل تضع قواعد صارمة للإحالة بين (أ) وعائده (ب) على اختلاف طبيعة (أ)، ضميراً كان أم غير ضمير.

ولذلك فعند مقابلتك لهذه النظرية في جهود النحويين العرب قد تجد الربط والإحالة واحداً، وقد تجدهما منفصلين، لكل أمثله وأحكامه.

٢- جهود النحويين في مجال الربط عريضة، منها: التنبيه على الأشياء التي تحتاج إلى رابط، ودرس تفسير الضمير، وعود الضمير، والتعليق، والإظهار في موضع الإضمار، والإضمار في موضع الإظهار، وأحكام الاسم الموصول وعائده.

فقلماً يخلو باب من أبواب النحو من مفهوم الربط من قريب أو بعيد، لكنّ الملحوظة المهمة التي لا يُغفل عنها أنهم لم يجمعوا هذه القواعد في نظرية مستقلة تسمى نظرية الربط.

٣- لم يتطرق النحويون العرب لأحكام العائديات لا من حيث الضمائر الانعكاسية، ولا من حيث ضمائر التبادل، بل عاملوها معاملة الكلمات العادية، وبتعبير اللسانيين: «معاملة التعبيرات الإحالية».

٤- الأشياء التي تحتاج إلى رابط كثيرة في النحو العربي، وكذلك الروابط كثيرة، لا تقف عند الضمائر والعائديات.

٥- أحكام الموصول والعائد تكثر وتشعب تفصيلاتها في النحو العربي خلافاً لما رأيتَه في النحو التوليدي من مبادئ قليلة بكلمات معدودة.

- ٦- تختلف وظائف الربط ونسبة حضورها بين عمل أهل العربية وعمل اللسانيين التركيبيين تشومسكي.
- ٧- ثمة مواضع كان تناول علماء العربية الأوائل لها أعمق وأدق وأنضج وأجود، وإن لم يفرّدوا باباً نظرياً قائماً بذاته يمحصر قضايا الربط ومناحيه وأحواله.
- ٨- السيّد الحاكم على ربط الضمير وربط أجزاء الجمل وأجزاء الكلام عند أهل العربية هو مراد المتكلم، و«مراد المتكلم» هذا مما لم يأت تشومسكي على ذكره في نظرية الربط بأسرها.
- ٩- ما لا يُطبّق على العربية من قواعد تشومسكي لا يصلح دليلاً له على كليّة النحو وعالميته التي يُنظر لها مستدلاً بتلك القواعد.
- ١٠- الرّبط أحد القرائن النحوية عند دارسي اللغة المحدثين.
- ١١- للكلام روابط لفظية وروابط معنوية.
- ١٢- وجد الدارسون المحدثون أنّ الربط يقوم على علاقات أساسية: كالتعددية والإسناد وغيرهما.
- ١٣- الإحالة من أهم وسائل الربط لتحقيق التماسك النصّي عند علماء النصّ، وبذلك يلتقي الدّرس التركيبيّ والدّرس النصّي في اللسانيّات الحديثة.
- ١٤- وظائف الربط لا تخرج عن ثلاث: التركيبية والمعنوية والجماليّة.

الفصل الثالث

توظيفات فريدة للربط في العربية
لم يأت عليها تشومسكي أو تنقض ما قاله

تناول الفصل الأوّل مبادئ نظرية الربط الثلاثة، وذكّر ثمة أنّ تشومسكي وضع نظريّة الربط وسائر نظرياته التوليدية هادفاً من ورائها إلى رصد القوانين العقلية الكلية التي انتظمت الذهن البشري؛ فصدرت عنها قواعد النحو المشتركة بين البشر على اختلاف ألسنتهم، وقد طبّق نظريته على غير ما لغة فصلحت، إلا أنّ ثمة مبادئ من نظرية الربط لا تنطبق على اللغة العربية، وإنّ طبّقناها كان في ذلك إجحاف باللّغة وإطاحة بالمسموع الفصيح منها، ومخالفة لعرف أهلها وعلمائها، فيمكنك أن تعدّ ذلك تفرّداً للعربية؛ لذلك أنّك تعلم أنّ تشومسكي قد طبّق نظريته على طائفة واسعة من لغات العالم، سواءً تلك التي تنحدر والعربية من أرومة واحدة أم غيرها؛ ونجحت نظريته وفرضياته فيها كلّها، ومشى له الأمر فيها، واتّأب واستقرّ.

وذكرت في الفصل الثاني جهود النحويين في خدمة قضية الربط، وهنا سيتعرف القارئ ما تفرّدت به العربية أيضاً من توظيفات فريدة للربط نظرية وتطبيقية على المستويين التركيبي الصناعي والدلالي المعنوي، وإن لم يستعمل النحويون الأوائل فيها مصطلح الربط.

وثمة أيضاً أحوال للربط وأوضاع جديدة تجدها في العربية ولا تلقى مثلها في نظرية الربط عند تشومسكي، أو تراك تلقى نقيضها، أو تُلفي أنّ تناول علماء العربية الأوائل لها أعمق وأدق وأنضج وأجود، وإن لم يفرّدوا

بأباً نظرياً قائماً بذاته يحصر قضايا الربط ومناحيه وأحواله، فيمكنك أيضاً أن تصنفها بالتوظيفات الفريدة.

أولاً: تفرّد العربيّة من حيث امتناع إسقاط بعض قوانين تشومسكي الكلّيّة عليها:

بعض المبادئ التي وضعها تشومسكي ونادى بها ليثبت الأصول الكلّيّة الواحدة للنحو بين البشر جميعاً تخالف أوضاع العربيّة، وفي تطبيقها عليها إطاحة بالفصح من السماع، ومناقضة لما أجمع عليه النحويون العرب، فالعربية متأبّية في ذلك على تطبيق بعض قواعد تشومسكي، أحياناً بجملتها وأحياناً بتفصيلاتها.

و من ذلك:

١ - تفسير الضمير:

نصّت النّظريّة التوليدية على أنّ العلاقة بين المفسّر والأثر تخضع لمبدأ الرّبط، والإحالة هي المسؤولة عن كشف هذه العلاقة.

ومفهوم الإحالة عند التوليديين هو أن تجد للوحدات المعجميّة والضمائر والعوائد العناصر الإحاليّة التي تفسّر لها محدّدة علاقتها بسوابقها، ومن ثمّ تجد العلاقة التركيبية بين الضمير ومفسّره.

فلك أن تقول: «أنصفتُ الرّجل»، ولك أن تُجَلَّ محله ضميراً فتقول: «أنصفتُهُ»، وذلك طبعاً وفق سياق الكلام، فهو مقيدٌ بذكر مرجع في الكلام

يعود إليه الضمير، ولك أن تكتفي بقولك: «أنصفتُ» وأنت تقدّر ضميراً
يعود على الرجل^(١).

نظرية الأثر عند تشومسكي تقوم على تحديد الأثر أي الضمير
المستتر^(٢)، وربطه بمرجعه، أي: بالرجل، ففي ذلك تداخل بين النظريتين
وتعاقد، أي: نظرية الربط ونظرية الأثر.

ونظرية الربط كما تبين لك تضع قواعد صارمة للإحالة بين (أ)
وعائده (ب)، على اختلاف طبيعة (أ)، ضميراً كان أم غير ضمير.

وفي العربية قد تجد جملاً تأتي هذا التحديد الصّارم لربط وحداتها
المعجمية بمفسّراتها ربطاً حتمياً حاسماً قطعياً، يخضع لمبدأ طبيعي ثابت، بل
تفترض التسّمح والتوسّع وترك المجال للاحتمالات المتعدّدة الظنيّة لا القطعيّة،
وهذا يُعدُّ في مواضعه ميزة لا عيباً، وأمثلة ذلك من القرآن الكريم خير
الكلام وأفصحها ليست بالقليلة.

فمنها قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ
خَيْرًا لَهُمْ﴾ [سورة آل عمران: ١٨٠]، أي: لا يحسبوا البخل خيراً لهم، قال

(١) انظر التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة ١٠٣.

(٢) انظر هذه النظرية في:

Lectures on Government and Binding, P 55-64, 248.

والمعرفة اللغوية ١٤٣-١٧٣، ٢٠٠-٢٢٦، ٢٤٤، ٣٠٤، واللسانيات واللغة العربية
٧٤، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٩٣، ٦٧-١٠٣، والنظرية النحوية ٤٩١، ٤٣٣،
ودراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدرية ١٣٥.

الأخفش: «فألقى الاسم الذي أوقع عليه الحسبان، وهو البخل، لأنه قد ذكر الحسبان، وذكر «ما آتاهم الله من فضله»، فأضمرهما إذ ذكرهما»^(١).

تأويل كلام الأخفش أن أصل الكلام لولا المحذوفات: لا يحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله البخل بما آتاهم الله من فضله خيراً لهم، فحذف المفسر، وهو «البخل»، فعاد الضمير على غير مذكور في الكلام، وهو لاشك مفهوم غير غامض، فكانت الإحالة بـ«هو» الدالة عليه بمنزلة إعلانه.

ويلخص أبو علي الفارسي مسألة عود الضمير عامةً بقوله: «فإنَّ حكم ما يُضمَر من الأسماء أن يكون بعد أن يُعرَف المضمَر في الأمر العامِّ الأكثر، وما يُعرَف به على ضريين: أحدهما أن يتقدَّم ذكره، فيُضمَر للمعرفة به لتقدُّم ذكره، والآخر أن يُعرَف لدلالة الحال عليه، وإن لم يتقدَّم له ذكر»^(٢).

وفي العربية توظيفات فريدة لعود الضمير، فمرجع الضمير في العربيَّة لا ينحصر في واحد، فلا يحتمُّ علماء العربيَّة أن يكون مفسر الضمير واحداً، بل قد يكون غير ما مذكور، والمعنى هو الذي يحدِّد ذلك ويتطلَّبه^(٣)، والأمثلة على ذلك كثيرة:

فمِن أمثلة الضمائر التي وردت في القرآن الكريم تعود على غير ما مذكورٍ في الكلام، لسياقها الذي يحتمل غير ما وجه لتفسير مرجعها، ومن

(١) معاني الأخفش ٢٤١.

(٢) الحليبات ٢٣٢.

(٣) ويرى د. محمَّد عبد الله قاسم أن مرجع الضمير لا يمكنه أن يكون في الوقت نفسه إلا واحداً، وتعدُّده هو تعدُّد احتمالات، وهي احتمالات ظنيَّة تقديريَّة، لا قطعيَّة.

ثم لفهمها واستنباط الحكم الشرعيّ منها عند الفقهاء والمفسّرين على السواء
= المثالان الآتيان:

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ
فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾^(١)، وقد اختلف المفسّرون في مرجع الضمير
الهاء هنا^(٢)، فمنهم من قال: إلا تفعلوا ما أمرتم به من التناصر والتعاون
بينكم، وهو مضمون الآية السابقة^(٣).

وقال آخرون: إلا تفعلوا ما أمرتم به في الآية السابقة من التوارث
بينكم وبين المهاجرين والأنصار، لا بينكم وبين أقربائكم بالنسب^(٤).

- وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾^(٥)،
فقد اختلف المفسّرون في المراد بـ ﴿الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، وترتّب على
ذلك اختلاف في الحكم الفقهيّ المعمول به المستنبط من الآية^(٦):

(١) سورة الأنفال: ٧٣.

(٢) انظر تفسير الطبري ٢٩٧/١١، والبحر المحيط ٥٢٢/٤.

(٣) وهي قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ
وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرْتُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ
بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ سورة الأنفال: ٧٢.

(٤) وكانوا يتوارثون بالهجرة، ثمّ نُسِخَ هذا الحكم فصار التوارث بالنسب فحسب، انظر
الإيجاز في معرفة ما في القرآن من منسوخ وناسخ ١١٤.

(٥) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٦) انظر تفسير الطبري ٣١٧/٤، وتفسير القرطبي ١٧١/٤.

فَقِيلَ: هُوَ الزَّوْجُ، يَحْتَقُّ لَهُ أَنْ يَتَنَازَلَ عَنِ الْمَهْرِ كَامِلًا لِزَوْجَتِهِ الَّتِي طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، وَهُوَ قَوْلُ جَمْهُورِ الْأَحْنَافِ وَالشَّافِعِيَّةِ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

وَقِيلَ: بَلِ الْوَلِيِّ يَحْتَقُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مَهْرِ ابْنَتِهِ وَتَرْكُهُ لِلزَّوْجِ، وَالتَّنَازُلُ لَهُ عَنْهُ وَإِنْ أَبَتْ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَقَتَادَةَ وَالْحَسَنَ وَغَيْرِهِمْ.

وَمَا تَسْكُنُ النَّفْسُ إِلَيْهِ سَكُونُ الصَّادِي إِلَى بَرْدِ الْمَاءِ أَنْ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ تُحَقِّقُ لِلْمَكْلَفِينَ شَيْئًا مِنَ الْفَسْحَةِ وَالْيَسْرِ فِي تَطْبِيقِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَتَدْعُ الْبَابَ وَاسِعًا لَا يَنْغَلِقُ دُونَهُمْ، بَلْ تَجْعَلُ تَطْبِيقَ الشَّرِيعَةِ مِنَ الْيَسْرِ وَالسَّهُولَةِ بِمَكَانٍ، فَكُلُّ مَكْلَفٍ يَأْخُذُ بِالْحُكْمِ الْفَقْهِيِّ الَّذِي يَطِيقُهُ، وَلَا يَحْمِلُهُ الْمَشَقَّةَ، فَلَا يَتَكَاءَدُهُ وَلَا يَثْقُلُ عَلَيْهِ.

وَهُنَا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمَقَامَ لَهُ دَوْرٌ كَبِيرٌ فِي الدَّلَالَةِ، فَلَا يَجُوزُ اجْتِزَاءُ الْكَلَامِ، وَبِتَرُّهُ مِنْ سِيَاقِهِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ، وَلَوْ لَا الْمَقَامَ مَا فَهِمَ الْكَلَامَ. وَالْأَمْثَلَةُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى.

وَهَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ الْمُتَعَدَّدَةُ لِمَرْجِعِ الضَّمِيرِ، تُحَقِّقُ ظَاهِرَةَ الْإِجْمَالِ، الَّتِي عَدَّهَا عُلَمَاءُ التَّفْسِيرِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَيَانِ فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ بَيَانُ الْإِجْمَالِ^(١).

وَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنِ الْمَفْسَّرِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٢) أَي: الْقُرْآنَ.

(١) أَي: أَنَّ هُنَاكَ إِجْمَالًا سَبَبَهُ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى غَيْرِ مَا مَذْكُورٌ أَوْ مَفْهُومٌ فِي الْكَلَامِ؛ انظُرْ أَضْوَاءَ الْبَيَانِ ٩/١.

(٢) سُورَةُ الْقَدْرِ: ١.

وقد يُستغنى عنه بذكر جزئه كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١) أي المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة^(٢).
وكقول حاتم الطائي^(٣):

أماويّ ما يُغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها
أي النَّفس، وهي جزء من المفسر الذي ذكر، وهو «الفتى».
وقد يُغني عن ذكر المفسر ذكر نظيره، كقولك: عندي درهم ونصفه،
أي ونصف درهم آخر.

فمفسر الضمير في العربية قد يكون غير ما مرجع واحد، إذا كان
السياق يتطلّب ذلك، بل يجوز أيضاً كون المراجع المذكورة كلّها مفسّراتٍ
للضمير معاً، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا
ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤).

(١) سورة التوبة: ٣٤.

(٢) انظر تفسير القرطبي ١٠/١٨٨.

(٣) انظر جمهرة اللغة ١٠٣٤، ١١٣٣، واللسان (قرن) و(حشرج)، والهمع ١/٢١٩،
والخزانة ٤/٢١٢.

ورواية الديوان ٢١٠: «إذا حشرجت نفس»، ولا شاهد فيها، على أن شارح الديوان
عرض لرواية إضمار النفس المستفيضة عند اللغويين، ورواية إظهار النفس تدلّ على أن
الرواية المستفيضة عند اللغويين بإضمار النفس ليست لضرب من الضرورة؛ لأنّها لا تغيّر
وزن البيت، إنّما تعمّد الشاعر إضمار النفس في هذا المقام، لغرض بلاغيّ، وإن كلفه
مخالفة قواعد النحويين من عود الضمير على غير مذكور.

ولعلّ هذا الغرض رثاء النفس، وإظهار الحزن عليها والأسى لحالها.

(٤) سورة النحل: ١١٠.

قال الشوكاني: «والضمير في بعدها يرجع إلى الفتنة، أو إلى المهاجرة والجهاد والصبر، أو إلى الجميع»^(١).

ولاشكَّ في أنَّ الله تعالى ما كان ليُعجزه أن يأتي بالمرجع الفصل لكلِّ ضمير، الذي لا يدع مجالاً لتعدد الخيارات في تفسير كلامه الذي سيُتلى على مرِّ الدهور وتصرُّم الأيام، ولكنه تعمَّد أن يترك الضميرَ مُبهماً يحتمل غيرَ ما معنى، لتعدد الأحكام، فيُبقي للمكلفين فسحة من أمرهم يتصرَّفون كما يشاؤون، وكما يُسرُّ لهم، فلربَّما في الاختلاف رحمة.

وهذا بلا شكَّ أحد وجوه إعجاز القرآن، اتِّساعه للمعاني المتعددة للآية القرآنية التي تُتلى على مرِّ الأزمان؛ إذ هو كتاب تشريع وهداية يصلح لكل زمان ولكل مكان، لذا كان حمَّالاً أوجه.

أضف إلى ذلك أن تحريك ذهن السامع أمرٌ مراد، واستنطاق سليقته وفطنته ونباهته مقصدٌ مُرام.

ولا تستغرب إذا علمت أنَّ عامَّة ما جاء به القرآن والحديث النبويِّ وأشعار العرب وفصيح كلامهم ممَّا يتوجَّه به اللفظ الواحد إلى غير ما معنى^(٢)؛ وذلك لأنَّ الموقف الشعوري والعاطفي والفكري هو الذي يثير المعنى، فكيف لنا بعد هذا أن نُحجِّم القواعد ونحجِّرها ونقصرها على أحكام صارمة وقوانين محدَّدة، تحاكي قوانين الطبيعة الثابتة؟! هذا ما لا يقوم في عقل ولا يتصوَّر في وهم.

(١) فتح القدير ١٩٨/٣.

(٢) انظر الخصائص ١٦٦/٣.

«والنحويون العرب ينظرون إلى النظام الذي يحوي مثل هذه الجمل متعدّدة المعاني على أنّه نظام غنيّ متنوّع، ولا يرون فيه أدنى ضيرٍ أو عجز أو قصور، بل إنّ احتمال الجملة لغير ما معنى أمرٌ مراد ومقصود لذاته، وهو ما اصطُح عليه بشجاعة العربية، أي: مرونتها، وقدرتها على استيعاب المعاني المختلفة، والمستجدّ من المسمّيات والأساليب اللغويّة»^(١).

والقارئ ينظر إلى مواضع الحذف في شواهد العربيّة، ويرى فيها المزيّة والحسن والجمال، ويكاد يجزم بأنّ الحذف فيها أعلى وأحلى من الذّكر، ولا عجبَ إذاً أن يُخلّص الجرجانيّ إلى القول عن الحذف: «هو بابٌ دقيقٌ المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتحدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبين»^(٢).

وأن يُعلّق على محاسن الحذف في كلام العرب بقوله: «فما من اسمٍ أو فعلٍ تجده قد حُذِف ثمّ أُصيب به موضعه وحُذِف في الحال ينبغي أن يُحذَف فيها إلّا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النّفس أولى وأنس من النّطق به»^(٣).

فهذا كله من تفرّقات العربيّة وتوظيفات أهلها الفريدة.

(١) التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية ٣٠٦.

(٢) دلائل الإعجاز ١٤٦.

(٣) المصدر نفسه ١٥٣.

١ - المبدأ (٢) من مبادئ الربط:

لقد «اهتمت التوليدية بالعلاقة التركيبية بين الضمير ومفسره»^(١)، وسعت سعياً حثيثاً بالرجوع إلى أحكام التركيب النظرية ومبادئ الربط الثلاثة إلى معرفة مرجع الضمير وضبطه، ونفي الإبهام عنه.

ومن مبادئ الربط الثلاثة في نظرية الربط المبدأ الذي يتصل بمرجع الضمير، وهو ينص على أنه «يجب أن يكون الضمير حرّاً في فصلته العاملة». وقد مثل تشومسكي لذلك بجملة: «أتساءل من توقع الرجال أن يروههم؟»

فالجملة تحتل معنيين: إما أن يكون الرجال الرّائين، وإما أن يكونوا المرثيين، ولكن يستحيل أن يكونوا هم الرّائين المرثيين في الوقت نفسه، وإلا قال: «أن يروا أنفسهم».

ومثال آخر: إذا قلت: «ظنّ زيد أنّي رأيت»، فالهاء في «رأيت» تعود على «زيد»، وقد تعود على شخص آخر خارج الجملة المذكورة، إلا أنّها يستحيل أن تعود على تاء الفاعل في «رأيت».

وهذا المبدأ - كما يقول التوليديون - ينطبق على اللغات العالمية بأسرها، وفي العربية تجد مثيله في كلام المفسرين والنحويين النظري وفي تطبيقاتهم النحوية على السواء^(٢).

(١) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ٨٤.

(٢) انظر معاني القرآن للفرّاء ١٠٥/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٥٤، والخصائص ٢٤/٣، ٣٣٤، ومشكل إعراب القرآن ٤٥٣/١، وأمالي ابن الشجري ٥٧/١، ٣٥٣، وشرح المفصل ١٨٦/٣، والمحرّر ٤٠١/٣.

غير أنّ للعربيّة شجاعة، وفيها سعة وتفرّد ليسا في غيرها، ممّا يجعل من الكلام المناقض لهذه القاعدة مقبولاً في أحيان، بل قد تعدّه فصيحاً صحيحاً، وتقيم قاعدة أخرى بناء عليه يخالف مبدأ تشومسكي، وهذا من التوظيفات الفريدة للعربيّة، فكلام تشومسكي يجري على الأصل الغالب المفرد، وما خرج عنه ليس الأصل؛ بل هو حالة فرعيّة واستثناء، المهمّ أنّه وارد في أفصح الكلام، ولا يمكننا إرساء قواعد ثابتة تتجاهله.

فإذا اعتمدت مبدأ الربط هذا عند تشومسكي في الحكم على التراكيب العربيّة كافة حكمت في بعض الأحيان على تراكيب بالفساد والغلط، وهي في فصيح الكلام أو أفصحه؛ قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ * أَنْ رَأَهُ اسْتَعْنَى﴾^(١)، والضمير في الآية - كما هو معلوم - يعود على فاعل رآه، أي مربوط في فصيلته العاملة لا حرّاً، وهذا يتنافى مع المبدأ (٢) من مبادئ الربط، الذي يستوجب أن تكون الآية: «أن رأى نفسه استغنى».

وقال الشاعر^(٢):

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعمّا ألقى منها متزحزح

فالياء في «عدمتني» عادت على التاء، أي: رُبطت في فصيلتها العاملة، وكان ينبغي أن يقول - وفقاً للمبدأ هذا - «عدمت نفسي».

وجوز النحويون في أفعال الظنّ واليقين كلّها أن يتعدّى الفعل إلى ضمير فاعله، فتقول: «رأيتني محسناً»، و«ظننتني محقّاً»، و«عمرّو يراه محسناً»،

(١) سورة العلق: ٦-٧.

(٢) جِران العود، ديوانه ٤.

«كَيْفَ تَجِدُكَ؟» أي: كيف تجد نفسك؟ وجوّزوا فوق ذلك فعلمين آخرين ليسا من باب أفعال القلوب هما: «عدم» و«فقد»، لأنّهما سُمِعَا من العرب، تقول: عدمتني وفقدتني، كما في الشاهد السابق.

ولذلك لا يُقْبَل هذا المبدأ من مبادئ تشومسكي على إطلاقه في التعامل مع العربيّة؛ لأنّه يخالف المسموع من فصيح كلام العرب، فالمسموع هو المعوّل عليه في صناعة أحكام النّحو وأقيسته، وهذا التعويل والتقييس من التوظيفات الفريدة للنحاة.

٣- الإظهار في موضع الإضمار، وهو يناقض المبدأ (٣) من مبادئ الربط:

«كلُّ تعبير إحاليّ حرٌّ»، هذا المبدأ الثالث من مبادئ نظرية الرّبط التي نصّ عليها تشومسكي. والتعبيرات الإحالية هي العبارة التي تدلُّ على شخص أو شيء محدّد في الخطاب، ولا تحتاج إلى سابق تعود عليه، كأسماء الأعلام، والأسماء عامّة، ككتاب وخيل، ويُقابل هذا النوع من العبارات العوائد والضمائر التي تحتاج بلا ريبٍ إلى ما تعود عليه ليفسّر^(١).

ففي حين تحتاج الضمائر والعوائد إلى مراجع تفسّر^(٢)ها داخل الجملة أو خارجها، لا تحتاج التعبيرات الإحالية إلى أيّ مرجع يفسّر^(٣)ها في الجملة، بل هي حرّة فيها، أي: قائمة بذاتها^(٤).

وبالرجوع إلى هذا المبدأ خطأً التوليديّون الجمل التي يكون فيها التعبير الإحاليّ مقيّداً أو مربوطاً لا حرّاً، كقولنا: أمُّ محمّدٍ أحبّت محمّداً.

(١) انظر النظرية النحوية ٦٣٥.

(٢) انظر Lectures on Government and Binding, P220

والصواب عند التوليديين أن نقول: أم محمدٍ أحبته، لأنَّ ربط «محمد» الثانية بالأولى وجعلها واحداً يخالف هذا المبدأ، فإمّا أن يكون مرادنا أنَّ محمدًا الأوّل غير الثاني، وإمّا أن نعيد الثاني بالضمير لا بالتعبير الإحالي (الاسم الظاهر) نفسه، لأنّه يوقع - في رأي التوليديين - في إشكال؛ فيُظنُّ منه أنَّ محمدًا الأوّل غير الثاني.

وهذا الكلام من حيث المبدأ صواب؛ فالأصل أن يُحال على الاسم الظاهر بضمير، لا بتكراره نفسه، والعلّة وراء استعمال الضمير مكان الاسم الظاهر طلبُ الخفّة والإيجازُ وأمنُ اللبس^(١)، فأما الخفّة فلأنَّ قولك مثلاً: «الزّعفران شممته»، أخفُّ من قولك: الزّعفران شممتُ الزّعفران.

وأما أمنُ اللبس فلأنّك إذا قلت مثلاً: «زيداً سقيتُ زيداً» التبس الأمر على السامع وأشكل، فظنَّ أنَّ زيداً الأوّل غيرُ زيد الثاني، لذلك أُعيد ذكره بالضمير، فقيل: «زيداً سقيته».

وهذا تماماً ما عنته التوليدية من إطلاق المبدأ الثالث من مبادئ نظرية الربط الذي ينصُّ على وجوب كون التعبيرات الإحالية حرّةً في مجالها.

هذا من قبيل الصناعة النحويّة، أمّا من قبيل الأغراض البلاغيّة فسترى ما يخالف هذا الحكم الصناعي العامّ، فقد ورد في القرآن الكريم وفصيح كلام العرب شواهدٌ وقع فيها التعبير الإحالي مقيداً بها في جملته من تعبير إحالي آخر، له اللفظ نفسه، وهذا من التوظيفات الفريدة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾^(٢).

(١) انظر الخصائص ١٩٣/٢، وشرح المفصل ١٥٣/٣.

(٢) سورة الكهف: ٣٨.

فكيف لنا أن نطبّق هذا المبدأ على تلك الآية، فنجعل ﴿رَبِّي﴾ الأولى غير «ربي» الثانية؟! هذا إفساد للنصّ ومخالفة لمراد المتكلّم، وجعل التوحيد إشراكاً بالله.

وأمن اللبس في العربيّة من التوظيفات الفريدة لاستعمالات أهلها، وهو الذي يوجب إظهار المضمّر وإضمار المظهر في بعض الأحيان، كما في قوله تعالى: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾^(١)، فالقاعدة العامّة تقضي بأن يُعاد الاسم الظاهر بضميره العائد إليه لا بلفظه، لكنّ المعنى هنا أوجب إعادة لفظه مخافة الإلباس؛ فلو قال: عليهم دائرته لفهم أنّ الهاء تعود على لفظ الجلالة^(٢).

فهذا لا يدع مجالاً للشكّ في غلط المبدأ الذي يحكم على ذلك الكلام المبرراً من العيوب بالفساد.

وبلغ من تفرّدات النّحويين في هذا المجال أنّهم لم يخالفوا مبدأ الربط هذا فحسب؛ بل فضّلوا قولك: «جاءني غلام زيد وزيد» على قولك: «جاءني غلام زيد وهو»، فحسّنوا الأوّل وقبحوا الثاني.

ومن شواهد الشعر في ذلك قول الشّاعر:^(٣)

أُمِّي الضَّرِيحُ الَّذِي أُسْمِي ثُمَّ اسْتَهَلِّي عَلَى الضَّرِيحِ

(١) سورة الفتح: ٦.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ٦٥.

(٣) هو مطيع بن إياس في رثاء يحيى بن زياد؛ انظر التنبيه على شرح مشكلات الحماصة ٢٨٥.

قال ابن جنِّي: «لم يقل: استهلي عليه؛ وذلك أنه باك ومحتزن، فلو قال: «عليه» لم يكن في اللفظ ذكر الضريح الذي من عادته أن يُبكي ويُحزن لذكره»^(١).

فالمبدأ الربطيُّ (٣) هذا يخالف بعض ما في العربية ويناقض شيئاً من نصوصها الصحيحة الفصيحة، بل يخالف نصَّ القرآن الكريم، ويطيح به، ويوقع في خطأ فادح عند تفسير القرآن والشعر أو إعرابهما، وأخذ اللغويِّ به في مثل هذه الحالات يجعله كرامٍ قد أضلَّ الهدف وبانٍ قد زال عن القاعدة.

ومن تفرُّدات أهل العربية ما نصُّوا عليه من الأغراض البلاغية التي انطوت عليها الشواهد والأمثلة التي خرجت عن مبدأ تشومسكي، وهي كثيرة بيّنة لا تحفى.

فقد يكون في إعادة الاسم الأوّل بلفظه الظاهر دون ضميره ضربٌ من التعظيم والتهويل، ويكون حينئذٍ أعلى وأخدم للمعنى من الإعادة بالضمير، كقوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلْ﴾^(٢)، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٣).

يقول الجرجاني معلقاً على فائدة هذا الإظهار: «ولهذا الذي ذكرنا من أنّ للتصريح عملاً لا يكون مثل ذلك العمل للكناية كان لإعادة اللفظ في مثل قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلْ﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ من الحسن والبهجة ومن الفخامة والنبل ما لا يخفى

(١) المصدر نفسه.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٥.

(٣) سورة الإخلاص ١-٢.

موضعه على بصير، وكان لو تُرِكَ فيه الإظهار إلى الإضمار، فقيل: (وبالحق أنزلناه
وبه نزل) و(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * هُوَ الصَّمَدُ) لعدمت الذي أنت واجده الآن^(١).

ومن ذلك قول دِعْبِل^(٢):

أضيفُ عمرانَ في خِصْبٍ وفي سَعَةٍ وفي جِباءٍ وخيرٍ غيرِ ممنوعٍ
وَضَيْفُ عمروٍ وعمروٍ يسهرانَ معاً عمروٌ لِبَطْنَتِهِ وَالضَّيْفُ لِلجُوعِ

وقول زياد الأعجم^(٣):

وإنّا وما تُلقِي لنا إنْ هَجَوْتنا لكالبحرِ مهما يُلقَى في البحرِ يَغْرِقُ
وقد يظنُّ ظانٌ أنّ هذا الشاهدُ أو ذلك مدفوعٌ بخضوعه للوزن، وأنَّ
خوف انكساره جعله على هذا الوجه، وذلك مردود بكون الشعر من
الفصيح الصحيح الذي لا تقف في وجهه القوافي.

وإنَّ قَبْلَ هذا الادِّعاء من أصحابه على سبيل المجازاة لهم، فماذا
يصنعون بكلام الله، ما وجهُ إعادة الاسم الظاهر بلفظه فيه، ولا ضرورة ثمة
ولا أوزان!!

واستمع إن شئت إلى مقالة الجرجانيِّ معقَّباً على هذا البيت وشواهدَ
أخرى - وهو أدرى النَّاسِ بصناعة الشعر ومنازل الشعراء - «ليس بخفيِّ
على مَنْ له ذوقٌ أنّه لو أُتِيَ موضعَ الظاهر في ذلك كلُّه بالضَّمير، فقيل: «وضيفُ

(١) دلائل الإعجاز ١٧٠.

(٢) الخراعي، ذيل ديوانه ١٦٥، ودلائل الإعجاز ٥٥٥.

(٣) ديوانه: ٨٨.

عمرو وهو يسهران معاً... لِعُدْمِ حُسْنٍ وَمَزِيَّةٍ لَا خِفَاءَ بِأَمْرِهِمَا، وَلَيْسَ لِأَنَّ الشَّعْرَ يَنْكَسِرُ، وَلَكِنْ تُنَكِّرُهُ النَّفْسُ»^(١).

ولابدَّ أن تعلم أن لكلِّ كلام حاله ومقامه ومنزلته، فالبيان والبلاغة هما أساس الكلام، فإذا اقتضيا الإضمار كان الإضمارُ أفصحَ، وإن اقتضيا الإظهار كان الإظهارُ أفصحَ.

وفي هذا قال قيس بن خارجة مجيباً مَنْ تعجَّبَ مِنْ تَكَرُّرِهِ الْمَعْنَى بِغَيْرِ مَا لَفْظٍ: «أما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والتكشيف!»^(٢).

فالعربية تقدّم ما هو أخدم للمقام، فثمة مواضع يقبح فيها الإفصاح حتى كأنه حرامٌ، ومواضع يجلو فيها ويثمر ويكون هو المرام.

ويندرج في ذلك ما سُمع من شواهد على لغة «أكلوني البراغيث»، وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرةٌ في كلام العرب وأشعارهم^(٣)، فكلُّها تقيّد التعبير الإحاليّ بما سبقه، والمفروض - وفق هذا المبدأ - أن يكون ذلك التعبير الإحاليّ حرّاً.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٤)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(٥)، وقول الشاعر^(٦):

(١) دلائل الإعجاز ٥٥٦.

(٢) دلائل الإعجاز ٥٥٦.

(٣) شرح المفصل ١٦٠/٣.

(٤) سورة الأنبياء: ٣.

(٥) صحيح البخاري ٤٥/١، حديث رقم ٥٥٥.

(٦) هو أحيحة بن الجلاح، والبيت في ديوانه ٧١، وسر الصناعة ٦٢٩، وأمالي ابن الشجري ٢٠١/١.

يلومونني في اشتراء النَّخِيهِ _____ ل أهلي فكلُّهم يعذُّ

وغير ذلك من الشواهد الشائعة^(١).

ف «الذين ظلموا» و«أهلي» و«ملائكة» كلُّها تعبيرات إحالية ينبغي أن تكون حرّة على ما يقتضيه مبدأ تشومسكي لأن ترتبط بما قبلها من ضمائر! والتفسير التوليديّ للغة أكلوني البراغيث هذه أن «عدد الجمع في العربيّة يمتاز بخاصّة قويّة (إنسان)، ويجذب الفاعل إلى موقع مميّزه، هذه الخاصيّة تعطي العدد قيمة إرجاعيّة كاملة، تحوِّله أن يربط الاسم الذي يليه»^(٢)!

٤ - الفصل وبعده المسافة:

تقدّم في الفصل الأوّل أنّ من قيود الربط ومبادئه قيّد عدم البعد ومبدأ القرب، فلا ينبغي أن يكون مرجع الضمير شيئاً غير أقرب مرجع إليه؛ فإذا لم يُراعَ ذلك كان الحرق، وهو نقض الأصل من أصول نظرية تشومسكي. وكان ممّا اقترحه التوليديّون في التعامل مع الضمير مبدأ المسافة الدنيا، الذي يشترط في مراقب العائد أن يكون العنصر الأقرب إليه^(٣).

ولا يخرج التحوّيون في الأعمّ عن ذلك، فهم يدفعون الوجه الإعرابيّ الذي يؤدي إلى طول الفصل، ويراعون قرب وشائج الكلام عند ربطها؛

(١) انظر الكتاب ١/٧٨، ٢/٤٠، والأصول ١/٧١، ١٣٦، ٢/٨٢، ٣٤٦، والبغداديات ١٠٩، والخصائص ٢/١٩٤، وسر الصناعة ٦٢٩، ومشكل مكّي ٢/٣٢، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠١، والبحر ٦/٢٩٧، والخزانة ٢/٣٨٦، ٣/٢٩٣.

(٢) الإعراب الفعلي ٣٧.

(٣) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٠٤.

غير أنك تجد عندهم توظيفات فريدة في مواضع من الربط تناقض هذا القرب، وما هي بالقليلة التي يُستهان بها، ومن يتتبع نصوصهم في التطبيق النحوي يلق كثيراً من الشواهد، وجله ومعتمده ومناطه مراعاة المعنى وترجييه وتقديمه على القاعدة الصناعية التركيبية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ اللَّهُ خَيْرٌ مَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١).

فالواو في ﴿يُشْرِكُونَ﴾ من المحال أن تعود على المذكورين في الجملة، قُربوا أم بعدوا، لأن ذلك يقتضي أن يكون العباد المصطفون هم المشركين، وهذا لا يكون.

فعود الضمير لا يرتبط دائماً بالمذكور الأقرب في العربية وإن كان هو الأصل؛ فثمة مواضع يفسد المعنى فيها لو عاد الضمير على أقرب مذكور، بل لا يستقر المعنى فيها إلا بربط الضمير بأبعد مذكور، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ * إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظُهُورِهِ﴾^(٢)، وقد تقدّم الكلام على الآية^(٣).

٥ - معاملة العائديّات (الضمائر الانعكاسية وضمائر التبادل) :

تبين لك في الفصل الأوّل أنّ العائديّات (أو العوائد) هي العناصر المعجمية التي تحتاج بالضرورة إلى كلمة قبلها تفسرها وتحدّد مرجعيّتها،

(١) سورة النمل: ٥٩.

(٢) سورة الشورى: ٣٢-٢٢.

(٣) انظر ٤٢.

ولولا هذه المرجعية لفسدت الجملة لتفككها، وعدم الترابط البنيوي بين عناصرها، وهي لفظان: النفس والبعض، مع تصرّفاتهما كافة حسب الاستعمال: «بعضهم بعضاً، بعضه، نفسه، نفسهم، أنفسهم... الخ»، فلفظ النَّفس يُطلق عليه تشومسكي الضمير الانعكاسي، ولفظ «البعض» ضمير التبادل.

والعوائد بحسب المبدأ الأوّل من مبادئ نظرية الرّبط المذكورة يجب أن تكون مربوطة ضمن مقولتها العاملة.

وقرّر التوليديون^(١) أنّ العائديّات ترتبط بالفاعل الأقرب، ممّا دعاهم إلى تخطئة جمل تتنافى مع هذه القاعدة، مع أنّها سليمة في العربيّة، ومنها المثال الذي ذكره التوليديون أنفسهم:

«*^(٢) ظنّ الأطفال أنّي قلت: إنّ صورَ بعضهم معروضة للبيع»^(٣).

فالعائديّ هنا «بعضهم» لم يعد على تاء الفاعل المتحرّكة (أقرب فاعل مذكور)، بل عاد على الفاعل الأبعد «الأطفال».

وكذا يُقال في قولنا: «* أخبرتهم أنّ صور بعضهم معروضة للبيع»^(٤).

(١) انظر Lectures on Government and Binding, P189

(٢) استعملت الرمز «*» في هذا السياق للجمل المغلوطة نحوياً، بحسب التصوّر التوليدي .

(٣) انظر Lectures on Government and Binding, p57,80,81، وقد التزمتُ مثال تشومسكي نفسه.

والمعرفة اللغوية ٢٠٦ ح (مع بعض التعديل بما يناسب قواعد اللغة العربية في استعمال «بعضهم»).

(٤) انظر المصدر نفسه.

وكذا: «*أرادوا أن يحبَّ بيل كلاً منهم»، بحجّة عود العائديّ فيها على غير
الفاعل الأقرب، خلافاً لقوانين الرّبط^(١).

وهذا ما دعا تشومسكي إلى تخطئة مثل هذه الجمل.

لكنّ من تفردات العربيّة في مجال الرّبط أنّ الجمل التي اعتمدها
تشومسكي ليطلق هذا المبدأ لا تصحّ في العربيّة، فعروضها (نظيرها) العربيّ
لا يثير القضية التي تثيرها هذه، فمثلاً الجملة التالية لا تؤدّي في العربيّة على
النحو نفسه:

* «يحبّون بعضهم البعض» حيث يرتبط العائديّ «بعضهم البعض»^(٢)
بالضمير الواو، إنّما تؤدّي على هذا النحو:

«يحبّ بعضهم بعضاً»، فلا تنطبق قاعدة ربط العائديّات على الجملة
العربيّة، لأنّ «بعضهم» هي الفاعل، لا عائديّ يحتاج إلى ربط بفاعل.

وفيما يتّصل بالضمائر الانعكاسية فإنّ تشومسكي في نظرية الرّبط يضع
لها أحكاماً خاصّة، كوجوب أن تعود على مرجع مذكور في الكلام،
ووجوب أن يتقدّمها ذلك المرجع، مثل: أحبّ زيد نفسه^(٣)

ومن التوظيفات الفريدة لهذه الألفاظ في العربيّة أنّها تأتي على حالين:

أ- فقد تكون اسماً عادياً لا يختلف في إعرابه عن سائر الأسماء، ومثاله
«أحبّ محمّد نفسه»، وفي هذه الحالة يعود هذا اللفظ على مرجع في الكلام،

(١) انظر المعرفة اللغوية ٣٠٧.

(٢) سبق التنبيه على استعمال «بعضهم البعض»، انظر ١٧.

(٣) انظر النظرية النحوية ١٢٨، ٢٩٠.

لكن لا يُشترط تقدُّم ذلك المرجع كما ينصُّ التوليديون، فلك أن تقول: «نفسه أحبَّ محمَّدًا» على سبيل تقديم المفعول به على الفعل، وعودِ الضمير على متأخر في اللفظ، متقدِّم في الرتبة، وهذا جائز؛ قال تعالى: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾^(١).

ففي هذه الحالة لا داعي لإفراد زمرة من الكلام تندرج تحتها هذه الألفاظ، إنَّها هي أسماء عاديَّة كغيرها من الأسماء، لا تختص بأحكام مفردة.

ب- وقد تكون توكيداً معنوياً، كألفاظ التوكيد الأخرى، كقولك: «دعوتُ محمَّداً نفسه، ورأيتُه عينه»، وتُعرَّب إعراب التوكيد المعنويِّ، وتأخذ أحكامه، فتندرج في بحث التوكيد من أبحاث التوابع في النحو^(٢).

وعلى ذلك فكلُّ ما ذُكِر من مخالفات في العربيَّة لما نصَّ عليه تشومسكي في نظريَّته يجعل ذلك المنصوص لا يصلح دليلاً على وحدة النحو وكليته وعالميته التي ينادي بها الرُّجل.

وكما هو معلوم لا بدَّ للباحث قبل أن يدرس أي نظريَّة من نظريَّات تشومسكي أن يربطها بالغاية الرئيسيَّة من صوغ الرُّجل نظريَّاته، وهي إثبات وحدة النحو وكليَّته وعالميته، لمعرفة مدى مصداقيَّة هذه الرؤية التي يراها تشومسكي، لا بدَّ من تطبيق نظريته على كل لغة على حدة، لتبيِّن درجة صحَّة تحقُّق النظرية في اللغات كافة؛ وفي هذا يقول تشومسكي عن نظريَّة الربط:

(١) سورة الأعراف: ١٧٧.

(٢) انظر شرح المفصل ٧٠/٣.

«هي نظرية فرعية للنحو الكلي الذي يهتم بالمبادئ التي تحكم العلاقات الواقعة بين العناصر الإحالية المعتمدة... من ناحية، ومراجعتها الممكنة من ناحية أخرى»^(١).

وهنا ينبغي استحضار مقولة تشومسكي التي تمثل نتيجة هذا المبحث الأول من التوظيفات الفريدة لأهل العربية:

«إن أقوى برهان ممكن لإثبات عدم صلاحية نظرية لغوية هو أن يبين المرء أنها لا يمكن تطبيقها على إحدى اللغات الطبيعية، وهناك برهان أضعف، ولكنه وافٍ لإثبات عدم الصلاحية، وهو أن يبين المرء أن هذه النظرية لا تنطبق إلا بشكل رديء، أي: أن كل نظام للقواعد يُقام طبقاً لهذه النظرية يكون معقداً للغاية واعتباطياً، ولا يُقدّم لنا شيئاً من المعرفة»^(٢).

ثانياً: التفرد من حيث توظيف العربية الربط توظيفات لم يأت عليها تشومسكي:

للربط في كلام العرب كنا تبين لعلماء العربية الأقدمين توظيفات أخرى غير ما حصره فيها اللسانيون، فكانت هذه التوظيفات من تفرّدات العربية، تراها ماثلة في جهود النحويين واللغويين والمفسرين.

من ذلك:

(١) المعرفة اللغوية ١٥٩.

(٢) البنى النحوية ٥١.

• الفاء الرابطة لجواب الشرط: وهي تربط حدثين وتركيبين معاً، وقد يُستغنى عنها وتكون مقدّرة فتكون محذوفة في حكم المذكورة؛ لأنّ أحكام التركيب الصناعي تتطلبها كقوله^(١):

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وهي تتدخل في الإعراب والأحكام النحوية، فوجودها وعدمها ليسا سيّين؛ فقد جعل النحويّون جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء في محل جزم وغير المقترنة بالفاء لا محل لها من الإعراب، وأوجبوا الربط بالفاء إذا كان جواب الشرط أمراً أو نهياً أو جملة اسميّة... الخ^(٢).

فهذه أحكام تركيبية بحت.

• الربط بين أوصال الكلام من حيث الوظيفتان النفعية والجمالية:

وفي ذلك تداخل مع التماسك النصّي في اللسانيات النصّية، وهو ما حاول بحث مُفرد التصدي له، وقد سبق فيه نصٌّ من الشعر الحديث ربط التركيب النحويّ بالمعنى والسياق، والتمس أركان الجمال بين أوصال النصّ، فاستنبط من ذلك الوظيفة الجماليّة النفسية الكامنة وراء الربط^(٣).

(١) عجزه: «والشرُّ بالشرِّ عند الناسٍ مثلاً»، نُسب البيت لحسان بن ثابت، ونُسب إلى عبد الرحمن بن حسان، وإلى كعب بن مالك، انظر ذيل ديوان حسان ٥١٦، والمقتضب ٧٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٩/٢، ١٤٤، والهمع ٦٠/٢، والخزانة ٦٤٤/٣، ٦٥٥، ٥٤٧/٤، وهو بلا نسبة في الكتاب ٦٥/٣، ١١٤، ومعاني الفراء ٤٧٦/١، والخصائص ٢٨١/٢، وأمالي ابن الشجري ١٢٤/١، وشرح المفصل ٢٨٦/٨ (وانظر حاشية المحقّق ثمة).

(٢) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٣) انظر الربط التركيبي والتماسك النصّي، أ.د. محمد موعد، ود. أسماء رزق، مجلة التراث، قيد النشر.

• تفرّدهم في بعض أحكام الموصول:

وأحكام الموصول هي في حقيقتها تقترب كثيراً من أحكام الرّبط كما يتبيّن للناظر في النحو.

- حذف الموصول:

يُحذف الموصول إذا عُلِمَ، وفيه مذاهب:

١- الجواز في بعض المواضع دون بعض، وهو مذهب الكوفيّين والأخفش، واستدلّوا بالسّماع، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(١)، أي: والذي أنزل، وقول حسّان^(٢):

فَمَنْ يَهْجُرَ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ

أي: ومن يمدحه وينصره، وقد ذُكر ذلك في مواضع الحذف.

٢- المنع مطلقاً، وهو مذهب البصريّين، وقد أوّلوا الآيات التي احتجّ بها الكوفيّون، وحملوا الآيات على الضّرورة.

٣- الجواز إن عُطِفَ على مثله كالأية والبيت السّابقين، والمنع إن لم يُعطف، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٣)، أي: أن يريكم، استدلالاً بآية سابقة ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾^(٤).

(١) سورة العنكبوت: ٤٦.

(٢) ديوان حسّان ١٨.

(٣) سورة الروم: ٢٤.

(٤) سورة الروم: ٢١.

ولابدَّ من التَّنبيه مرَّةً أخرى على أنَّ الَّذِينَ أجازوا حذفَ الموصول
قَيِّدوه بالعلم، فلم يُجيزوه إلاَّ حيثُ عَلِمه المخاطَبُ^(١).

- حذف الصلة:

تُحذفُ إذا عَلِمْتَ: وفي ذلك قولان:

١ - المنع مطلقاً.

٢ - الجواز في الموصول الاسمي دون (ال)، كقول الشاعر^(٢):

نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جَمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا

وفي الحرفي تُحذفُ الصلةُ إن بقي معمول الصلة، كقولك: «أما أنت
منطلقاً انطلقتُ»؛ إذ حُذفت «كان» وبقي معمولها.

وينبغي التنبيه أيضاً على أنَّهم حين أجازوا حذفَ صلة الموصول
اشترطوا أن يدلَّ دليل على المحذوف، كأن تصاحبه صلةٌ أخرى مذكورة أو
أن يدلَّ المقام على المحذوف^(٣).

- ومن توظيفاتهم الفريدة في مجال الربط بالصلة أنه قد يُغني عن جملة
صلة الموصول ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور، منويٌّ معها الفعلُ استقرَّ وفاعله،
كقولك: «جاء الذي عندك، وجاء الذي في الدار»، أي: استقرَّ في الدار.

(١) انظر مغني اللبيب ٤١٩/٦، والهمع ٢٨٩/١.

(٢) هو عبيد بن الأبرص، والبيت ديوانه ١١٩، وأمالي ابن الشجري ٤٢/١، ٤٥٧/٢،
والخزانة ٢٨٩/٢، ٥٤٢/٦.

(٣) انظر مغني اللبيب ٤٢١/٦.

ولم يشترطه الكوفيون، فأجازوا قولك: جاء الذي فاضلٌ، واستدلوا بقراءة الرَّفَع في «أحسن»، في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(١).

- وجوب تقديم الموصول وتأخير الصّلة، فلا يجوز عكسه:

وقد أجاز الفراء تقديم معمول صلة «أن» المصدرية عليها، كقولك: «أعجبني العسل أن تشرب»، فهذا التجويز لمثل هذه الحالة يعدُّ من التوظيفات التي لا نلقى مثلها في التوليدية، وإن كان هذا التقديم والتأخير لا يُعمَّم على سائر الكلام؛ لأنه يحتاج إلى تقدير عقليٍّ محض.

- امتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبيٍّ، ويجوز الفصل بغير

أجنبيٍّ، كمعمول الصلة، مثال: «جاء الذي زيداً ضرب».

ويجوز الفصل بجملة الاعتراض، كقولك: جاء الذي - والله - اعتمر.

وجملة الحال، كقولك: جاء الذي وهو مريضٌ اعتمر، وجملة النداء،

كقولك: جاء الذي - يا زيدٌ - اعتمر.

كل هذه الجوازات من الفصل ممّا لم يُجزه تشومسكي، بل يعدُّه خرقاً

بالبعد، وأجازه النحويون، فكان من توظيفاتهم الفريدة.

• ضمير الشأن:

ومن توظيفاتهم في الربط التي هي من صميم العربية، وقد رصدها

علماء العربية وصاغوها وضبطوها استعمالهم ضمير الشأن:

(١) سورة الأنعام: ١٥٤، وهي قراءة ابن يعمر والحسن والأعمش، انظر المحاسب ٢٣٤/١،

والبحر ٢٥٥/٤.

«وضمير الشأن ضميرٌ غائبٌ يأتي صدرَ الجملة الخبرية، دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه، وتسمية البصريين له ضميرُ الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضميرُ القصّة إذا كان مؤنثاً، قدّروا من معنى الجملة اسماً، جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدّر، حتى يصحّ الإخبار بتلك الجملة عن ذلك الضمير، ولا يحتاج فيها إلى رابط، لأنّها هي نفس المبتدأ في المعنى، والفرق بينه وبين الضمائر أنّه لا يُعطف عليه، ولا يؤكّد، ولا يُبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يُفسّر بمفرد، وأمّا الكوفيون فسمّوه مجهولاً لأنه لا يُدرى عندهم ما يعود عليه»^(١).

وشرطُ الجملة التي تفسّر ضميرَ الشأن قبلها أن تكون خبريةً، وأن تكون مصرّحاً بجزأيهما^(٢).

• عودة الضمير على متأخر:

من توظيفاتهم الفريدة المناقضة لما عليه أهل نظرية الربط أنّهم خالفوا الأصل من تقديم المفسّر على الضمير في مواضع يجوز فيها تأخير المفسّر وعود الضمير عليه متأخراً، وهي حالات خاصة، ومنها^(٣):

١ - أن يكون الضمير في معمول متأخر في الرتبة، والمفسّر في نية التقديم، كقولك: «ضربَ غلامه زيد».

(١) التذييل والتكميل ٢/٢٧١، وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٥، والأصول ١/١٨٢، والحليّات ٢٤٧، ٢٥٣، وأمالى ابن الشجري ٣/١١٦، ١١٧، والهمع ٢/٢٢٤.

(٢) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٣) انظر مغني اللبيب ٥/٥٣٣، والهمع ١/٢٢٠.

فـ «زيدٌ» المفسَّرُ مقدَّم في الرُّتبة والمعنى، لأنَّ حَقَّ الفاعلِ التَّقديم،
والضَّمير المفسَّرُ متَّصلٌ بالمفعول والمفعولُ رتبته التَّأخير، وهو مضاف إلى
ذلك المفعول، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

فهذه صورةٌ من صور كون الضمير مكملاً لمعمول متأخر رتبة، ولذلك
صور أخرى كثيرة، اتَّفقت النُّحاة على بعضها، واختلفوا في أخرى، ولا يحتمُّ
السياق ذكرها هنا^(١).

٢- أن يكون الضَّمير مرفوعاً بـ «نعم» و«بئس»، كقولك: «نعم رجلاً
زيدٌ»، ففي نعم ضمير مستتر يعود على الرَّجل المتأخَّر^(٢).

٣- أن يكون مرفوعاً بأوَّل الفعلين المتنازعين، كقولك: «اغتابوني
ولم اغتب النَّاسَ»، وكقول الشاعر^(٣):

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنَّنِي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ

فلفظ «الأخلاء» تنازعه الفعلان، الأوَّل يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه
مفعولاً، فأعطي للأقرب الثاني، وأسند الأوَّل إلى ضميره، فعاد الضمير على
متأخَّر في اللفظ والرُّتبة، واغترف النَّحويون ذلك لأنَّه ضمير فاعل، وللفاعل
منزلة رفيعة في التركيب النَّحويِّ، فهو عمدة في الكلام.

ويسمى مثل هذا الموضوع بالإضمار على شريطة التفسير^(٤).

(١) انظر الخصائص ٢٩٤/١، وشرح المفصل ١٧٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٢٦/١،
وشرح التسهيل ١٦١/١، والهمع ٢٢٠/١.

(٢) انظر شرح المفصل ٢١٢/٣.

(٣) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب ٥٣٥/٥، وشرح الأشموني ٢٠٢/٢، ٣٢٢.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ١٦٣.

٤ - أن يُبدل المفسر من الضمير، فيكون الضمير مُبدلاً منه، كقولك: «اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم»، وقد أجازهُ الأَخفش ومنعه سيبويه^(١).

٥ - أن يكون المفسر ضمير الشان، تقدّم على المفسر، كقولك: «إنّه مَنْ يدرس ينجح»، فالضمير في إنّه تفسره الجملة الشرطيّة كلّها بعده^(٢).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣)، أي: الأمر والشان الله أحد، وهو قول أكثر البصريين والكسائيّ.

• جواز الحمل على معنى الاسم الموصول بعد الحمل على لفظه:

وهو من الأحوال الفريدة للاسم الموصول عندهم، وذلك في حالات^(٤)، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾^(٥)، ف «يقنّت» محمول على لفظ «مَنْ»، و«تعمل» محمول على معناه في السياق.

• حذف العائد على الموصول والعائد على الموصوف والعائد على المبتدأ:

من توظيفاتهم الفريدة أنّهم جَوّزوا حذف العائد بشروط، وفي حالات لا يقع فيها اللبس.

والمعتمد عليه في حذف العائد أمران: الفضلة والتخفيف، فحين يكون الضمير واقعاً موقع فضلة وفي حذفه خفةٌ يُحذف، وإلا فلا.

(١) انظر مغني اللبيب ٥/٥٤٦.

(٢) وإن كان إعرابها خبريّة لا تفسيريّة.

(٣) سورة الإخلاص: ١.

(٤) انظر الخصائص ٢/٣٦٠، ٤١١، ومغني اللبيب ٤/١٦٠، ٥/٨٦.

(٥) سورة الأحزاب: ٣١.

وذكر أبو عليّ أنّ حذفَ الضَّميرِ العائدِ، وهو منفصل من الفعل لا يحسن، كما حسن حذف الضمير العائد المتصل بالفعل.

ومثّل للحذف الحسن في حال اتّصال الضمير بالفعل بقولك: «الذي ضربتُ أخوك»، وللحذف غير المجوّز المنفصل من الفعل بقولك: «الذي مررتُ زيداً»، أي: «مررتُ به»، وقولك: «الذي ضربتُ عمرو» تريد: «ضربتُ أخاه»^(١).

ومن حذف العائد على الموصوف قوله^(٢):

حَمَيْتَ حَمِي تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ
أَي: وما شيء حميته.

ومن حذف العائد على المخبر عنه^(٣) قول الشاعر^(٤):

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَيْنِ فَثُوبٌ نَسِيْتُ وَثُوبٌ أَجْرٌ
أَي: وثوبٌ أجره.

• ومن توظيفاتهم في هذا الباب أنّ لهم في حذف العائد المجرور في مثل «الذي مررتُ به زيداً» قولين:

(١) انظر العسكريات ١٨٨.

(٢) اللبيت لجرير في ديوانه ٨٩، والكتاب ٨٧/١، ١٣٠، ومغني اللبيب ٦٠٣/٥، ٤٥٩/٦.

(٣) انظر مغني اللبيب ٤٥٩/٦.

(٤) امرؤ القيس أو ربيعة بن جشم، انظر ديوان امرئ القيس ٩٠، والكتاب ٨٦/١، والمحتسب ١٢٤/٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/١، ٧٢/٢، والخزانة ٣٧٣/١، ٣٧٤، ورواية الديوان «فثوباً» ولا شاهد فيها.

فالأخفش يرى أن الحذف تمّ بتدرّج، فكان حذف الجارّ أولاً، ثمّ حذف العائد بعده، وسيبويه يرى أنّهما حذفاً دفعة واحدة^(١).

• خرق الربط بشيء هو البلاغة بعينها:

تبيّن في المبحث الأوّل من هذا الفصل أنّ نقض بعض مبادئ الربط عند تشومسكي لا يأتي عبثاً؛ بل له غرض بلاغيّ مقصود، وكلّ ما سيق في هذا الكتاب فيكون من فصيح العربيّة وصحيحها من قرآن وشعر ثابت هو في حقيقته مراعاة للجانب البلاغيّ الذوقيّ من حيث مناسبة النصّ وسبب النزول وتفسير الكلام وشرحه، ومقام الكلام والحال المشاهدة فيه، وإن كان من جانب تركيبّي لسانيّ فيه «خرق» أو كسر للقاعدة البنيويّة والمبادئ التي نصّت عليها نظرية الربط عند تشومسكي.

وهذا إمام البلاغة عبد القاهر الجرجانيّ يُعلّق على محاسن الحذف في كلام العرب بقوله: «فما من اسم أو فعل تجده قد حُذِفَ ثمّ أُصِيبَ به موضعه وحُذِفَ في الحال ينبغي أن يُحذَفَ فيها إلّا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به»^(٢).

• استعمال الضمير الانعكاسي في الموضع الذي ينصّ تشومسكي على

استعمال ضمير التبادل فيه:

تقدّم في بداية البحث أنّ العوائد عند أصحاب النظرية التوليديّة

نوعان:

(١) انظر الخصائص ٢/٤٧٣.

(٢) دلائل الإعجاز ١٥٣.

- عوائدُ تُسمَّى عند التوليديين بـ «الضمائر الانعكاسية»: كقولنا: هندٌ تحبُّ نفسها.

- وعوائد تسمى بـ «ضمائر التبادل»: كقولنا: الأولاد يحبُّ بعضهم بعضاً.

ولا يصحُّ عندهم استعمال أحدهما مكان الآخر؛ فليس لك في التوليدية أن تقول: الأولاد أحبُّوا أنفسهم، وأنت تريد: أحب بعضهم بعضاً.

في حين أنك في العربية تستطيع توظيف «أنفسكم» توظيف «بعضكم بعضاً» في بعض الأحيان، بل قد يكون ذلك من فصيح الكلام وأفصحه؛ قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾^(١)، أي لا يلمز بعضكم بعضاً، وإن كان ثمة حالات لا يجوز فيها التناوب بين «بعضكم بعضاً» و«أنفسهم».

من ضوابط النحويين في التصرُّف في قواعد الربط:

أمن اللبس:

يرى الدارس أن حرية التصرُّف في أحوال الربط عند العرب بلغت مبلغاً قد يظنه الظانُّ خروجاً عن الضوابط، وإساءة لفهم المعنى، وذلك وهم؛ فالعرب كانوا أحرص ما يكونون على الإفهام والإفصاح، وأبعد ما يكونون عن الإبهام والإلغاز، والنحويون على سمتهم، ولذلك تراهم لا يعدلون قيد أنملة عن أمن اللبس.

وإنما قيّد النحويون قواعدهم بأمن اللبس؛ لأنَّ الغاية من الكلام إيصال المعنى والإفهام، وذلك لا يكون بالإلغاز والإشكال والإبهام.

(١) سورة النجم: ٣٢.

ولذلك كان الإلغاز مما يُدْمُ في المتكلم؛ قال سيبويه عمّن يجيّد عن الإفهام:
«ومن أراد ذلك فهو ملغز، تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم»^(١).

ولا يخفى عليك أنّ النحويّين عوّلوا في إيجاب القاعدة النحويّة وجوازها ومنعها على أمن اللبس، وتراهم يعلّون لتوجيهاتهم وأعاربيهم بأمن اللبس، وربّما خرجوا عن القياس النحويّ، أو أوجبوا خلاف الأصل مخافة الوقوع في اللبس.

فمّا أجازته النحويّون دفعاً للّبس الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر المعرّف بـ «ال» دفعاً لتوهم السّامع أنّه نعت للمبتدأ، كقولك: «زيدُ النَّائم»، فقد يتوهم متوهم أنّ النَّائم صفة لزيد، ولذلك أجازوا أن تقول: «زيدُ هو النَّائم»^(٢).

ومّا منعه النحويّون مخافة اللبس أن يُقال: «زيدُ عمراً»، والمراد: ليضرب زيدُ عمراً، لأنّ في ذلك إلباساً على السّامع^(٣).

وكذلك منعوا تقديم المفعول على الفاعل في مواضع تُوقّع في الإشكال والإبهام، كقولك: «ضرب موسى عيسى»، فإذا كان المضروب عيسى فليس لك أن تقدّمه على موسى لئلا يُفهم خلاف المراد، فيكون اللبس.

ومّا أوجب فيه النحويّون مخالفة الأصل دفعاً للّبس تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة، لئلا يلتبس الخبر بالنّعت، تقول: «عليّ دينٌ»، ولا تقول: «دينٌ عليّ».

(١) الكتاب ٣٠٨/١.

(٢) وانظر القاعدة النحويّة في ضوء تقييدها بأمن اللبس ٢١٢.

(٣) المصدر نفسه.

وما هذا التقييد منهم لقواعدهم بأمن اللبس إلا لحرمة المعنى، وهو من المؤثرات في التركيب النحوي التي أولها النحويون عنايةً، لم تلق مثلها عند التوليديين.

فأنت ترى بذلك أن حرية التصرف في قوانين الربط وضوابطه ليست مطلقة على عنانها؛ بل هي حرية مقيدة بأمن اللبس، فكانت قواعدهم جامعة للمتناقضين للتقييد والإطلاق على السواء، ففي الحين الذي تراهم فيه يخرجون عن الضوابط، ويتصرفون في ثنائياها = تراهم يقيّدون ذلك الخروج وذاك التصرف بأمن اللبس.

- مراعاة المعنى:

الصناعة والمعنى عندهم صنوان لا يفترقان، هذا ما تسكن إليه النفس سكون الصادي إلى برد الماء؛ فالإعرابُ يراعي المعنى مراعاةً لا تقل شأنًا عن مراعاته الأقيسة النحوية التي يلزم نفسه بها، بل ربّما تعرّض النحويون لخرق القياس مراعاةً لحرمة المعنى، والحديثُ عن ذلك يطول حتّى ينوء به هذا البحث، ولكن لا بأس بأخذ نماذج من جهودهم النظرية والتطبيقية، تُصوّر تلك الحقيقة الناصعة.

وفي هذا المقام لك أن تتدبّر بعض الشواهد التي لم يتعبّد فيها النحاة لما وضعوه من أقيسة العربية وقواعدها الراسخة، فهذا أمرٌ لا بدّ منه ولا وعي عنه؛ فإنّهم سبروا أغوار الشاهد، وتلمّسوا مراد قائله، وتلطّفوا في الأخذ بالإعراب الذي يخدم المعنى، ويُقيمه على وجهه حقّ الإقامة، ولو حملهم ذلك في بعض الأحيان مشقة التقديرات والتأويلات، أو ألجأهم إلى تكلف

صناعيَّ تركيبِي يتكأدهم ويثقل عليهم احتيالاَ للمعنى، وإقامةً له، وإصلاحاً من شأنه، سواءً أكان ذلك في إقرار وجه إعرابيٍّ ونفي ما سواه، أم في ترجيح وجه على وجه، ولاسيما بعدما قرَّ في ذهنك أن قواعد العربية ومبادئها تُستقى ممَّا في كتب النحو النظرية وما في كتب التطبيق النحوي على السواء، لا ينحطُّ أحد القبيلين منزلةً عن الآخر في ذلك، فلتلقِ نظرةً خاطفةً إلى ما جاء في كتب التطبيق النحوي:

- من ذلك امتناع إعراب الفاء شرطيةً في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾^(١)، وإن كان التركيب الصناعي لا ينفي ذلك، لا لشيءٍ إلا لأنَّ المعنى يفسد؛ ففاء الشرطية تقتضي أن ما قبلها سبباً لما بعدها، وما بعدها متوقَّفُ الحصول على ما قبلها، وليس الأمر كذلك في الآية؛ فأجلُّ الله قادم على كلِّ حال، رجاه العبد أم لم يره، وإنما هذه فاءٌ استثنائيةٌ، وجواب الشرط محذوف مقدر، أي: فليعمل وليوقن باللقاء فإنَّ أجلَّ الله لآتٍ^(٢).

- ومن ذلك ما أغفله الزجاج في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣)، واستدركه عليه أبو عليِّ الفارسي في الإغفال وغيره؛ فقد قرئت الآية بالرَّفْع والنصب في «فيكون»^(٤)، وخرَّج الزجاج النَّصْب على ضربين:

(١) سورة العنكبوت: ٥.

(٢) انظر البحر ١٤١/٧، هذا الأرجح والأقوم للمعنى، وإن كان الزجاج أعرب ﴿فإنَّ أجلَّ الله لآتٍ﴾ جواب الشرط، حمله على الظاهر، انظر معاني القرآن له ٤٢٣.

(٣) سورة النحل: ٤٠.

(٤) قرأ ابن عامر والكسائي بالنَّصْب، وقرأ الباقر بالرَّفْع، انظر السبعة ٣٧٢.

أحدهما: أن يكون معطوفاً على «أن نقول»، والمعنى: أن نقول فيكون.
والآخر: أن يكون منصوباً على جواب «كن»^(١)، أي: بـ «أن» المضمرة
بعد فاء السببية.

وقد اعترض على التخريج الثاني للنصب من حيث المعنى؛ إذ المعنى
هنا لا يقصد به الأمر؛ إذ ليس فيه معنى الشرط وجوابه، إنما هو الإخبار عن
كون الشيء وحدوثه؛ فتكون «كن» على الحكاية^(٢).

فلو لم يقص المعنى مضاجع النحويين ويستفزه ما تجشموا مشقة دفع
أحد التأويلين؛ إذ الصناعة تُقرُّهما معاً، ولكن الصناعة التركيبية وحدها
ما كانت يوماً لتغرَّهم.

- ومن ذلك ما قاله النحاة في إعراب قول الفرزدق^(٣):

ما زال مُدْعَقَدْتُ يدها إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبارِ

في إعراب «خمسَة الأشبارِ» وجهان:

الأول: أن يكون مفعولاً به لأدرك، أي: بلغ قدره خمسَة الأشبارِ
المعلومة لمنتهى حد الصغار.

(١) انظر معاني القرآن للزجاج ٤٨.

(٢) انظر المقتضب ١٧/٢، وإعراب النَّحَّاس ٤٧٩، والإغفال ٣٩٠/١، ٣٥٥/٢، والتفسير
البيسط ٦٠/١٣، وجواهر القرآن ١٧٦.

(٣) ديوانه ٤٩٨/١، والمقتضب ١٧٦/٢، والتكملة ٦٩، وإصلاح المنطق ٣٠٣، والمصباح ١/
٧١٨، وشرح المفصل ٢٧٧/٢، ومغني اللبيب ٢٥٠/٤، والأشباه والنظائر ١١٧/٣، ١١٨،
والخزانة ٢١٢/١.

والثاني: أن يكون نائب مفعولٍ فيه ظرفٍ مكان، متعلقاً بقوله «فسما»، أي: فعلا قدره مقدار خمسة الأشبار، ويكون قوله «فأدرك» معناه دخل وقت الإدراك، وهو بلوغ الحلم، فلا يحتاج إلى مفعول.

قال ابن يسعون: «والمذهب الأول أمدح، لإحرازه المجد قبل منتهى حدِّ الرجال»^(١).

والبيت في مدح يزيد بن المهلب، والمقصود ببلوغه خمسة الأشبار كما قال علماء العربية: ارتفع وتجاوز حدَّ الصِّبا، أو بلغ طولَ السيف، أو بلغ الغاية في الفضائل، والعرب تقول لمن بلغ غاية الفضائل: «بلغ خمسة الأشبار»، أي: جمع خلال المجد الخمس: العقل والعفة والعدل والشجاعة والشعر^(٢)، إلى غير ذلك من الأقوال.

فأتضح لك أنَّ الإعرابَ الأوَّل أقومٌ لخدمة المعنى، لأنَّه يكسبه رونقاً وفضلاً ليسا للإعراب الثاني.

- ومن ذلك ما تُلفيه عند التحوين الحاذقين في توجيه قول الشاعر^(٣):

ولولا ظلُّمُه ما زِلْتُ أبكي عليه الدهرَ ما طلعَ النُّجومُ

لا شكَّ أنَّ إعراب المصدر المؤوَّل «ما طلعَ النُّجومُ» بدل من الدهر، ولكن أهو بدل كلِّ من كلِّ، أم بدلُ بعض من كلِّ؟

(١) المصباح ٧٢١/١.

(٢) وقيل: «الوفاء» مكان «الشعر»، انظر المصباح ٧٢١/١.

(٣) هو قيس بن زهير، والبيت في ديوانه ٣٣، يرثي حذيفة بن بدر الفزاري.

لو كان بدل كل من كل على ظاهره لفسد المعنى، لأن بدل الكل يكون مطابقاً للأول، ومعلوم أن الدهر أعظم وأوسع مدّة من مدّة طلوع النجوم، إذ حين تسقط النجوم وتتناثر يوم القيامة يظل الدهر قائماً إلى أن يشاء الله.

ولو كان بدل بعض من كل لفسد المعنى أيضاً؛ لأن المقام مقام مبالغة في الحزن، والمراد: لبيك عليه أبد الأبدین، فلو قيده بطلوع النجوم لفسدت المبالغة، وقصر الشاعر الرائي الحزن على مدّة ذات حد، فاقتصد فيه.

ولذلك خرّج ابن جنّي من هذا المأزق بتقديرٍ دقيق، وهو أن الدهر هنا كلُّ أريد به البعض، فتقدّر قبل الدهر «بعض» ليتحقّق لك بدل المطابقة، فيكون «ما طلع النجوم» بدلاً من بعض الدهر، ويكون بدل الكل^(١).

فانظر كيف تكلف النحويون التقديرات والتأويلات التي قد تتكاهنهم وتثقل عليهم لئلا يوقعوا الكلام موقعاً غير الذي يفني بالمعنى المراد أشدّ الوفاء.

وهذا شاهد آخر صريح على أن التركيب الصناعي لا يكفي، بل لا بد من أن يعضده تمام المعنى^(٢).

والشواهد على تصدّر المعنى للإعراب، وإرداف القاعدة النحويّة الصناعيّة له أكثر من أن تُحصى، ومطالعة كتاب واحد في الإعراب والتطبيق النحويّ لعلماء القرون الهجرية الأولى تثبت لك ذلك بأنصع برهان وأصدق بيان.

(١) انظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٧٣.

(٢) تخريج ابن جنّي هذا يخدم السياق الذي أنت بصدده حقّ الخدمة، غير أن فيه نظراً، وهو أن الشاعر قال قصيدته في الجاهليّة، فما يمنع أن يكون ممن يعدّ الدهر وطلوع النجوم واحداً؟ ولا يظنّ انتشار النجوم إلا انقضاء للدهر؟

وكلُّ ما سيق من كلام على هذه الأمثلة أمرٌ متعارف عند المشتغلين بالنحو، معهود عندهم، لا يعدُّونك أضفتَ جديداً إذا ما ذكرته، ولا يُعوزك الاستدلال له عندهم، ولكنَّه سيق من أجل مَنْ اطَّلَعَ حديثاً على التراث النَّحويِّ العربيِّ بعد أن برعَ في علم اللسانيَّات واستغنى بنظرياتها، ثمَّ حاول إسقاطها على العربيَّة.

فأنت ترى منهم مَنْ يَعَجَبُ مِنْ اعتداد النَّحاة العرب ومَنْ يتابعهم بقواعدهم، ومَنْ تمسُّكهم بتوجيهات أسيَّاحهم، ويظنُّ رفض دارسي النَّحو اليومَ لبعض المبادئ اللسانية المحدثَّة ضرباً من بطر الحقِّ وغمط النَّاس، وتقوفاً حول النَّفس لا مسوِّغ له.

ولو علموا بهذه الأمثلة وغيرها ما للمعنى من حُرمة وسلطانٍ وهيمنة تجعل واضع الأقيسة يتهيَّب ويتريَّث أمام كلِّ حكم يُطلِّقه في القواعد التركيبيَّة لربُّوا بأنفسهم عن هاتيك الظنون، ولا تمسوا كلَّ الأعذار للنَّحويين العرب في تحفظهم واحتياطهم الشديد عند الأخذ بالأحكام الصناعيَّة، فهم لا يُقرُّون من وجوه الصناعاتِ الجائزة إلاَّ الوجه الذي يوضح لك المعنى، ويُسِفِرُ بينك وبينه أحسنَ سفارةٍ، ويُشير لك إليه أبينَ إشارة.

فلولا المعاني التي يُبتغى التَّعبير عنها لما كان لتجسُّم التركيب وأحكامه أيُّ مغزى أو فائدة، فخدمة المعاني وصلاح إقامتها هو المرتجى من البحث في التركيب وقواعده؛ ولذا أكَّد الجرجاني: «أنَّ الكلم تترتَّب في النُّطق بسبب ترتُّب معانيها في النَّفس، وأتمَّها لو خَلَّت من معانيها حتَّى تتجرَّد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هَجَس في خاطر أن

يَجِبُ فِيهَا تَرْتِيبٌ وَنَظْمٌ، وَأَنْ يُجْعَلَ لَهَا أَمْكَنَةٌ وَمَنَازِلٌ، وَأَنْ يَجِبَ النُّطْقُ بِهَذِهِ قَبْلَ النُّطْقِ بِتِلْكَ»^(١).

وَمِنَ الْأَدَلَّةِ النَّصِيَّةِ عَلَى مَرَاعَاتِهِمُ الْمَعْنَى قَوْلَ ابْنِ جَنِّي: «فَإِنَّ الْعَرَبَ عَنَائِتُهَا بِمَعَانِيهَا أَقْوَى مِنْ عَنَائِتِهَا بِالْفَافِظِهَا»^(٢)، وَإِنَّ «سَبَبَ إِصْلَاحِهَا أَلْفَافِظُهَا وَطَرْدُهَا إِيَّاهَا عَلَى الْمَثَلِ وَالْأَحْذِيَةِ الَّتِي قَنَنْتَهَا لَهَا، وَقَصَرَتْهَا عَلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ لِتَحْصِينِ الْمَعْنَى وَتَشْرِيفِهِ، وَالْإِبَانَةِ عَنْهُ وَتَصْوِيرِهِ...، فَقَدْ عَلِمَ بِهَذَا أَنَّ زِينَةَ الْأَلْفَافِظِ وَحَلِيَّتَهَا لَمْ يُقْصَدْ بِهَا إِلَّا تَحْصِينُ الْمَعْنَى وَحِيَاطَتُهَا، فَالْمَعْنَى هُوَ الْمَكْرَمُ الْمَخْدُومُ، وَاللَّفْظُ هُوَ الْمَبْتَدَلُ الْخَادِمُ»^(٣).

وَمِنْ أَمْثَلَةِ عَنَائِتِهِمْ بِالْمَعْنَى تَقْدِيمُهُمْ حُرُوفَ الْمَعْنَى وَجَعْلُهُمْ مَكَانَهَا فِي بَدَأِ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ لِقُوَّةِ عَنَائِتِهِمْ بِمَا هِيَ أَمَارَةٌ عَلَيْهِ، أَيِ: الْمَعْنَى، كَحُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ الَّتِي تَخْدُمُ الْفِعْلَ، فَتَضَيِّفُ إِلَيْهِ مَعْنَى جَدِيداً، فَتَجْعَلُهُ يَصْلُحُ لَزَمَانِينَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، وَلِذَا كَانَ حَقُّهَا أَنْ تَتَّصَلَ بِأَوَّلِهِ لَا بِآخِرِهِ»^(٤).

وَقَدْ جَمَعَ ابْنُ جَنِّيٍّ مِنْ مَوَاضِعِ عَنَائَةِ الْعَرَبِ بِمَعَانِيهَا، وَتَقْدِيمِهَا لَهَا عَلَى الْأَلْفَافِظِ قَدْرًا صَالِحًا تَحْتِ بَابِ «فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَى الْعَرَبِ عَنَائِتَهَا بِالْأَلْفَافِظِ وَإِغْفَالِهَا الْمَعْنَى»^(٥)، وَذَكَرَ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَعْنَى عَلَى الْأَلْفَافِظِ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ

(١) دلائل الإعجاز ٥٦.

(٢) الخصائص ١/١٥٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر الخصائص ١/٢٢٥، والمنصف ١/١٥.

(٥) الخصائص ١/٢١٥.

قد يُخلَّون بالصناعة اللفظية إذا تعارضت مع المعنى، «لشرفه عندهم، وتقدُّمه في أنفسهم، فأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً، وحجماً محتقراً»^(١).

إذن فالنحويون لم يُقدِّموا المعنى على الصناعة فحسب، بل شرَّفوه ورجَّبه.

ومن ذلك بابُ الحمل على المعنى في العربية وأمثله كثيرة، منها تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، ووضع الواحد موضع الجماعة، والتَّضمينُ وغير ذلك ممَّا يطول شرحه^(٢)، والغرض فيه كلةً مراعاةً المعنى والقيام بشأنه.

ومن الأمثلة التطبيقية على تقديم المعنى على القاعدة الصناعية، للحفاوة بمقصد المتكلم وإجلاله وتعزيره = ما قيل في توجيه الرفع في بيت أبي النجم العجلي^(٣):

قد أصبحت أمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنع

فالقاعدة تقتضي - كما هو معلوم - نصب «كلُّه»؛ لأنَّ الفعل المتعدِّي بعده لم يستوفِ مفعوله، ولو قال: «كلُّه لم أصنعه» لكان الرفع الوجه، لكنَّ الفعل لم يتعدَّ إلى الضمير، فوجب تعديته إلى المفعول مقدِّماً؛ غير أنَّ تبصُّر حقيقة مقصد الشاعر يجعل النَّصبَ ممتنعاً مفسداً للمعنى المراد، مع أنَّ الوزن لا يدفعه.

(١) المصدر نفسه ١/٢٢٤.

(٢) انظر المصدر نفسه ٢/٤١١-٤٣٥.

(٣) البيت في ديوانه ١٣٢، والكتاب ١/٨٥، ١٢٧، ١٤٦، ودلائل الإعجاز ٢٧٨، ومغني اللبيب ٣/١١٧، ٦/٤٥٩.

يقول الجرجانيّ معلّقاً على صنيع الشاعر: «وإذا تأملتَ وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة له إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد، وذلك أنه أراد أنها تدّعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتّة لا قليلاً ولا كثيراً، ولا بعضاً ولا كلاً، والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى الذنب الذي ادّعتَه بعضه»^(١).

فأنت إن قلتَ: «لم أضرب كلّ الأولاد» دلّ كلامك على أنك ضربت بعضهم، لكنك إذا قلتَ: «كلّ الأولاد لم أضرب» فقد نفيت الضرب عن الجميع. وهذا أصل من أصول النحو^(٢).

فمن هذا سطر لك وضوحاً أنّ الوفاء بتمام المعنى عند أهل التطبيق النحويّ أولى من الوفاء بالقاعدة القياسيةّ إن منع مانع من التوفيق بينهما، وأنّ النحويين إذا ما اضطرّوا إلى الجور على أحدهما كان الجور على القاعدة القياسيةّ لا على المعنى المراد.

ولا يذهبَنّ ذاهب إلى أنّ الرّفْع في البيت كان لضرورة الجأت الشاعر؛ ففي هذا من الخطل ما لا يخفى؛ إذ لا اختلاف في الوزن بين «كلّه» و«كلّه»^(٣).

(١) دلائل الإعجاز ٢٧٨.

(٢) هذه خلاصة كلام الجرجانيّ، دلائل الإعجاز ٢٧٨-٢٨٥.

(٣) قد يحكم القارئ على هذا التنبيه بأنّه تزيّد وفضول قول، لكنّ الذي أُلجأ إليه حال بعض الدارسين المحدثين اليوم الذين يتّهمون النحو القديم بانتهاك الصلاحية، مُشكّكين في شواهدهم، متّخذين من الضرورة الشعرية ذريعة لهم، فلا تكاد تحتجّ عندهم بشاهد إلا جعلوا خضوعه للوزن والقافية حائلاً دون الاعتداد به والثقة.

ولا يقول بهذه الضرورة إلا مَنْ لا دراية له بأوزان الشعر، ولا دراية له بمنزلة الرّاجز في الفصاحة والبيان والتمكّن، فما هو بالذي تعوزه الضرورات، ولا بالذي تلجئه الحاجات.

ولا ريبَ أن مَنْ يتَّهم الفصيح الصحيح المسموع عن العرب من الشعر الجيّد بأنّه أسير الوزن والقافية إنّما هو امرؤ لم يدرِ أن العرب أمة كان الشعرُ ملءَ السمع والبصر منها، فهم إن قالوا الشعر فإنّما لأنّهم فطروا عليه؛ لا لأنّهم صنعوه وتكلّفوه.

ودع عنك هذا الشاهد الذي سوّغتُ عناية النّحويّين بالمعنى فيه مخالفة القياس، وانظر إلى شاهدٍ آخر يدلُّ على عناية النّحويّين بالمعنى عنايةً سوّغتهم تنكّب الإعراب الصّناعي الصحيح، ولو لم يلجئ إلى مخالفة قياسية، لا لشيء إلاّ لأنّه لا يؤدّي المعنى المطلوب بتامه، ولأنّ غيره أوفى بالمعنى منه، وذلك في قول أبي تمام^(١):

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابه وأزّي الجنى اشتارته أيدٍ عواسلُ

فالمعرب على عجالة لا يرى ضيراً في أن يعرب «لعابُ الأفاعي» مبتدأ و«لعابه» خبراً، كما يوهم الظاهر، ولكن إن أعملت الفكرَ والروية تجد أنّ هذا الإعراب يُفسد على الشاعر مقصوده، ويُبطل الصورة التي يرسمها؛ «وذلك أنّ الغرض أن يُشبه مدادَ قلمه بلعاب الأفاعي على معنى: أنّه إذا كتبَ في إقامة السياسات أتلف به النّفوسَ، وكذلك الغرض أن يشبه مداده

(١) البيت في ديوانه ديوانه ٥٨.

بأزْي الجنى، على معنى: أنه إذا كتب في العطايا والصلّات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها»^(١).

وهذا المعنى لا يتأتى إلا بإعراب «لعب الأفاعي» خبراً، و«لعبه» مبتدأ، وإن لم يؤد الإعراب الأوّل إلى أيّ مخالفة قياسية.

فمن هذا يتبيّن أنّ فهم العلاقات النحويّة الصحيح فيما بين الكلمات هو الذي يؤدّى به المعنى المراد، وهو همّ النحويّين الأوّل والأخير، وأنّ الإعراب الساذج السطحيّ قد يطيح بالمعنى، ويفسد جوهر الكلام من حيث لا يدري، ولو كان سديداً من حيث الصناعة والقياس.

ويخطئ بعض الناس فيتهم النحويّين بأنهم اعتنوا بالمعنى عناية جعلتهم يتنكبون التركيب والصناعة اللفظية في أحكامهم، فيعجل ويقول: إنّ النحويّين لم يرعوا الجانب اللفظيّ في قواعدهم بدليل أنّهم قالوا: الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، ونحن نجد في الكلام فاعلاً منصوباً حين نقول: «إنّ زيدا قرأ»، ومفعولاً به مرفوعاً حين نقول: «قتل زيد»، لأنّ زيدا في المثال الأوّل فاعل من حيث المعنى، وفي المثال الثاني مفعول.

والجواب عن هذه التهمة أنّ النحويّين لم يكتفوا في تعريف الفاعل بمعناه المعروف الذي يتبادر إلى الذهن، بل زادوا فيه حكم تركيبه في الجملة حين قالوا: «الفاعل ليس كلُّ مَنْ كان فاعلاً في المعنى، بل كلُّ اسم ذكرته بعد الفعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم مثبتاً كان أو منفيّاً»^(٢).

(١) دلائل الإعجاز ٣٧١.

(٢) الخصائص ١/١٨٥.

وكذلك في شأن المفعول قرّر النحويون أنّه يُنصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل، فجاء هو فضلةً، وإلا رُفِع، كما في البناء للمجهول.

وقد ضمّن ابن جنّي هذا الكلامَ باباً «في الرّدّ على مَنْ اعتقد فساد علل النحويّين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة»^(١).

وابن جنّي تنبّه إلى هذا الفصل بين الصناعة والمعنى حين عقد باباً يتّصل بالكلام على هذا الموضوع، وهو بابٌ في «الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى»^(٢)، فساق فيه مواضعٍ ممّا يختلف فيه تقدير الإعراب عن تفسير المعنى، ليلفت إلى أنّه ليس كلُّ ما يُفهم على توجيهه اللفظ يُعرَب به.

فمن ذلك قولهم: «سرّني قيام هذا وعود ذلك»، فإنّه، وإن كان تقديره «سرّني أن قام هذا وأن قعد ذلك» فلا يجوز فيه إعراب «هذا» في محلّ رفعٍ فاعلاً، بل يبقى مضافاً إليه.

فأنت ترى تعرّض النحويين لمسألة تعارض المعنى واللفظ، كما في قول ابن جنّي مثلاً: «وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب»^(٣).

وساق مثلاً على ذلك إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾^(٤)، فالمعنى يقتضي تعليق الظرف ﴿يَوْمَ﴾ بالمصدر

(١) الخصائص ١/١٨٤.

(٢) الخصائص ١/٢٧٩، وانظر التوجيه النحوي بين الصناعة والمعنى ٣٦.

(٣) الخصائص ٣/٢٥٥.

(٤) سورة الطارق: ٨-٩.

﴿رَجَعِهِ﴾، واللفظ يمنع من ذلك؛ لأنَّ الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي لا يجوز، والأجنبي هنا الخبر، فلما تجاذب المعنى والإعراب، تمسكت بالمعنى وقِيضت له من الإعراب ما يناسبه، فقدَّرت فعلاً من جنس المصدر لا يحول بينه وبين الظرف فاصل أجنبي، فيصير التقدير: إنه على رجعه لقادر، يُرجعه يوم تُبلى السرائر.

فتكون بهذا التقدير قد راعيت حرمة المعنى من غير أن تنقض أوضاع الإعراب وقوانينه، وتكون بذلك قد وفَّيت الصَّنعة حقَّها، وربَّأت بها أفرع مشارفها.

وقد ذكر ابن جنِّي أمثلة على ذلك كثيرةً في باب «تجاذب المعاني والإعراب»^(١)، ثمَّ أتبعه ببابٍ آخرَ عن «التفسير على المعنى دون اللفظ»^(٢)، أشار فيه إلى حالات من تفسير المعنى، لا يصحُّ حمل الإعراب عليها.

فمن هذا يتبيَّن أنَّ النُّحاة ربطوا بين الصَّناعة اللفظية والمعنى في تعريفهم وأحكامهم، فراعوهما معاً في عللهم وتعريفهم، ولو استأثروا بالمعنى وحده لكان «زيد» في قولنا: «إنَّ زيدا نجح» فاعلاً، وفي قولنا: «قُتِل زيد» مفعولاً، ولكنهم قرنوا اللفظ إلى المعنى، كما قرن التوليدون بين الشَّكل الصوتي والشَّكل المنطقي في نظرياتهم.

وهذا ما جعل التوليديين ينادون بفصل الإعراب عن الوظيفة الدلالية، فقالوا: «تُفصل المعاني الوظيفية عن الإعراب الظاهر»، ورأيهم في

(١) الخصائص ٣/٢٥٥.

(٢) المصدر نفسه ٣/٢٦٠.

ذلك «أن الإعرابَ كواقع لغويّ يرتبط بشيءٍ آخر، هو الوظيفة النحويّة، التي ربطتها التوليديّة بالموقع التركيبيّ»^(١).

فهذا الكلام إن وُجّه الوجهة التي قصدتها ابن جنّي بالفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى كان موافقاً لعمل النحويين العرب، ومقاصد العربيّة، وإن وُجّه توجيهاً يتنكّب المعنى ويطيح به، ويفصل بينه وبين الإعراب كان يُعارض ما في العربيّة، وينافي وجوهها ومراد قائلها، فيجب ردّه.

والأدلة التي سيقّت على أهميّة المعنى عند النحاة في توجيه القاعدة النحويّة نفي بالعرض.

وهنا ينبغي أن تكون منك العناية والاهتمام بالأوجه النحويّة المتعدّدة للمسألة الواحدة التي جيء بها حين يحتمل الكلام غير ما معنى، وهذا ليس في حالات خاصة مفردة لايؤبه لها، بل في أحيان كثيرة، بل إنّ عامّة القرآن والحديث والشعر يحتمل غير ما معنى^(٢).

ثالثاً: توظيفات أخرى للربط لم يستعملوا فيها مصطلح الربط:

الربط لا يتوقف على ما سمّاه علماء العربيّة بهذا الاسم؛ بل يتعدّاه إلى أبواب نحوية أخرى، هي في حقيقتها من قبيل الربط، وإن لم يصطلحوا عليها هذا الاصطلاح، كانت خدمتهم فيها لقضيّة الربط ناصعة واضحة.

فكل تعليق لحرف جر أو ظرف هو في حقيقته ربط لشبه الجملة تلك بالفعل أو ما إليه؛ فمثلاً عندما تقول: «نسعى إلى المجد» فأنت تعلّق الجار

(١) نحو نظرية للإعراب الفعلي ٦١.

(٢) انظر الخصائص ١٦٦/٣.

والمجرور بالفعل؛ لئلا ينفصلا من الجملة ويظلا خارج نطاقها. والحال يُقال في إعرابه: «حال من كذا»، وهم إنَّما يُريدون بذلك ربط الحال بصاحبها، وإنَّباه السامع على أنَّ صاحب الحال والحال في وثاق واحد.

والتوابع هي في حقيقتها ربط، فالصفة والموصوف مترابطان، والمعطوف والمعطوف عليه من هذا القبيل، وهلمَّ جرّاً.

وكلُّ ما قيل فيه: «كالشيء الواحد» إنَّما قصدوا به الربط، وأعطوه أحكاماً تراعي الربط، مثال ذلك: المضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل.

وكلُّ ما منعوا الفصل بين أجزائه بأجنبيِّ راعوا فيه جانب الربط، وإن لم يصرِّحوا بذلك، كمنعهم الفصل بين المبتدأ ونعته بالخبر.

وكلُّ شيءين وصفوهما بأنَّهما «متلازمان» انطلقوا في وصفها هذا الوصف من مبدأ الربط، وأخذوه بعين النَّظر، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمفعول، والصفة والموصوف.

ومن ذلك التوظيف الجماليِّ البلاغيِّ النفسيِّ للربط، وهو ما يُدرج تحت التماسك النَّصي، ويظهر الغرض البلاغيِّ الجماليِّ للربط، فلا يقصره على الجانب التركيبيِّ الصناعيِّ بين أوصال الجملة^(١).

ومن ذلك انتظام الألفاظ بعضها مع بعض وفق معاني النَّحو، وذلك في حقيقته ربط، وإن لم يستعملوا له هذا المصطلح.

(١) ثمَّة بحث مُفرد في تطبيقات هذا المجال من الربط، انظر الربط التركيبي والتماسك النَّصي في اللسانيات، نماذج تطبيقية، مجلة التراث العربي، قيد النشر.

وتأمَّل في نصوص الجرجاني تجد فيها غاية الصلة بما أنت فيه ههنا؛ قال: «قد علمنا ضرورةً أننا لو بقينا الدهرَ الأطول نُصعِدُ ونُصوِّبُ، ونبحثُ وننقبُ، نبتغي كلمةً قد أتصلت بصاحبةٍ لها، ولفظةً قد انتظمت مع أختها، من غير أن تُؤخِّي فيما بينها معنىً من معاني النحو = طلبنا ممتنعاً، وثبتنا مطايا الفكر ظلَّعاً، فإن كان ههنا مَنْ يشكُّ في ذلك، ويزعم أنه قد علم لا تُصال الكلم بعضها ببعض، وانتظام الألفاظ بعضها مع بعض = معاني غير معاني النحو، فإننا نقول له: هاتِ فين لنا تلك المعاني، وأرنا مكانها، واهدنا لها، فلعلك قد أوتيت علماً قد حُجِبَ عنا، وُفُتِحَ لك بابٌ قد أُغْلِقَ دوننا:

وذاك له إذا العنقاء صارت مُرَبَّبةً وشبَّ ابنُ الخصي»^(١)

ومن وجوه حسن خدمتهم للرَّبِّط تعدُّد مصطلحات الربط عندهم، وقد ذُكرت وجوهها في الفصل الثاني، فتبيَّن لك منها أنَّ النَّحويِّين خدموا الربط بوجوه كثيرة، وتنوَّعت وجوه خدمتهم له، يؤيِّدك في ذلك كثرة مصطلحاتهم الرديفة للربط في هذا الباب، ومعلوم لديك أنَّ تنوُّع المصطلحات وتعدُّدها يدلُّ على العناية بالشيء ومكانته السامقة في نفوسهم.

تركهم الربطَ التركيبيَّ مراعاةً للرَّبِّط السماعيَّ الموسيقيَّ:

من ذلك أنه يكثر حذف المفعول عند الفواصل مراعاةً لها، كقوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾^(٢)، أي:

(١) دلائل الإعجاز ٤٢٠، والبيت لأبي تمام، انظر ديوانه ١٨٣/٢، ويقصد منه استحالة ما أراد ذلك المرء.

(٢) سورة الضحى: ٣.

وما قلاك، ومعلوم أنّ العامل والمعمول بينهما ربط قوئيّ لا بدّ منه، فترك هذا الرابط النّحويّ مراعاة للفاصلة التي هي ضرب من الموسيقى الكلاميّة للنصّ، وإن شئت عدّدت هذا من تفرداتهم في التعامل مع الرّبط؛ لأنّ حذف المفعول ومراعاة الفاصلة فيه ربط موسيقيّ، وحفظ لتناغم الفواصل؛ فهو ربط صوتيّ سماعيّ.

ومن ذلك تقديم الضمير على ما يفسره مراعاة للفاصلة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾^(١)، وهذا خلاف للأصل؛ إذ الضمير يُربط عادة باسم ظاهر قبله لا بعده، وقد ارتكَب ذلك لمراعاة الفاصلة القرآنيّة.

فهذه الضروب ممّا يعني أنّ الربط عندهم كان يراعي الوظيفة الجماليّة الموسيقيّة، ولم تكن لتندّ عنه.

جواز الفصل بالاعتراض:

يحكم تشومسكي على مواضع كثيرة بأنّ فيها خرقاً؛ لأنّها تناقض نظريّة الربط كما سبق عند الحديث عن مبدأ المسافة الدنيا، وعن طول الفصل؛ إلّا أنّك تُلفي في النّحو العربيّ نوعاً من الفصل تختلف أحكامه عن أحكام الفصل المعهودة، ألا وهو الاعتراض، وهو أن تعترض بجملة بين متلازمين، كالصفة والموصوف، والفعل والفاعل، ويُغتفر فيه من الفصل ما لا يُغتفر في الفصل بالأجنبيّ الذي يمنعه النّحاة، بل إنّ المعهود والمعروف أنّ موضع جملة الاعتراض إنّما يكون بين متلازمين هي أجنبيّة عنهما.

(١) سورة طه: ٦٧.

لذلك لا يُعدُّ الفصل بجملة الاعتراض ضرورةً، بل هو فصاحةٌ وبلاغة،
بدليل مجيئه في القرآن الكريم وفي فصيح الشعر المستشهد به؛ قال تعالى:
﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾^(١)،
فاعترض بين القسم وجوابه وبين الصفة وموصوفها^(٢).

وقال جرير^(٣):

ذاك الذي - وأبيك - يَعْرِفُ مالِكاً والحقُّ يَدْمَعُ ثَرَّهَاتِ الباطلِ

فجملة القسم اعترضت بين الموصول وصلته.

وقال الشاعر معترضاً بين «كأنَّ» واسمها^(٤):

كأنَّ - وقد أتى حَوْلَ جريمٍ - أنافيهَا حماماتٌ ركوذُ

وغير ذلك من أمثلة جمل الاعتراض التي يختصُّ بها النحو العربي،
ولا تكاد تجد التوليديين أتوا على ذكرها أو تعرَّضوا لشيء منها.

وعلَّ أبو علي الفارسيُّ المسامحة في الاعتراض عند النحويين وعدمَ
المسامحة في الفصل بالأجنبي، فقال: «الاعتراض قد شاع في كلامهم وأتسع
وكثر، ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي، لأنَّ فيه
تسديداً وتبييناً، فأشبهه من أجل ذلك الصفة والتأكيد، فلذلك جاء بين الصلة

(١) سورة الواقعة: ٧٥-٧٧.

(٢) انظر البحر ٢١٤/٨، وانظر الخصائص ٣٣١/١، ٣٣٥، ٣٤١.

(٣) البيت في ديوانه ٥٨٠، والحلييات ١٤٤.

(٤) البيت لأبي الغول كما في النوادر ٤٩٨، وبلا نسبة في الحلييات ١٤٨، والخصائص
٣٣٧/١، واللسان (ثفا).

والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والمفعول وفعله، وغير ذلك»^(١)، وقال: «لأنَّ الاعتراض من حيث كان تسديداً وتثبيتاً جرى مجرى الصفة، فلم ينزل منزلة الأجنبي»^(٢).

وإن شئت أضفت علة ثانية لاغتفار النحويين الفصل بجملة الاعتراض ما لم يغتفروه عند الفصل بين أجزاء الجملة بأجنبي، علَّها تكون علة مستساغة عندك، وهي أن جملة الاعتراض جملة تامة لا يشبه فيها السامع أن تختلط مع الجملة الأساسية المفصول بين أجزائها؛ فاللبس فيها مأمون.

ثم تأمل لتقريب تعليل النحويين إلى الأذهان المثالين الآتين:

١ - *زيدٌ نجحَ المريضُ.

٢ - زيدٌ - رحمه الله - كان يُحبُّ العلمَ.

ففي المثال الأوَّل فصل الخبر بين الصفة والموصوف، وهو غير جائز؛ لأنَّه يُوقِع الكلامَ في إlgاز وتعقيد وسوء فهم.

وفي المثال الثاني أعلمت أن زيدا كان يُحبُّ العلمَ، ولم تمنع جملة الاعتراض من إيصال المعنى المراد إلى السامع، فاللبس مأمون عند الفصل بجملة الاعتراض لأنَّها جملة تامة الأركان، لا تختلط أركانها بأركان الجملة الأساسية.

في حين أنَّه في المثال الأوَّل لم يزد الفصل على أن أوقع الكلام في تفكُّك ولبس، وأبعد المعنى عن الوضوح التام، وأربك التركيب الصناعي، فلم يعد المعرب يميِّز الصفة من الخبر، ولا الفاعل من الصفة.

(١) الحلبيات ١٤٣.

(٢) الشيرازيات ٦٢٢.

وقد يتساءل سائل: وما قيمة جملة الاعتراض، ولم لا نُؤخّر الدعاء لزيد بالرحمة إلى آخر الجملة؛ حتى لا نُضطرّ إلى الفصل بين أجزاء الجملة، ولا سوق تلك العلل والمسوّغات للقارئ؟

والجواب عن ذلك: أنّ الغرض البلاغيّ يقف من وراء ترتيب الكلام هذا الترتيب، وقد يُضاف إليه غرض نحويّ أيضاً.

فأمّا الغرض البلاغيّ فهو أنّ الدعاء بالرحمة سابق في الأهميّة عند المتكلّم لسائر الكلام في الجملة، والنّاس في حياتهم اليوميّة يفتنون إلى هذا بديهةً، فيقولون: «فلان - رحمه الله - زارني في الشهر الماضي»، و«كان - رحمه الله - يحبُّ هذا الصّنف من الطعام»، ولا تجد فيهم من يقول: «فلان زارني في الشهر الماضي رحمه الله»، ولا «كان يحبُّ هذا الصّنف من الطعام رحمه الله»؛ يُعنون بالدعاء له بالرحمة قبل كل شيء؛ وهذا ما جعل النّحويين يغتفرون في الاعتراض ما لا يغتفرون في الفصل، وإن كان كلاهما بين متلازمين، لأنّ خدمة المعنى همّهم وسدمهم.

وأما الغرض النّحويّ فلأنّ المجيء بالخبر قبل الدعاء لزيد بالرحمة في قولك على سبيل المثال: «زيد - رحمه الله - كان يحبُّ خالدًا» يوقع في اللبس ويجعل جملة «رحمه الله» صفة لخالد، وهي إنّما معترضة والضمير فيها يعود على زيد لا خالد، فتأمّل حفظك الله.

ويُنَبّه ههنا على أنّ التداخل والتلازم بين العلل النّحويّة التركيبيّة الصناعيّة والعلل البلاغيّة الدلاليّة الأسلوبيّة في النّحو العربيّ قائم واضح، فعلة منع الجملة (١) المذكورة آنفاً كانت لسبب صناعيّ مؤدّ إلى سبب بلاغيّ،

وعلة تفضيل الجملة التي فيها اعتراض على التي أُخِّر فيها الدُّعاء إلى آخر الجملة كانت لسببين: بلاغيّ ونحويّ.

فالاعتراض بالجملة ليس مغتفراً فحسب؛ بل فضلٌ وغايةٌ يتغيّأها المتكلّم إذا قصد إلى تحقُّق الهدف المرجو من كلامه على تمامه وكماله.

وانظر كذلك إلى المثالين التاليين، واحكم على أيّهما شئت بقوة التأثير في السامع:

- أصغِ إلى نصيحتي.

- أصغ - رعاكَ اللهُ - إلى نصيحتي.

وفي الخلاصة:

هذه التوظيفات الفريدة التي حاول أن يجمعها هذا الفصل لا تنفي أنّ موقف التّوليديين العامّ من قضايا الرّبط يوافق ما يقوله النّحويّون فيها، وما يحكمون به من أحكام، وإن كانت بين الفريقين مواضع مخالفةٍ دقيقة، تعرّضت لها مباحث هذا الفصل وما قبله.

غير أنّ الفرق بين ما قدّموه وما قدّمه النّحويّون أنّ جهدهم كان منحصرّاً في المجال البنيوي التركيبي ولا يعرّض للمجال الأسلوبي البلاغيّ، فما خالف مبادئ الرّبط الثلاثة حكموا عليه بالغلط، وإن كان يخدم باباً من أبواب البلاغة كالتفخيم والتعظيم.

والتوليدويّون إن تناولوا هذه الأمور التي تعرّض لها النّحويّون فإنّما تناولوها خارج إطار الرّبط، كأن يلمحوا إليها في النّظرية الموضوعاتيّة،

لأنهم يرون هذه الأمور دلالية لا تقوى على التصرف في التركيب وبناء أحكام عليه.

وغاية القول: أن «مبادئ التوليدية - وإن كانت أحياناً تتفق مع أوضاع العربية - إلا أنها غير كافية ولا شافية للتعامل مع الضمير، فهي لا تنص على جواز عود الضمير على غير ما مذکور في الكلام في الآن نفسه، وليس منها أن المعنى والسياق هو الحاكم الموجه للمبادئ على اختلافها، وليس مما لفتت إليه عود الضمير على جزء المذكور لا كله، أو على نظيره لا عليه، وليس من جهود التوليديين صناعة كتب تختص بتوجيهات التراكيب، وتتضمن آلاف الحالات التطبيقية التوليدية المختلفة المتنوعة لعود الضمير، تراعي مرادات القائل وأحوال الكلام كافة، وتتلون وفقاً لأسيقة متعددة، كما هو شأن كتب التطبيق النحوي، التي ما كانت قواعد الربط لتظهر جلية للأفهام لولاها»^(١).

ولذلك فإنه لمن الضمير أن تعتمد نماذج غريبة لتأصيل قواعد العربية، ضارباً عرض الحائط بخصائص العربية وفقهها وأسرارها وخصوصيتها، ويردُّ قول القائل: «النماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من الجدلية - اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بالشعوذة - أن يدعي أننا نحتاج إلى نموذج آخر يُبنى بالاعتماد على العربية لوصفها»^(٢).

والغاية من استنطاق الجمل لاستكشاف العملية الربطية التي تحكمها تختلف بين الفريقين النحوي واللساني، فالنحويون يسعون لفهم المعنى وإفهامه

(١) التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية ٢٩٧.

(٢) اللسانيات واللغة العربية ٥٧.

وخدمة التركيب على المستوى الصناعي والدلالي والجماليّ والبلاغيّ، واللسانيون يسعون للكشف عن العمليات الذهنية التي عنها صدر التركيب فكان لربطه تلك الأحكام، مبتغين صياغة قوانين كلية من تلك العمليات تسري على اللغات البشريّة جمعاء.

والنحويون العرب لا يعينهم رصد العمليّات الذهنيّة بقدر ما يعينهم ربط هذه الجملة بسياقها الذي يحدّد المراد منها، فهم لا يحدّون أنفسهم داخل التركيب الصناعيّ نفسه، يستنطقونه ليكشف لهم عن معناه؛ بل يتّسعون ويخرجون منه إلى نطاقه الأوسع، أي: سياقه النفسيّ والاجتماعيّ الذي ورد فيه، ويعدّون أيّ وصف لمفهوم الجملة بمعزل عن السّياق وصفاً ضيقاً أو مغلوطاً وقاصراً.

وفي نهاية المسعى يصل بنا هذا البحث إلى الرّؤية الافتراضيّة التالّية^(١):

الربط يقع على ثلاثة أضرب، هي في حقيقتها ثلاث آليّات لتعامل العلماء مع الربط:

- الآليّة التركيبيّة الصناعيّة، وهي لخدمة البنى التركيبيّة، والصناعة النّحويّة، وتتجلّى في نظريّة الربط عند تشومسكي وقوانينه وقيوده التي حدّدها كلّها، وفي بعض القواعد النّحوية العربيّة، كأن يختلف إعراب الجملة باختلاف الرابط فيها، كالفاء الرابطة لجملة جواب الشرط، فهذا تعاملٌ تركيبّيّ صناعيّ مع أوضاع الرّبط.

(١) وهي مجرد افتراض من الباحثة يحتمل الخطأ ويحتمل الصواب.

- الآلية الدلالية المعنوية، وغايتها إفهام السامع، والوفاء بغرض المتكلم وتبيان مراده دون تعمية، وغالب القول في الربط عند النحاة العرب نظرياً وتطبيقياً من هذا الباب؛ فقد مزجوا التركيب بالدلالة، والصناعة بالمعنى مزجاً لا يقوى امرؤ على فصل أمشاجه، وبعض كلام تشومسكي منه، ولكنه فصله عن نظرية الربط، وأفرد له النظرية الموضوعاتية.

- الآلية الجمالية النفسية البلاغية، التي تقترب من التماسك النصي، وتتداخل مع اللسانيات النصية، وقلماً تجد علماء التركيب عنوا بها غير النحاة العرب، وتلقى أمثلتها في كتب التطبيق النحوي، وخصوصاً حينما يكون الربط ضميم الشرح والتفسير وأغراض الشاعر ومقاصد الشارع^(١)، وهي ما تجعلهم في أحيان يخرجون عن القياس مراعاة لمقام الكلام ومرادات أهله.

نتائج الفصل:

١ - تناول أهل العربية الربط من حيث البنية التركيبية ومن حيث خدمة المعنى ومن حيث الوظيفتان النفعية والجمالية، فسخرُوا الربط للوظائف الصناعية والدلالية والجمالية على السواء، والبعد الفني الجمالي الإنساني للربط لا يقلُّ شأنًا عن البعد النحوي الصناعي، ولا ينفكُّ عنه، وهو بُعد لم تتطرق إليه نظرية تشومسكي للربط.

(١) المقصود بالشارع صاحب الكلام الذي يحتوي على تشريع، من قرآن وسنة، وهو مصطلح علماء الفقه وأصول.

٢- الرّبط السياقيّ الفنّي عمدته وعتاده الولوج في جوهر المعنى، ومناسبة النصّ التي قيل فيها، ولا يقتصر على الروابط اللفظية للكلمات.

٣- تجد أنّ تناول تشومسكي لمسائل الربط يغلب عليه الطابع الرياضي الفيزيائي، وكأنك تدرس العلوم الطبيعيّة الكونية التي تأتي قوانينها بمعزل عن الرأى والأحوال النفسيّة السياقية^(١)، في حين تجد النّحويين أجادوا في ربط التركيب بالسياق النفسي ومرادات المتكلّم.

٤- تناول تشومسكي الرّبط على مستوى العبارة والجملة والتركيب، وتناول علماء اللغة والنحو والتفسير الرّبط على ذلك المستوى أيضاً، وزادوا عليه الرّبط على مستوى السياق، والربط بين نص وآخر، لتحقيق غاية ضم أوصال الكلام وعدم قطيعة وشائجه وتفكّكها، فكان في ذلك جمع بين الربط التركيبي والتماسك النصّي.

٥- لم يفرد النّحويون العرب للعائديّات أحكاماً خاصّة لا من حيث الضمائر الانعكاسية، ولا من حيث ضمائر التبادل، بل عاملوها معاملة الكلمات العادية، وبتعبير اللسانيين: «معاملة التعبيرات الإحاليّة».

٦- لا يجوز إخضاع اللغة العربيّة للنظريّات اللغوية الحديثة إخضاعاً يمحو روحها ويُجافي سماتها، وكأنّ النظريّات اللسانيّة الحديثة إنّما خُلقت لها، بل كلّ صاحب نظريّة يؤخذ منه ويردّ عليه، يؤخذ منه ما يناسب العربيّة، ويُترك ما لا يناسبها.

(١) البنى النحوية ١٢٤.

٧- يرى تشومسكي أنّ التركيب في استقلال عن الدلالة، وأنّه ينبغي فصل العناصر التركيبيّة عند دراستها عن عناصر مكوّنات النّحو الأخرى التي لا تؤدّي إلا أهدافاً دلاليّة، وكان همّ النحويّين العرب في قواعدهم التي قعدوها خدمة المعنى وترجييه وصيانة حرمة، وجعل الإعراب خادماً له، وتابعاً يسير في ظلّه، وفيء إليه، ويُفصح عن مراده. واستعاض تشومسكي عن قضية المعنى ومراد المتكلّم بالتشارك الإحالي لدلالة العنصرين.

٨- ثمة مواضع كثيرة في النّحو العربيّ هي من قبيل الرّبط، ويمكن إخضاعها لبابه، أجاد فيها النّحويّون وأحسنوا دراستها وتناولها، غير أنّهم لم يستعملوا في التعبير عنها مصطلح الرّبط، فكانت ربطاً تطبيقياً نظريّاً.

٩- لم يجمع النّحويّون العرب قضايا الرّبط ومسائله في باب نظريّ واحد، ولا نظروا له بنظريّة مفردة.

خاتمة البحث:

الكلام على الرّبط واسع طويل ممتدّ؛ فمن ناحية اللسانيات نظرية الرّبط عند تشومسكي من أكثر النظريات درساً وتناولاً في هذا القرن، وكلّ دراسة حديثة في الرّبط لا تتعرّض لنظرية تشومسكي فهي قاصرة ومقصّرة، ومع ذلك فقضاياها الإشكاليّة الدقيقة لم تنته إلى حلول واضحة بعد!

ومن ناحية علم العربيّة جهود علماء العربيّة القديما في مسائل الرّبط تكاد تمتدّ بطرف إلى كل باب من أبواب النّحو، فضلاً عن جهودهم التطبيقية الوسيعة في ذلك.

نتائج البحث:

١ - نظرية الربط واحدة من أكثر النظريات اللسانية درساً وتناولاً في العشرين سنة الأخيرة، وهي إطار التحليل التوليدي الأحدث عند تشومسكي.

٢ - تضم نظرية الربط ثلاثة مبادئ عمدتها عناصر كلامية: العوائد والمضمرات والتعبيرات الإحالية.

٣ - الغاية من نظرية الربط عند تشومسكي كالغاية من سائر نظرياته، هي إثبات وحدة النحو وكتيبته وعالميته بين اللغات البشرية جميعاً.

٤ - نظرية الربط عند اللسانيين تقابل مفهوم الإحالة عند النحويين؛ لأن مفهومها عند اللسانيين أن تجد للوحدات المعجمية والضمائر والعوائد العناصر الإحالية التي تفسرها محدّدةً علاقتها بسوابقها، ومن ثمّ تجد العلاقة التركيبية بين الضمير ومفسّره، ولذلك فعند مقابلتك لهذه النظرية في جهود النحويين العرب قد تجد الرّبط والإحالة واحداً، وقد تجدهما منفصلين، لكلّ أمثله وأحكامه.

٥ - تجد أنّ تناول تشومسكي لمسائل الربط يغلب عليه الطابع الرياضي الفيزيائي، وكأنك تدرس العلوم الطبيعية الكونية التي تأتي قوانينها بمعزل عن الرأي والأحوال النفسية السياقية^(١)،

(١) البنى النحوية ١٢٤.

في حين تجد النحويين أجادوا في ربط التركيب بالسياق النفسي ومرادات المتكلم؛ فثمة مواضع كثيرة لا يُفلح فيها الإسقاط الآلي للقواعد الصناعية على الكلام

٦- آلية تشومسكي في تحليل جمل الربط معقدة وعرة لا يكاد الفهم يستوعبها، وكثرة الأقواس فيها تربك فهم القارئ، لأنه يتناولها من منظور العلوم الرياضية الثابتة، ولذلك تتعذر على الفهم في كثير من الأحيان تعذراً لا تلقى مثيله عند سبرك أغوار الربط عند أهل العربية، فهناك لا يحول بينك وبين فهم توجيهاتهم وضوابطهم إلا فهم المعنى.

٧- جهود النحويين في مجال الربط عريضة، ومما يُعلن عن ذلك، ويدلُّ عليه الأشياء التي تحتاج إلى رابط، وتفسير الضمير، وعود الضمير، والتعليق، والإظهار في موضع الإضمار، والإضمار في موضع الإظهار، وأحكام الاسم الموصول وعائده.

فقلَّ أن تجد باباً من أبواب النحو إلا وللربط به صلة، لكنَّ الملحوظة الهامة التي لا يُغفل عنها أنهم لم يجمعوا هذه القواعد في نظرية مستقلة تسمى نظرية الربط.

٨- يرى تشومسكي أنَّ التركيب في استقلال عن الدلالة، وأنَّه ينبغي فصل العناصر التركيبية عند دراستها عن عناصر مكونات النحو الأخرى التي لا تؤدي إلا أدواراً دلالية، وكان همُّ النحويين العرب في قواعدهم التي قعدوها خدمة المعنى وترجيئه وصيانته

حرمته، وجعل الإعراب خادماً له، وتابعاً يسير في ظلّه، وفيه
إليه، ويُفصح عن مراده. واستعاض تشومسكي عن قضية المعنى
ومراد المتكلم بالتشارك الإحالي لدلالة العنصرين.

٩ - أخذ التوليديون بعين النظر أنّ الربط هو التقييد، وهو ضد الحرية
(حرية الضمير المتصل والمنفصل والمستتر)، وهذا مفهوم من
تقرّي مبادئ الربط عندهم، وإذا نظرت في أحوال العربية تجد
الربط يُراد به أمران: نقيض الحرية، ونقيض التفكك في الكلام.

١٠ - لم يتطرق النحويون العرب لأحكام العائديات لا من حيث
الضمائر الانعكاسية، ولا من حيث ضمائر التبادل، بل عاملوها
معاملة الكلمات العادية، وبتعبير اللسانيين: «معاملة التعبيرات
الإحالية».

١١ - تختلف وظائف الربط ونسبة حضورها بين عمل أهل العربية
وعمل اللسانيين التركيبيين كتشومسكي.

١٢ - ثمة مواضع كان تناول علماء العربية الأوائل لها أعمق وأدق
وأنضج وأجود، وإن لم يفرّدوا باباً نظرياً قائماً بذاته يمحصر قضايا
الربط ومناحيه وأحواله.

١٣ - تناول تشومسكي الربط على مستوى العبارة والجملة والتركيب،
وتناول علماء اللغة والنحو والتفسير الربط على ذلك المستوى
أيضاً، وزادوا عليه الربط على مستوى الخطاب، والربط بين نص
وآخر، لتحقيق غاية ضم أوصال الكلام وعدم قطيعة وشائجه

وتفكُّكها، فيكون الربط بذلك إحدى وسائل التماسك النصِّي التي تؤسِّس لها لسانيات النصِّ.

١٤ - السيّد الحاكم على ربط الضمير وربط أجزاء الجمل وأجزاء الكلام عند أهل العربيّة هو مراد المتكلِّم، و«مراد المتكلِّم» هذا مما لم يأت تشومسكي على ذكره في نظرية الربط بأسرها.

١٥ - ما لا يُطبَّق على العربيّة من قواعد تشومسكي لا يصلح دليلاً له على كليّة النّحو وعالميّته التي يُنظر لها مستدلاً بتلك القواعد.

١٦ - ثمة مواضع كثيرة في النّحو العربيّ هي من قبيل الرّبط، ويمكن إخضاعها لبابه، أجاد فيها النّحويّون وأحسنوا دراستها وتناولها، غير أنّهم لم يستعملوا لها مصطلح الرّبط، فكانت ربطاً تطبيقياً نظرياً.

١٧ - الرّبط ليس مجرد كدّ الصنعة من حيث استعمال ضوابط الرّبط وأدواته الآليّة؛ بل هو كدّ الفنّ والحسّ، يربط النصّ بالزّمن والعصر والحسّ في آن.

١٨ - الرّبط السياقيّ الفنّي، وعمدته وعتاده الولوج في جوهر المعنى، ومناسبة النصّ التي استدعت قوله، ولا يقتصر على الروابط اللفظية للكلمات، وهذا البعد الفنّي الجماليّ الإنسانيّ للربط لا يقلُّ شأناً عن البعد النّحو الصناعيّ، ولا ينفكُّ عنه، وهو بُعد لم تتطرق إليه نظرية تشومسكي للربط، خلافاً لما كان عليه أهل العربيّة في الربط من حيث البنية التركيبية ومن حيث خدمة

المعنى ومن حيث الوظيفتان النفعية والجمالية، فكان ذلك الربط
تسخيراً للوظائف الصناعية والدلالية والجمالية على السواء.

١٩- لا يجوز إخضاع اللغة العربية للنظريات اللغوية الحديثة
إخضاعاً يمحو روحها ويُجافي سماتها، وكأنَّ النظريات اللسانية
الحديثة إنما خلقت لها، بل كلُّ نظرية يؤخذ منه ما يناسب العربية،
ويُهمل ما لا يُناسبها.

٢٠- جهود علماء العربية المحدثين لا تخرج عن صنفين: صنفٌ أتكا
على التراث واستخلص منه مادته واستنبط منه أحكامه، وصنفٌ
كان عالمة على النظريات اللسانية الحديثة يردّد ما قالته^(١)، وكلامه
لا يخرج عن أن يكون صدئاً لما فيها.

(١) أقرّ تمام حسان في مواضع من أبحاثه أنه استقى ما قاله من النظريات اللسانية الحديثة،
انظر مثلاً بحث ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي.

المصادر والمراجع

- العربية:

- أسرار البلاغة في علم البيان، لعبد القاهر الجرجاني، صحَّحه السيّد محمّد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢.
- أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، وعاصم بهجت البيطار، دار البشائر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٤.
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، تحقيق ثلة من المحقّقين، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٧.
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السَّرَّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد المختار الشنقيطي، ط٢، ١٩٧٩.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق د. غازي زهير زاهد، عالم الكتب، ط٢، ٢٠٠٨.
- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق د. محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، دار الجليل، ١٩٨٢.

أنظمة الربط في العربية، أ.د حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،

ط ١، ٢٠٠٣

- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، د.حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٤.

- الإيجاز في معرفة ما في القرآن من منسوخ وناسخ، لمحمد بن بركات السعيد المصري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مركز جمعة الماجد، دبي، ٢٠١١.

- البرهان في علوم القرآن للزرکشي، تحقيق د. يوسف المرعشلي وآخرين، دار المعرفة، بيروت.

- البنى التحويلية، نوام تشومسكي، ترجمة يؤيل عزيز، دار عيون، الدار البيضاء، ط ٢، ١٩٨٧.

- البناء الموازي، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٠.

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٩٧.

- التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، تحقيق د. عبد الرحمن بن عبد الجبار بن صالح هوساوي، جامعة الإمام سعود، ٢٠٠٨.

- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر.

- التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن محمود الهنداوي، الكويت، ٢٠١٠.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦.
- الجمل لعبد القاهر الجرجاني، حققه علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب العلميّة ١٩٥٢.
- دقائق التصريف، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب، تحقيق د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، ط١، ٢٠٠٤.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، علّق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٤.
- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق علاء الدين آغا، النادي الأدبي الرياض، ١٩٨١.
- ديوان أحيحة بن الجلاح، تحقيق د. حسام محمد باجودة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٩٧٩.
- ديوان جِران العود، برواية أبي سعيد السُّكّريّ، دار الكتب المصرية، ط٣، ٢٠٠٠.

- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب الطوسي، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر.
- ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام الكلبي، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦.
- ديوان دعبل الخزاعي، شرحه حسن حمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤
- سحر اللغة والبيان، أمثلة من نديّ النصوص، د. محمد عطا موعد، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٩م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٩٣٩.
- شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٤.
- شرح جمل الزّجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
- شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، قدّم له راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٩٤.
- شرح ديوان الفرزدق، جمع وتعليق عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر، ١٩٣٦.
- شرح ديوان امرئ القيس، لأبي جعفر النّحاس، تحقيق د. عمر الفجاوي، وزارة الثقافة، عمّان، ٢٠٠٢.

- شرح الرضي على الكافية، عُنِي به يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، ط٢، ١٩٩٦.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق أ.د إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠١٣.
- شعر زياد الأعجم، د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٣.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة العصرية، ١٩٧٩
- عبيد بن الأبرص، شعره ومعجمه اللغوي، تأليف د. توفيق أسعد، ط١، ١٩٨٩.
- فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.
- الكتاب، لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤.
- الكلِّيات، لأبي البقاء الكفوي، اعتنى به د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٨.
- لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة.
- اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، سمير استيتية ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
- لسانيات النص، مدخل إلى انسجام النص، د. محمد الخطابي، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، ط٢، ٢٠٠٦.

- اللسانيات واللغة العربية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٥، ومنشورات عويدات، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.
- اللغة ومشكلات المعرفة، نوام تشومسكي، ترجمة د. حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٠.
- المُحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصيف وأصحابه، القاهرة، ٢٠٠٤.
- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلميّة، ط ١، ٢٠٠١.
- المسائل الحليّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧.
- المسائل الشيرازيّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن الهنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط ١، ٢٠٠٤.
- المسائل العسكريّة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمّد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٨٢.
- المسائل المُشكلة المعروفة بالبغداديّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- مُشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، ط ١، ٢٠٠٣.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمود قرّاعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٠.
- معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفرّاء، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣.

- معجم التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق محمد صديق المشاوي، دار الفضيلة.
- المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، نوام تشومسكي، ترجمة د. محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٣.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام النصارى، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط ١، ٢٠٠٠.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢٠١٠.
- نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية، د. مكّي الحسني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ٢٠٠٩.
- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د. مازن الوعر، دار طلاس، دمشق، ط ١، ١٩٨٧.
- النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط ١، ١٩٩٨.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، ١٩٩٧.
- نظام الربط في النص العربي، د. جمعة عوض الخبّاص، دار كنوز المعرفة العلمية، عُمان، ط ١، ٢٠٠٨.

- نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية، د. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢
- النظرية النحوية، جيفري بول، ترجمة مرتضى جواد باقر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩.
- النكت في تفسير كتاب سيوييه، للأعلم الشتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربيّة، ط ١، ١٩٨٧.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ط ١، ١٩٩٨.

- الأجنبية:

- Knowledge of language, Its Nature, origin and Use, Noam Chomsky, New York Praeger, 1986.
- Lectures on Government and Binding ,Noam Chomsky ,Forist, Dordrecht, Providence, ed 5, 1988.
- Syntactic Structures, Noam Chomsky, (Paris, The Hague 1976), 12th Printing.
- Syntactic Structures, Noam Chomsky, (Paris, The Hague 1976), 12th Printing.
- Universal Grammar approach, Noam Chomsky -2007 -

- الرسائل الجامعية:

- الإعراب الفعلي، رسالة دكتوراه، د.يوحنا اللاطي، جامعة باريس الثامنة، ١٩٩٤.

- التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية، أطروحة دكتوراه، إعداد أسماء ياسين رزق، جامعة دمشق، ٢٠١٨.
- التماسك النصي من خلال الإحالة والحذف، دراسة تطبيقية في سورة البقرة، رسالة ماجستير، محمد الأمين مصدق، جامعة الحاج لخضر، ٢٠١٥.
- الربط بالإحالة والمعاقبة في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، بوضياف رمضان، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠١٥.
- الربط في سياق النص العربي، رسالة ماجستير، محمد حماد القرشي، جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ.
- قرينة الربط بين النحو العربي ولسانيات النص، دراسة وصفية تحليلية في سورة الأعراف، رسالة ماجستير، عبد العزيز ناجي، جامعة الحاج لخضر باتنة ٢٠١١.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحق الزجاج، دراسة وتحقيق القطعة الثالثة منه، رسالة ماجستير، أسماء رزق، جامعة دمشق، ٢٠١٣.
- نظرية تشومسكي في العامل والأثر، (محاولة سبرها منهجاً وتطبيقاً)، رسالة دكتوراه، شفيقة العلوي، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢.

- الأبحاث:

- التوجيه النحوي بين الصناعة والمعنى في الباب الخامس من كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، د. إبراهيم عبد الله، مجلة باسل الأسد لعلوم اللغات وآدابها، ع٢، ١٩٩٩.
- دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدر المضاف في اللغة العربية الفصحى، د. لبانة مشوح، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع٤٣، ١٩٩٣.

- الربط التركيبي والتماسك النصي، أ.د. محمد موعده، ود. أسماء رزق، مجلة التراث العربي، قيد النشر.
- الربط النحوي ووسائله اللفظية، د. مها عبد العزيز إبراهيم الخضير، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد ٣٥، أكتوبر ٢٠١٣.
- ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي، تمام حسان، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٦٣، ١٩٨٨.
- القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه، د. إبراهيم عبد الله، التراث العربي، ع ١٠١، ٢٠٠٦.
- مفهوم التماسك النصي عند القدامى والمحدثين، أ. الطيب العزالي قواوة، جامعة الوادي.

- مصادر الشبكة الإلكترونية:

محاضرة لورانس كراوس مع نوام تشومسكي، عبر الموقعين:

<https://www.youtube.com/watch?v=wTuGzizn3g8>

<https://www.youtube.com/watch?v=8UZAgf1WCsg>

تصميم اللغة، نوام تشومسكي، مقابلة مرئية، عبر الموقع:

<https://twitter.com/MissVerse2016>

فهرس

الصفحة

٦	مقدمة
٩	تمهيد
٩	مفهوم الربط
٩	الربط لغة
٩	الربط اصطلاحاً
١٠	الظاهرة في علم النفس (السيكولوجيا)
١٣	الفرق بين الربط والارتباط
١٦	أهمية الربط
١٧	الربط والتماذك النصي
١٩	الربط في لسانيات النص

الفصل الأول

نظرية الربط لتشومسكي

٢١	مبادئها وقودها وغايتها
٢٣	مكانة تشومسكي في علوم اللغة وما قيل عن نظريته

٢٤	مبادئ نظرية الربط
٢٧	العناصر التي تكلمت عليها نظرية الربط
٢٧	العوائد
٢٨	المضمرات
٣٠	التعبيرات الإحالية
٣٠	أهمية نظرية الربط عند اللسانيين
٣١	وظائفها
٣٢	غايتها وعلاقتها بالنحو الكلي
٣٣	مدى صلاحيتها للتطبيق على العربية
٣٥	الربط وصياغة النحو في قواعد آلية
٣٩	صعوبة ضبط عود الضمير بقاعدة
٤٠	أوضاع الربط عند تشومسكي
٤١	قيود الربط عند تشومسكي
٤٢	قيد الفاعل المحدد
٤٢	قيد الفاعل المتاح
٤٢	مبدأ القرب
٤٣	شرط التتابق والعبارة الصرفية الدنيا

٤٥	قيد التناظر
٤٥	قيد عدم البعد
٤٧	نماذج من خروق القيود
٥١	خرق قيد الفاعل المتاح
٥٣	الخرق بالبعد
٥٣	مفهوم المجال
٥٤	نتائج الفصل

الفصل الثاني

جهود التَّحْوِيْنِ الأوائِلِ العامَّة

٥٧	في الرِّبْطِ وبعضُ تعلِيقاتِ المحدثين
٥٩	أولاً: استعمالهم مصطلح الرِّبْطِ ومصطلحات رديفة له
٦٦	ثانياً: تناولهم مسائل النُّحوِ ووضعهم أحكامه وفقاً لقضية الرِّبْطِ ..
٦٦	تفسير الضمير عندهم
٦٨	الروابط والمربوطات
٧٠	الصِّلة والعائد
٧١	حذف عائد الصِّلة
٧٣	بين الربط في النُّحوِ العربيِّ والربط عند تشومسكي
٧٧	كيف نحكم على النُّحوِ العربيِّ؟

٧٨ بعض تعليقات العرب المحدثين في الربط
٧٨ الربط إحدى القرائن النحوية
٧٨ أنواع الروابط
٧٨ أولاً: روابط معنوية
٧٩ ثانياً: روابط لفظية
٧٩ علاقات الارتباط
٨٠ الربط في لسانيات النص
٨١ الربط بالكنايات
٨١ الربط بالأداة
٨٢ الربط بالتكرار والحذف
٨٢ عنايتهم بالإحالة
٨٤ نظرة الباحثة
٨٥ نتائج الفصل

الفصل الثالث

توظيفات فريدة للربط في العربية

٨٩ لم يأت عليها تشومسكي أو تنقض ما قاله ...
 أولاً: تفرد العربية من حيث امتناع إسقاط بعض قوانين
٩٢ تشومسكي الكلية عليها

- تفسير الضمير ٩٢
- المبدأ (٢) من مبادئ الربط ١٠٠
- الإظهار في موضع الإضمار، وهو يناقض
- المبدأ (٣) من مبادئ الربط: ١٠٢
- الفصل وبعده المسافة ١٠٨
- معاملة العائديّات (الضمائر الانعكاسية وضمائر التبادل) ١٠٩
- ثانياً: التفرد من حيث توظيف العربية
- الربط توظيفات لم يأت عليها تشومسكي ١١٣
- الفاء الرابطة لجواب الشرط ١١٤
- الربط بين أوصال الكلام من حيث التوظيفتان النفعية والجمالية ١١٤
- تفردهم في بعض أحكام الموصول ١١٥
- حذف الموصول ١١٥
- حذف الصلة ١١٦
- وجوب تقديم الموصول وتأخير الصلة، فلا يجوز عكسه ١١٧
- ضمير الشأن ١١٧
- عودة الضمير على متأخر ١١٨
- جواز عود الضمير على معنى الاسم الموصول دون لفظه ١٢٠

حذف العائد على الموصول والعائد

١٢٠.....	على الموصوف والعائد على المبتدأ.....
١٢١.....	ومن توظيفاتهم في هذا الباب
١٢٢.....	خرق الربط بشيء هو البلاغة بعينها.....
	استعمال الضمير الانعكاسي في الموضع
١٢٢.....	الذي ينصُّ تشومكسي على استعمال ضمير التبادل فيه
١٢٣.....	من ضوابط النحويين في التصرف في قواعد الربط
١٢٣.....	أمن اللبس
١٢٥.....	مراعاة المعنى
١٣٨.....	ثالثاً: توظيفات أخرى للربط لم يستعملوا فيها مصطلح الربط.....
١٤٠.....	تركهم الربط التركيبي مراعاة للربط السماعي الموسيقي
١٤١.....	جواز الفصل بالاعتراض
١٤٥.....	وفي الخلاصة
١٤٨.....	نتائج الفصل
١٥٠.....	خاتمة البحث
١٥١.....	نتائج البحث
١٥٧.....	المصادر والمراجع
١٦٧.....	الفهرس

أسماء ياسين رزق

- دكتوراه في اللغويات - تَخْصُّصُ لسانيات حديثة - جامعة دمشق
٢٠١٨م.
- ماجستير في اللغويات - تَخْصُّصُ نحو و صرف، جامعة دمشق،
٢٠١٣م.
- مدرّسة في المعهد العالي للغات، مادة التدقيق اللغوي.

۲۰۲۱م

